جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم تجارية

أثر إنخفاض أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر 1990– 2016

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطلبة:

– جيلالي مصطفى

– دريس سعيد

الأستاذ المشرف:

– صافا محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017/05/24

السنة الجامعية 2016-2017

الاهداء

إلى من قال فيهم الغفور الرحيم :

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى من تحملت هموم الدنيا ونكباتها لتصنع البسمة عظمت معانيها إلى أول اسم على ثغري وأجمل إنسان يزيح الهم عن صدري إلى من تناجيها روحي :

أمي أمي – حفظها الله –

إلى أروع إنسان في الوجود إلى منبع الحب حتى الخلود إلى من إسمه يلازمني بلا حدود إليك ياسر الامان ومصدر العطف والحنان :

أبي – رعاه الله –

إلى من كان زاد رحلتي وسبب راحتي إلى من ترعرعت في أحضانها الدافئة عائلتي الكريمة، خاصة إلى الصغيرة " أمينة "

– وفقهم الله–

إلى جميع الاهل والاقارب كبيرا وصغيرا وخاصة أعمامي وأخوالي.

إلى من سكنوا ذاكرتي ونستهم مذكرتي، إلى كل عين سهرت على راحتي إلى كل يد شدت على يدي، إلى كل قلب نبض دعاء لنجاتي.

" إلى الذين نحبهم ونعزهم مكانتهم ليست بين الاسطر والصفحات، لأن مقامهم أجل وأعلى فالقلب سكناهم والذكرى ذكراهم والعقل لن ينساهم ".

جيلالي مصطفى

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من رفعتني بدعواتها ودعمها في كل خطوة من الخطوات الحياة.

إلى من حملتني وهنا على وهنا، إلى من غمرتني بحبها وحنانها

إلى من أنارت دربي بصلواتها، إلى من ربتني على حب العلم

إلى من كانت رمزا للعطاء، إلى أغلى ما في الوجود " أمي " الغالية أطال الله في عمرها

إلى من علمتني معنى الكفاح، إلى من زرعت في نفسي قوة الارادة

إلى من تعب من أجلي

إلى رمز التضحية ومثال للصمود

إلى " أبي " العزيز أطال الله في عمره

إلى اخوتي وأخواتي الذين دعموني في طريقي لطلب العلم .

إلى أصدقائي وزملائي دفعة 2017/2016

أهدي هذا العمل المتواضع.

دريس سعيد .

الشكر

الشكر الاول والاخير رب العرش العظيم، العالم فوق العليم، الذي مهد لنا السبيل وهدانا لما فيه الهدى والخير العميم، وفتح لنا الاذهان والعقول فله الحمد حتى يرضى وله الحمد بعد الرضا.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الاستاذ الفاضل : صافة محمد الذي تحمل عناء الاشراف بالتوجيه والنصائح القيمة خلال انجاز هذا العمل المتواضع.

وإلى كل الاساتذة الذين مدوا لنا يد المساعدة لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة.

والشكر الجزيل إلى كل أصدقائي وزملائي لما بذلوه من جهد ووقت معي.

كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، شكرا جزيلا.

وفي الاخير نسأل الله تعالى قائلين " اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما واجعلنا من الراشدين ".

اللهم آمين

الاهداء.

الشكر.

مقدمة أ

الفصل الأول : تطور صناعة النفط في ظل تقلبات أسعاره 1

المبحث الأول : عموميات حول النفط 3

المطلب الأول: ماهية البترول ومكونات..... 3

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي والصناعي للبترول..... 5

المطلب الثالث: أهمية البترول 8

المبحث الثاني : أسعار البترول و تطورها التاريخي و العوامل المؤثرة فيها 11

المطلب الأول : ماهية أسعار النفط و أنواعها 11

المطلب الثاني : تطور تسعير النفط..... 14

المطلب الثالث : التطور التاريخي لأسعار البترول..... 16

المبحث الثالث : السوق البترولية و تطوراتها 20

المطلب الأول : ماهية السوق النفطية وخصائصها..... 20

المطلب الثاني: أنواع الأسواق البترولية والمتعاملون فيها..... 22

المطلب الثالث : مراحل تطور هيكلة سوق النفط وأنظمة سعره على الساحة الدولية25

الفصل الثاني : عموميات حول النمو الإقتصادي 30

المبحث الأول : مفهوم النمو الإقتصادي و أنواعه و علاقته بالتنمية 32

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه :..... 32

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي. 34

المطلب الثاني: النمو والتنمية الاقتصادية..... 37

المبحث الثاني : محددات و معايير النمو الإقتصادي 41

المطلب الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي..... 41
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي 44
المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي..... 47
المبحث الثالث : نماذج ون ظريات النمو الإقتصادي 50
المطلب الأول: نظريات النمو الكلاسيكي..... 50
المطلب الثاني: نظريات النمو الحديثة 53
المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي 57
الفصل الثالث : إنعكاس تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي 62
المبحث الأول : واقع الإقتصاد و قطاع المحروقات في الجزائر 64
المطلب الاول :واقع الاقتصاد الجزائري..... 64
المطلب الثاني : واقع قطاع المحروقات في الجزائر 70
المبحث الثاني : علاقة الناتج الخام الداخلي بإنخفاض أسعار النفط 76
المطلب الأول: تطورات قيمة الناتج الخام الداخلي خلال الفترة 1990 . 2016 76
المطلب الثاني : إستخدامات الناتج الخام الداخلي 78
المبحث الثالث : انعكاس تقلبات اسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية 80
المطلب الأول : انعكاس تقلبات اسعار النفط على الصادرات و الواردات 80
المطلب الثاني : انعكاس تقلبات اسعار النفط على القطاع 85
خاتمة 89

الجدول 1 : تطور إنتاج النفط لبعض التكتلات و الدول العالمية
الجدول 2 : تطور أسعار النفط لدول الأوبيك خلال الفترة 1973-1985

الجدول 3 : محاور برنامج المخطط الخماسي الثاني 2010-2014
الجدول 4 : . تطورات قيمة الناتج الخام الداخلي خلال الفترة 1990-2003.
الجدول 5 : . تطور قيمة الناتج الخام الداخلي خلال الفترة 2004-2016.
الجدول 6 :. تطور إستخدامات الناتج الخام الداخلي.
الجدول 7 : . تطور الصادرات في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016.
الجدول 8 : . تطور الواردات في الجزائر 1990-2016
الجدول 9 : . تطور معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016.

الجدول 10 : . تطور الكتلة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة 1990-2016.

قائمة الأشكال :

الشكل 1 : أهم تطورات أنظمة تسعير النفط

مقدمة

يعتبر النفط موردا حيويا ناضبا وسلعة استراتيجية ومادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة على حدّ سواء بالنسبة للعديد من الدول في العالم، وله أثر كبير على كافة أوجه النشاط الاقتصادي، فقد لعب النفط دورا فعالا في رسم معالم الخريطة الاقتصادية لكافة الدولة منذ ظهوره إلى يومنا هذا، كما انه يرتبط أساسا بالأمن الوطني للدول وقوتها وهيبتها وبالخصوص الدول التي يرتكز اقتصادها على إيرادات القطاع النفطي ، ونظرا لهذه الأهمية البالغة والحساسة لهذا القطاع فليس من الغريب أن نجد أسعار هذه السلعة الأساسية خاضعة لتقلبات وتذبذبات مستمرة وذلك بفعل العديد من العوامل مثل الطلب والعرض والعوامل السياسية والمناخية ...إلخ، وبالنظر إلى اقتصاديات الدولة النفطية النامية القائم اقتصادها على هذه السلعة فإن انعكاس تقلبات هذه السلعة يحدث اختلالات كبيرة على اقتصاد تلك الدول وبناء على هذا كان من الضروري إنشاء منظمة تعتني بالمصالح النفطية للدول المصدر لهذا المورد ولقد عرفت هذه المنظمة باسم "منظمة الأوبيك" وتم إنشاؤها عام 1960/09/14 والهدف الرئيسي لهذه المنظمة هو إرساء أسعار النفط بعد تطور الأوضاع وبروز منظمة الأوبيك في التسعير وتأثيرها على ارتفاع الأسعار ظهرت عدة أزمات بدء من أزمة 1973 وصولا إلى الأزمة العكسية عام 2014 وكان لهذه الأزمات أثر كبير على اقتصاديات الدول ذات الطابع الاقتصادي الريعي، ومن بين هذه الدول الجزائر والتي يلعب النفط دورا محوريا في بناء وإرساء قواعد اقتصادها الوطني وذلك في دعم عجلة النمو الاقتصادي، حيث تسير مختلف الدراسات ومؤشرات الاقتصاد الوطني إلى أن اتجاهات النمو الاقتصادي في القطاعات خارج المحروقات كانت ولا تزال تتحرك عكسيا مع زيادة نسبة النمو في إيرادات قطاع المحروقات، ولقد أصبح هذا الأخير أهم الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري ككل، والمصدر الشبه وحيد من العملة الأجنبية، ومساهم بحوالي ثلثي إيرادات الميزانية العامة وأكثر من الثلث من الناتج الداخلي الخام ونظرا لهذا فإن النمو الاقتصادي في الجزائر مرهون مباشرة بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وهذا ما جعل الثقل الاقتصادي للدولة يميل إلى هذا القطاع دون غيره والدليل على ذلك أنه في معظم الأحيان كانت السياسات القطاعية للمحروقات تتم بمعزل عن سياسات القطاعات الاقتصادية الأخرى،

وكانت مختلف الحكومات متعاقبة تستعمل ارتفاع الإيرادات النفطية لتغطية العجز في باقي القطاعات الأخرى بدلا من معالجة المشكلة جذريا حيث تعتمد الحكومة على حوالي 97% في دخلها على الإيرادات النفطية ونظرا لهذا فإن التغير في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض به انعكاس قوي وملموس إما بالإيجاب أو السلب على المدى الطويل أو القصير على كافة المتغيرات الاقتصادية في الدولة .

اشكالية البحث

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

- إلى أي مدى يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بإنخفاض أسعار النفط؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية و هي كالأتي :

- ماهية النفط و ما هي مميزاته وأهميته ؟ وما هو البعد الاقتصادي له؟
- ما هي العوامل المؤثرة على أسعار النفط؟ وما هو وزن قرارات منظمة OPEC في السوق النفطية؟
- ما هو واقع قطاع المحروقات في الجزائر؟
- ما هي المميزات التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري والتي من خلالها يمكن اعتبارها دولة ريعية؟

الفرضيات

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن أن نضع الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : يمكن أن يؤدي إنخفاض أسعار البترول إلى نتائج سلبية على النمو الإقتصادي في الجزائر .

الفرضية الثانية : يمكن أن يكون هناك علاقة بين تقلبات أسعار النفط و التوازنات الإقتصادية الكلية للبلدان النفطية .

الفرضية الثالثة : يحتمل أن يصبح سعر البترول أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية والرئيسية في الاقتصاد العالمي، إلا أنه لا زال خاضعا لتقلبات وتذبذبات ترجع إلى عدّة عوامل مثل الطلب والعرض والعوامل المناخية...إلخ.

الفرضية الرابعة : من الممكن أن تبقى الجزائر تعاني من تبعية الاقتصاد الوطني لأسعار البترول في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني وعدم وجود قاعدة صناعية قوية.

اسباب اختيار الموضوع

باعتبار أن الجزائر تعتمد على مورد واحد وهو الإيرادات النفطية فإن كل تغير في السوق النفطية يؤثر على النمو الاقتصادي والتوازنات الاقتصادية الكلية،إضافة إلى محاولة معرفة مدى الانعكاس الذي يعود على الاقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار النفط.

كما أنه موضوع من مواضيع الإقتصاد الكلي (مالي) و يتناسب مع تخصصنا .

اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ❖ توفير مادة علمية واضحة مبسطة حول المحروقات والوقوف على المعطيات والإحصائيات المستجدة.
- ❖ الوقوف على مستوى قطاع المحروقات الجزائري.
- ❖ إبراز الفاعلين الأساسيين والسوق البترولية والتعرف على محددات أسعار النفط.
- ❖ تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر واكتشاف العلاقة بين أسعار النفط ومختلف التوازنات الكلية.

حدود الدراسة

- ينحصر موضوع دراستنا في تحديد العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر وعليه سنركز في بحثنا على أهم التوازنات الاقتصادية الكلية ومدى تأثرها بأسعار النفط.
- أما بالنسبة للفترة الزمنية المختارة (1990 – 2016) فهي الفترة التي ظهرت خلالها الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الانعاش الاقتصادي لدعم النمو.

منهج الدراسة

بغية الوصول إلى هدف الدراسة اعتمدنا على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي الذي يظهر في الفصل الأول والثاني والذي يساعد على فهم الحاضر بالعودة إلى الماضي.
- المنهج الوصفي من أجل وصف الظاهرة الاقتصادية
- المنهج التحليلي والذي يعتمد على تحليل الإحصائيات البيانية المتاحة.

الدراسات السابقة

تناول العديد من الباحثين موضوع تقلبات أسعار النفط و أثرها على الإقتصاد الجزائري و من أهم هذه الدراسات مايلي :

- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009 ولقد تميزت هذه الدراسة كونها تطرقت لتحليل أثر تذبذب أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ودراسة حالة الجزائر والكويت والمقارنة بينهما.

❖ بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، استخدام منهجية (VAR)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي جامعة الجزائر 2009- 2010 والذي تطرق إلى أسعار النفط وتطوراتها والعوامل المؤثرة على هذه الأسعار إضافة إلى بناء نظري لنماذج أشعة الانحدار وأيضا دراسة وصفية للسلاسل الزمنية قيد الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الوطني قائم بالتبعية لحركة أسعار البترول في ظل هشاشة هذا الاقتصاد وعدم وجود قاعدة صناعية قوية.

مايميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات :

❖ أخذ الأزمة العكسية عام 2014 و أثرها على النمو الإقتصادي .
❖ الإحصائيات الخاصة بالتوازنات الإقتصادية الكلية الحديثة.

تقسيمات البحث :

لقد قمنا بتقسيم هذه المذكرة إلى ثلاث فصول حيث تطرق الفصل الأول و المعنون تحت تطور صناعة النفط في ظل تقلبات أسعاره إلى ماهية النفط و مميزاتها و أهميته و كذلك التطور التاريخي لأسعاره و طرق تسعييره إضافة إلى أسواقه و أنواعها أما الفصل الثاني فكان عنوانه عموميات حول النمو الإقتصادي و لقد تكلمنا فيه عن مفاهيم النمو الإقتصادي و أنواعه و عن الفرق بينه و بين التنمية الإقتصادية إضافة إلى طرق حسابه و مؤشراته و محدداته و موعيقاته و أخذنا أيضا أهم نظرياته و نماذجه الكلاسيكسة و النيوكلاسيكية وأخيرا تحدثنا عن أثر أو إنعكاس إنخفاض أسعار النفط على النمو الإقتتصادي بدءا بالتطرق إلى واقع الإقتصاد وقطاع المحروقات في الجزائر غداة الإستقلال ثم درسنا الأثر على كل من الناتج الداخلي الخام و الميزان التجاري و القطاع المالي .

الفصل الأول

تطور صناعة النفط في ظل تقلبات أسعاره

تمهيد

لا شك ان النفط كان ويزال عاملا أساسيا في صياغة التوجهات التنموية لدول العالم حيث يلعب دور حيوي في مجالات متعددة بسبب تعدد استعمالاته سواء في الصناعة او في الزراعة او في الدفاع الوطني فضلا عن استعمالاته في الجانب الاجتماعي سوآء كان النفط خاما اومكررا او حتى مشتقات بترولية ، فهو يتميز بصفات وخصائص معينة اكتسبت أهمية كبيرة إضافة الى تعاظم تنافسيتها.

ونظرا الى الأهمية الكبيرة للبترول فان أسعاره هي الأخرى أيضا تتميزعن باقي أسعار السلع سوآءا في تطوراتها او عوامل تحديدها او حتى أنواعها ، وكذلك فيما يخص أسواقها ومراحل تطورها والعاملين فيها لهذا سنتطرق في هذا الفصل الى تناول النفط من حيث نشأته ومكوناته وكذلك أسعاره وتطوراتها واسواقه المالية وذلك من خلال ثلاث مباحث.

المبحث الأول:عموميات حول النفط

يعتبر النفط محورا لكافة اقتصاديات الدول و القاعدة الأساسية لبناء معالم خريطتها الإقتصادية و بناءا على هذا سنتطرق إلى :

المطلب الأول: ماهية البترول ومكونات

1 مفاهيم البترول :

هناك عدة تعاريف للنفط ونذكر منها:

ان كلمة النفط او البترول تنطبق طبيعيا على الهيدروكربونات السائلة فهي مرادفة لكلمة زيت الصخر وتتسع لتشمل الغاز الطبيعي وتعني كلمة بترول في الأصل pétré(زيت)+oléums صخر باللغة اللاتينية ([1]).

البترول مادة بسيطة ومركبة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون وهما في نفس الوقت مادة مركبة لأنها مشتقة تختلف باختلاف التركيب الجزئي للبترولويطلق عليه أيضا اسم الزيت الخام وهو عبارة عن سائل يتميز برائحة خاصة وتختلف الوانه بين الأسود والاخضر كما تختلف لزوجته وفقا لكثافة نوعيته، والبترول في صورته الخام غير مفيد ، وحتى تتم الاستفادة منه يجب معالجته او ما يسمى بعملية التكرير وينتج عنها مجموعة من المشتقات ([2]).

2 مكونات البترول :

يتكون البترول من تحلل المواد العضوية (حيوانية ونباتية) التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدتين ويبقى البترول داخل مسامات تلك الطبقات المسامية و التي تحولت الى طبقات غير مسامية بفعل عوامل طبيعية وجيولوجية أخرى وفي حالة تقارب عدد من المصائد او الطبقات الحاملة للبترول تقاربا يجعل منها وحدة منتجة واحدة تسمى حقلا بتروليا([3]).

وتؤكد الدراسات والبحوث الجيولوجية أن تكوين البترول يرتبط ارتباطا وثيقا بالطبقات الرسوبية ولا يكفي وحده لقيام احتمالات تبدولية وانما يجب ان يكون قد طرأ على هذه الطبقات تغيرات أرضية تشير الى وجود مصايد بترولية ووجود المصيدة ، ليعني وجود

---

[1]-محمد فوزي أبو السعود، احمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عابد-الموارد واقتصاداتها-الدار الجامعية الإسكندرية-مصر 1985 ص141

[2]-محمد أزهر السماك –اقتصاديات النفط-مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر الطبعة الأولى 1981ص11

[3]-د -كامل بكري –الموارد واقتصاداتها-دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، لبنان -ص157

البترول فقد يكون هاجر او ترسب وذلك بسبب العيوب التي بالمصيدة وفي هذه الحالة يتجه البترول الى طبقات أخرى مجاورة او الى السطح مكونا نشعا بتروليا مثل برك الاسفلت في فنزويلا وكاليفورنيا او مكونا عيون الغاز الطبيعي

وعلى وجه العموم تقاس أهمية الطبقة الحاملة للبترول بعاملين أساسيين هما السمك والقدرة المسامية فكلما زاد سمك الطبقة الحاملة وازداد حجمها ازداد حجم البترول الكامن وكلما ازدادت القدرة المسامية للطبقة ازدادت غزارة البترول المتدفق منها ([1]).

3 طرق البحث عن البترول

لقد ظل امل العثور على الطبقات الحاملة للبترول لفترة طويلة يعتمد على الحفر العشوائي، اما اليوم فقد أصبح الباحث الجيولوجي والجيوفيزيائي يملك وسائل حديثة تمكنه من البحث بسهولة ، وتتمثل خطوات البحث فيما يلي :

- أولا يفجر الجيوفيزيائي شحن النيتروغليسيرين في مراكز عديدة ويسجل الاهتزازات المنعكسة فيكشف عن البنيات الجيولوجية الداخلية القابلة لتجمع البترول وتخزينه

- يبين المسجل الكهربائي بعد ذلك نفوذية الطبقات الواقعة تحت سطح الأرض ويسهم جهاز التصوير الجوي بعرض اشكال سطح الأرض التي يبحث فيها الجيوفيزيائي

- هناك شك في حجم الإنتاج ومدة استمراره ولذلك يتميز الإنتاج بطابع التناوب بين الوفرة والقلة

- وأخيرا هناك شك في المردود المالي للمستثمرين الذين يتطلعون للحصول على الثروة في أسرع وقت. لذلك كان هناك جاذبية قوية للاستثمار ([2]).

4 مراحل صناعة النفط:

يمكن اجمالها في ما يلي:

1.4 **رحلة الإنتاج** وما يتبعها من عمليات البحث والتنقيب ثم الحفر والتأكد من تحقيق الإنتاج بطريقة اقتصادية .

2.4 **مرحلة التخزين** وقد يتم التخزين بالقرب من الحقول والأسواق او معامل التكرير.

3.4 **مرحلة النقل** وينقل الخام اما عن طريق خطوط الانابيب او عن طريق الناقلات أما المشتقات النفطية فتنقل غالبا عن طريق السكك الحديدية او السيارات .

---

[1]- د-كامل بكري-الموارد واقتصاداتها ص168 مرجع سبق ذكره

[2]- د-صفوح –خير-الجغرافيا الاقتصادية-مطبعة طربين 1977-1978 ص378-379

4.4 **مرحلة التكرير** وهي من المراحل الهامة في صناعة النفط حيث تنتهي عمليات التكرير بمنتجات بترولية تناسب الاستعمالات المختلفة منها المنتجات الخفيفة(بنزين الطائرات والسيارات والكيروسين) ومنها المنتجات الثقيلة مثل زيت الوقود وزيوت التشحيم والاسفلت.

5.4 **مرحلة التسويق** وفيها تقوم الشركات المنتجة بعمليات التوزيع بنفسها او قد تتفق مع شركة أخرى للقيام بعملية التوزيع، وكثيرا ما تتفق الشركات فيما بينها على تقسيم الأسواق لتفادي المنافسة ([1]).

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي والصناعي للبترول

هناك عدة ابعاد اقتصادية وصناعية واجتماعية للبترول ونذكر على راسها مايلي

1. الاحتياط العالمي للنفط:

هو الثروة التي يمكن استغلالها والاستفادة منها على الصعيدين الاقتصادي والتقني و تتاثر مسالة تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة ، وهناك عدة أنواع للاحتياطي البترولي و هي الاحتياطي المؤكد والاحتياطي المرجح وجوده وأيضا الاحتياط الغير مكتشف ([2]).

وضع كثير من الجيولوجيين في العالم تقديراتهم للاحتياطات العالمية من النفط القابلة للاستخلاص وذلك منذ زمن بعيد حيث كانت من الأربعنيات تقف عند 500 مليار برميل وفي الستينات قفز هذا الرقم الى 2000 مليار برميل ومنذ عام 1960 تركزت تقديرات الخبراء على الرقم 2000 مليار برميل أو أكثر بقليل ، الا أن بعض الخبراء قالوا أن حجم الاحتياط هو 600 مليار برميل لذلك فان حجم الاحتياط يتراوح بين 600 و 2000 مليار برميل.

وتشمل هذه التقديرات الاحتياطات الموجودة في البحار و المناطق القطبية ونضم أيضا احتياطات البلدان الاشتراكية التي تقدر ب20% من مجموع الاحتياطات العالمية .

ويمتلك الوطن العربي أهمية بارزة لوجود كميات هائلة من الاحتياطات النفطية وبموجب احصاءات 1978 كان الوطن العربي يمتلك أكثر من نصف الاحتياطي المؤكد بقليل ويقدر ب 52.7% ويسيطر على أكثر من ثلثي انتاج النفط العالمي 34.2 % حيث تحتل السعودية

[1]-د-كامل بكري واخرون-الموارد الاقتصادية-الدار الجامعية 1989 ص208

[2]-حافظ البرباس- الصراع الدولي على النفط العربي, بسان للنشر- بيروت لبنان 2000- الطبعة الأولى ص25

الصدارة عالميا باحتياط يقدر 18.60 % في عام 1975 وفي عام 1979 فقد بلغ 168940 مليون برميل وتليها الكويت ب 69440 مليون برميل في 1979 [1]

بعد عام 1979 بدأ الاحتياطي الخاص بالوطن العربي بالتناقص الى أنه بقي في الصدارة حيث كانت تقدر احتياطتها في 1994 بحوالي ثلثي الاحتياط العالمي

ويشكل احتياطي المملكة السعودية52.5% و العراق 9.8 % و الامارات العربية 9.6 % و الكويت 9.4% واذا أضفنا ايران ب 8.7 % فانه يقدر بثلثي احتياطي النفط العالمي[2]

ولقد وصل الاحتياطي العربي من النفط الى حوالي 56 % من الاحتياطي العالمي في الألفنيات ، ورغم ان حصة المنطقة العربية منخفضة مقارنة بقدراتها الا أن هذا الاحتياطي في طريقه الى الارتفاع مدفوعا بالنمو الاقتصادي العالمي حيث قدر الاحتياطي النفط الخام المؤكد ب 663 مليون برميل في 2004 في الوطن العربي من أصل 1189 مليون برميل عالميا [3]

2. الانتاج البترولي العالمي:

يجب التفرقة بين مفهومين أساسيين في الصناعة البترولية ألا وهما القدرة الانتاجية للبترول وانتاج البترول والمغزى من هذه التفرقة هو ابراز أحد الأعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة وهو الاحتفاظ بقدرة انتاجية احتياطية لمواجهة الطوارئ والأزمات الاقتصادية كما حدث في أزمة الخليج عام 1990 حيث قامت كل من السعودية والامارات وفنزويلا بتشغيل أبارها الإحتياطية لإستدراك مافقدته السوق نتيجة توقف الإنتاج في كل من العراق والكويت[4]

وتبين الاحصائيات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة بأن كمية النفط الخام المنتجة في العالم زادت من 2896 مليون طن سنة 1973 لتصل الى 9142 مليون طن سنة 2012 أي بزيادة سنوية مقدارها 1 % تقريبا ' وهذه الزيادة تعني بأن كمية الانتاج تتضاعف كل 70 سنة

تقريبا وخلال هذه المدة تغيرت الكميات التي تنتجها التكتلات والدول والمناطق المختلفة كما يلي[5]:

[1]- سمير التنير-التطورات النفطية في العالمي العربي ماضيا وحاضرا-الجزء الثاني دار المنهل اللبناني ص23-29

[2]- علي هارون- أسس الجغرافيا الاقتصادية-دار الفكر العربي ص533

[3]- عارف العساف –اقتصاديات الوطن العربي –ص 96- دار المسيرة

[4]-نشرة صندوق النقد الدولي- افاق الاقتصاد العالمي افريل 2007-ص 42

[5]-عبد الرزاق بني ماكي-محمد الروابدة اقتصاديات الموارد والبيئة-الطبعة الأولى دار وائل للنشر 2015 الأردن ص 273

الجدول 1 : تطور إنتاج النفط لبعض التكتلات و الدول العالمية

المنظمة- الدولة	منظمة التعاون الاقتصادي	الشرق الأوسط	أوروبا من غير (OECD)	أمريكا من غير (OECD)	الصين	اسيا غير الصين	إفريقيا
النسبة % في عام 1973	23.9	30.7	15.7	8.5	1.9	3.1	10.1
النسبة % في عام 2011	21.7	32.5	16.2	9.6	5	4.1	10.9

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات منظمة الأوبيك

تعتبر أوبك المنتج المكمل وذلك يعني توسيع قدرتها الانتاجية بحيث تقوم بسد الفجوة بين الانتاج خارجها والاحتياطات المتزايدة للبترول.

انطلاقا من الفرضيتين السابقتين' ومتى تحدد الانتاج الاجمالي في ظل سعر معين فان منتجي البترول من خارج أعضاء أوبك يستجيبون للسعر فيرتفع انتاجهم مع ارتفاع السعر وينخفض مع انخفاضه .

3. الاستهلاك العالمي للبترول :

نظرا الى التطور ات الكثيرة التي طرأت على العالم كارتفاع معدلات النمو و زيادة التصنيع في الدول الكبرى وظهور دول جديدة تطلب البترول كالهند و الصين فان الاستهلاك العالمي للنفط بدأ بالارتفاع حيث بلغ سنة 2005 حوالي 84.62 مليون برميل يوميا بعدما كان في حدود 76.66 مليون برميل يوميا سنة 2000، و أكثر الدول استهلاكا للبترول هي الدول ذات الصناعات الكبرى حيث بلغ استهلاك دولOCDE في عام 2007 حوالي 49.33 مليون برميل يوميا من أصل مجموع الاستهلاك العالمي و لا يزال في ارتفاع مستمر حيث بلغ سنة 2011 حوالي (MTOE=3633)[1]

[1]-عبد الرزاق بني ماكي-محمد الروابدة-اقتصاديا المواد والبيئة-مرجع سبق ذكره ص 238

المطلب الثالث: أهمية البترول

يحتل الذهب الأسود مكانة جد هامة على الصعيد الدولي في كافة الميادين ومن المعروف أن الوطن العربي سواء دول الخليج أو دول شمال إفريقيا يتربع على الجزء الأكبر من الثروة النفطية في العالم حيث يحتل مكانة بارزة بين مختلف الأقطار المنتجة لهذه الثروة حيث تتجلى أهميته في النقاط التالية .[1]

1. **الجانب الاقتصادي:** يعتبر كثير من العلماء الاقتصاديين كأدمان و فرانكل إن الطاقة عامل جديد من عوامل الانتاج ، و يمكننا القول أن الطاقة النفطية تعتبر الأوفر و الأسهل و الأفضل لحد الساعة كما أن المجتمع المعاصر أصبح ذا تبعية وثيقة للبترول وأعتبر أن استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي و تتمثل الأهمية الاقتصادية في عدة أوجه وهي كما يلي:

1.1 **دور البترول في تنشيط القطاع الاقتصادي:** تستغل الصناعة الحصة الأكبر من لبترول والتي تقدر بالثلث ويمكننا القول أن سيرورة العملية الصناعية بدون البترول شبه مستحيلة فهو مصدر للحرارة و الطاقة المحدثة واستغلالات أخرى وهو أيضا أساس الصناعة البتروكيماوية، حيث تقدر المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف .

2.1 **دور البترول في القطاع الزراعي:** وصل القطاع الزراعي في يومنا هذا الى طور أو مستوى جديد وحديث وصار يعتمد على المشتقات البترولية كعامل أساسي ويتمثل هذا في استعمالاته ونذكر منها:

- استعمال مشتقات البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للعتاد الزراعي
- استعمال المنتجات البتروكيماوية في الزراعة
- استعمال مشتقات البترول لصناعة الأسمدة

3.1 **دور البترول في القطاع التجاري :** تشكل التجارة في البترول ومشتقاته الجانب الأكبر للتجارة العالمية وتعود بمبالغ وفوائد خيالية وضخمة ، وذلك بقيام الشركات الكبرى بشراء البترول و مشتقاته من البلدان المصدرة ثم تقوم ببيع منتجاته التي تقوم بتصنيعها لبلدان أخرى[2] .

[1]- عاطف سليمان الثروة النفطية و دورها العربي الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية للنشر و التوزيع لبنان 2009 ص41

[2]-مشدن وهيبة-اثرتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد البترولي خلال 1973-2003 مذكرةماجسير في علوم التسير-تخصص النقود والمالية- جامعة الجزائر 2005-ص 12

2. دور البترول في الجانب الاجتماعي :

يعتبر البترول العامل الأساسي الذي ساعد دول أوروبا الغربية التي كانت ضحية الحرب العالمية الثانية من اعادة بناء نفسها ثانية في المجال الاجتماعي و يتمثل هذا الدور في ما يلي:

1.2 دور البترول في قطاع المواصلات:

لقد أصبح البترول بمثابة الشريان الرئيسي

بالنسبة لعالم النقل الحديث حيث تقدر الكمية المستخدمة في هذا الجانب بحوالي38% من مجموع البترول المستهلك في العالم وباعتبار أن صناعة السيارات و الطائرات تحتل المراتب الاولى في التجارة الدولية فان هذا أدى الى زيادة الطلب على البنزين و المازوت و الكيروزين.

2.2 دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية : تؤمن الثروة النفطية معظم الطاقة الكهربائية في العالم فهي تمثل الوقود الأفضل في التكلفة و الوفرة حاليا.

3.2 دور البترول في المنتجات البتروكيماوية و استخداماتها: لقد احتلت المنتجات البتروكيماوية مكان المنتجات الطبيعية حيث صار من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا اليومية مثل مواد البلاستيك- الألياف الصناعية – المنظفات – المطاطي – الأسمدة....الخ

3. أهمية البترول في الدخل القومي :

تتحد أهمية البترول في هذا الجانب في مدى مساهمته في الدخل القومي على أساس القيمة المضافة العائدة عن الصناعة البيترولية وتتركز فيما يعود على العمل ورأس المال مثل الأجور و المصروفات – نسبة الفوائد .

اضافة الى الخدمات التي يضيفها البترول و التي تمثل القيمة الناتجة من عمليات البيع و الشراء ، اضافة الى الخدمات العامة وتنمية الصناعات البترولية وبمعنى اخر فان القيمة المضافة للبترول تشمل كل تغيير يدعم الاقتصاد.

4. أهمية البترول سياسيا :

ان علاقة البترول بالسياسة علاقة قديمة ظهرت منذ اكتشاف البترول و حاليا أصبح البترول محورا في السياسة الدولية باعتباره مصدرا هاما و أساسيا للطاقة ، ونظرا لهذا فانه صار يلعب دورا كبيرا ويؤثر تأثيرا بالغا على القرارات السياسية المتخذة سواءا بالنسبة للدولة المنتجة أو المستهلكة ويتجلى هذا الدور فيما يلي:

1.4 الدور السياسي للبترول :

ان اختلاف توزيع الترول بين دول العالم واختلاف أنواعه وتركيبته حول بعض الدول المنتجة لهذه المادة و التي لا تتمتع بقوة عسكرية أو سياسية و التي تتحول إلى هدف استراتيجي و سياسي للدول الصناعية العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي سابقا ، وبذلك أصبحت الدول المنتجة للبترول كالشرق الأوسط و افريقيا تحتل الصدارة في العلاقات الدولية. [1]

2.4 البترول كسلاح سياسي:

لقد قامت كثير من الشركات باستعمال البترول كسلاح وذلك من خلال الضغط على الحكومات التي قامت بتأميم بترولها أو التي حاولت الرد على عقود الامتيازات أوسبب المنافسة كما استعملته الهيئات الدولية أيضا للضغط على الدول الضعيفة [2]

[1]-مداني مختار-عبد الرحمان مختار"اثر أسعار البترول على التنمية الاقتصادية" حالة الجزائر-مذكرة في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد وتنمية-جامعة ابن خلدون تيارت ص19

[2]-زيتوني هوارية "اثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات" الاقتصاد الجزائري نموذج-مذكرة ماجيستر-اقتصاد وتنمية-جمعة ابن خلدون-تيارت-غير منشورة 2011 ص 19

المبحث الثاني: اسعار البترول وتطورها التاريخي والعوامل المؤثرة فيها

-لقد مر النفط منذ ظهوره بعدة تغيرات اقتصادية واجتماعية و سياسية أثرت تأثيرا كبيرا على أسعاره حيث مر بعدة تطورات ومراحل

المطلب الأول : ماهية أسعار النفط و أنواعها

1. مفاهيم حول سعر النفط : السعر هو عبارة عن قيمة نقدية لسلعة أو خدمة أو شيئ و يمكن للقيمة النقدية أن تتعادل مع قيمة ذلك الشيء و العكس صحيح ، و من خلال هذا التعريف فان سعر البترول هو عبارة عن قيمة نقدية للسلعة البترولية [1]

- يمكننا القول ايضا بأن سعر البترول هو عبارة عن قيمة نقدية للبترول في فترة من الفترات وذلك بالنظر لتأثير عدة عوامل كالمناخ و العوامل الاقتصادية و العوامل الاجتماعية و فيما يخص العوامل المؤثرة عليه و سبل تحديده فهي تختلف حسب إختلاف مراحل تطوره ، حيث حدد في البدايةعلى أنها تكلفت إنتاج مضافة إلى الربح المتوسط أما بعد تغير ميكانيزمات السوق البيترولية صار يتحدد بقوى العرض و الطلب و كذلك الطلب و العرض [2]

2. أنواع سعر البترول :

لم يأتي في الفكر الاقتصادي أنه هناك طريقة واحدة لتحديد سعر البترول لذلك يتم استخدام عدة مصطلحات سعرية في السوق البترولي وفي مايلي سنذكر أهمها :

1.2 السعر المعلن :

ظهر هذا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية أول مرة حيث تقوم الشركات باعلانه عند ابار الانتاج ثم انتقلت عملية الاعلان لتصل الى موانئ التصدير ، ولقد كان هذا النوع يعتبر من أهم الأسعار المعمول بها حتى الحرب العالمية الثانية , وكان ينظر الى البترول على أنه يأتي من المكسيك بغض النظر عن المصدر الأصلي له.[3]

2.2 السعر الحقيقي : هو عبارة عن السعر الناتج عن التسهيلات و الحسومات, ولقد ظهر هذا النوع في أواخر الخمسينات بعد انخفاض الأسعار المعلنة بسبب ظهور الشركات البترولية , حيث يتم الاتفاق عليه بين المشتري و البائع وقت الشراء ويطلق عليه أيضا اسم سعر التحويل , ونشير أيضا الى أن السعر

---

[1]-قويدري فويشح بوجمعة –انعكاساتتقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر-مذكرة مقدمة ضمنمتطلبات شهادة ماجيستر-تخصص نقود ومالية –جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف-2009-ص 62

[2] -Ayoube Antoin,perce lois jacques-« pétrole marche et stratégies »-economica-paris 1987-p 3

[3] -chitourchomseuime « le politique et le nouvel ordre petroler international »olger 1998 p 114

الحقيقي لا يكون منتشرا عند الرأي العام وذلك بسبب بقائه بين المشتري و البائع فقط

3.2 **سعر الاشارة أو السعر المرجعي :** ظهر هذا النوع من الأسعار في الستينات وهو يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر الحقيقي ويتحدد هذا السعر بعد إضافة العلاوات المتعلقة بالكثافة وتكلفة الحمولة ولقد كانت كل من الشركات البترولية العالمية والدول المنتجة للبترول تعتمد هذا النوع من الأسعار في تسعيرها لنفطها .

4.2 **السعر الفوري:** ظهر هذا النوع في أواخر السبعينات وهو عبارة عن سعر الوحدة النفطية التي يتم تبادلها في السوق الحرة آنيا أو فوريا.[1]

5.2 **سعر الكلفة الضريبية:** تقوم الشركات البترولية العالمية العاملة في البلدان التي تتمتع بالثروة النفطية باعتماد هذا النوع من الأسعار , حيث تقوم باستخراج النفط ومن ثم شرائه من البلد المستثمرة فيه بسعر الانتاج مضافا إليه السبب عائد الدولة و المتمثل في الضريبة.

3. العوامل المؤثرة في السعر:

يمكن اجمال هذه العوامل كالتالي: [2]

1.3 الاضطرابات السياسية:

وهنا يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن ما يحدث في بلد لا يمكن تعويضه من بلد اخروهناك نقطة جوهرية يجب التطرق اليها , ألا وهي نوعية النفط . إذا ليست بالضرورة أنه ما يمكن انتاجه في بلد ما يمكن تعويضه بالنوعية ذاتها في بلد أخرعلما أن مصافي البترول ليست قادرة على استعاب كل أصناف النفط, وهذا ما يخلق اضطرابات سياسية كالحروب مما يؤدي الى تقلب أسعار البترول مثل ما حدث في حرب العراق ضد ايران وضد الكويت حيث ارتفع سعر البترول ثم انخفض وذلك بسبب توقف الانتاج النفطي ابان الحروب

2.3 العوامل الجوية: تتمثل في الأعاصير و الزلازل وغير ذلك ، حيث تؤدي هذه لكوارث الى تدمير منشات الانتاج وبالتالي توقف الانتاج مثل ما حدث في أمريكا بسبب اعصار كاترينا مما أدى الى ارتفاع أسعار البترول الى أكثر من 70 دولار للبرميل , اضافة الى أن بعض مواسم الشتاء تكون قارسة البرودة حيث يتحول الاستهلاك الرئيسي من البنزين الى السولار مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار

[1]- كامل بكري –محمود يونس واخرون –الموارد واقتصادياتها –دار النهضة العربية-لبنان 1986 ص 185-189

[2]-عبد الحي زلوم واخرةن–مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار-الطبعة الأولى الأردن 2008 –مؤسسة عبد الحميد شومات ص 50

3.3 المضاربات في الأسواق العالمية : هي ظاهرة ظهرت في السنوات الثلاثين الأخيرة , وبدأت مؤخرا الإنتقال عبر كل البورصات العالمية فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكترثون لسعر النفط الفعلي انما يهتمون بالزيادة و الانخفاض فقط وبالتالي فان إنتشار هذه الظاهرة أدى الى استنباط أفكار جديدة , مثل التعامل بالبراميل الورقية والشحنات المستقبلية وهي أمور تؤثر على سعر النفط

4.3 الطلب العالمي على النفط

يعد الطلب العالمي على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة , التي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها , وبالتالي فان أسعار تلك المنتجات تؤثر على السعر الأساسي

ويتميز الطلب على النفط عموما بأنه غير مرن في المدى القصير وذلك لعدم توفر مصادر الطاقة البديلة, وهذا ما يساهم في حساسية الأسعار , أما على المدى المتوسط و البعيد فان النفط يبقى مصدرا رئيسيا للطاقة لأسباب تتعلق بخواصه مقارنة بالبدائل المتاحة أو التي يمكن أن تكون متاحة مستقبلا , لذلك تتباين السياسات التي تنتهجها الدول المستهلكة و المنتجة في التعامل مع طبيعة الطلب على النفط.

تشير تقديرات أوبك الى أن بلدان منظمة التنمية و التعاون سينخفض طلبها المتراكم حتى عام 2030 بحوالي 57 %.

كما تتوقع نمو الطلب العالمي في السيناريو المرجعي بحوالي 84.7 مليون برميل يوميا من عام 2006 وحتى عام 2030 عندما يصل الى 113 مليون برميل يوميا أما فيما يخص الوكالة الدولية للطاقة فإنها توقعت نمو الطلب سيصل الى 120 مليون برميل يوميا خلال نفس الفترة[1]

5.3 العرض العالمي للنفط : من خلال دراستنا لتطور أسواق النفط العالمية لاحظنا أن تأثير العرض النفطي على أسعار النفط تأثير متبادل ، حيث أن زيادة أو نقصان العرض البترولي له تأثير مباشر على السعر و بما أن العرض قابل للتطور بالزيادة أو النقصان أو الثبات فإن عرض السلعة البترولية يتميز بمرونة محددة يمكن النظر إليها من جانبين :

- يمكن معرفة درجة و نوعية المرونة من خلال قسمة التغير النسبي لكمية السلعة المعروضة على التغير النسبي لسعر السلعة .
- يمكن النظر إلى مرونة العرض من ناحية الكمية البترولية المكتشفة و الممكن إستخراجها و عرضها حاضرا .

[1]- احمد جاسم جبار الياسري-النفط ومستقبل التنمية في العراق-الطبعة الثالثة-العارف للمطبوعات بيروت لبنان 2010 ص 154-156

- هناك عاملان أساسيان لهما تأثير كبير على الأسعار النفطية وهما التضخم وسعر الدولار ومن المعروف ان سعر النفط يسعر بالدولار مع العلم أنه شهد انخفاضا حادا في قيمته خلال السنوات السابقة

6.3 عوامل أخرى : تحدث أحيانا توقفات في عمليات الانتاج وذلك لأسباب مختلفة كالإضرابات وأعمال التخريب وهي عوامل تؤثر على أسعار النفط[1]

اضافة الى هذه العوامل هناك عاملان أخران يؤثران على الأسعار تأثيرا كبيرا ألا وهما الطلب والعرض

المطلب الثاني : تطورات تسعير النفط

لقد مرت أسعار النفط بعدة تطورات منذ أول إكتشاف للبترول إلى غاية يومنا هذا و أهم مراحلها مايلي :

1. التسعير قبل 1973 :

امتدت هذه الفترة منذ اكتشاف البترول حتى أوائل السبعينات حيث تميزت بهيمنة الشركات النفطية الكبرى على السوق النفطية الدولية ويمكننا تلخيص تطور الأسعار في هذه الفترة كما يلي :

1.1 التسعير على أساس تساوي أسعار البترول عالميا في موانئ التسليم CIF : لقد كان يهدف هذا التسعير الى احتكار الشركات الكبرى وسيطرتها على السوق النفطية وذلك من خلال تحديد هذه الطريقة في التسعير على أساس أن كل النفط مصدره خليج المكسيك مضاف اليه تكاليف النقل [2]

2.1 التسعير على أساس تساوي اسعار البترول في ميناء نابولي : ظهر هذا النوع من التسعير خلال الحرب العالمية الثانية ، وذلك بعد تعذر وصول بترول الشرق الأوسط الى أمريكا و أدى هذا الموقف الى اتفاق بريطانيا و أمريكا مع شركات البترول في دول الشرق الأوسط على تزويد جيوشها بالنفط, الا أن بريطانيا طالبت بارتكاز تسعير البترول على نقطتين هما خليج المكسيك و ميناء نابولي .

3.1 التسعير على أساس تساوي الأسعار البترولية في ساوثمبتون بانجلترا: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت دول أوروبا في بناء نفسها ونظرا للتراجع الذي

[1]-عبد الحي زلوم –نبيل حشاد واخرون –مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار –مؤسسة عبد الحميد شومان-عمان –الأردن ص55-62
[2]-محمد صديق عفيطي-تسويق البترول –مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع-مصر 2001 ص 270

شهدته أمريكا في تلك الأونة في مجال تصدير النفط ظهر نظام تسعير جديد وهو ساوثمبتون ، وقد حل هذا الأخير محل ميناء نابولي.[1]

4.1 التسعير على أساس تساوي أسعار البترول(CIF)نيويورك : في هذه الفترة تم تطبيق نظام تسعير جديد ظهر بعد اكتشاف النفط الفنزويلي ويقوم هذا النظام على أساس البترول الخام في فنزويلا الذي تقوم شركات البترولية الامريكية بتصدير هذا النفط الى أوروبا ومع مرور الوقت أصبح هذا النظام نقطة تساوي أسعار البترول الفينزويلي ، الخفيف و البترول العربي , الا أنه ومع مرور الوقت و تزايد التطورات في هذا المجال أصبحت نيويورك هي النقطة التي تتعادل فيها أسعار بترول الشرق الأوسط و أسعار بترول أمريكا وفنزويلا.

2. ظهور منظمة أوبك

1.2 نشأت الأوبك : لقد قامت كل من المملكة العربية السعودية و العراق و فنزويلا و ايران و الكويت بعقد مؤتمر حول قضايا النفط بمصر في القاهرة وذلك في أفريل 1959 , ولقد اعتبر هذا المؤتمر أول محاولة لانشاء الأوبك , حيث تناول تأسيس هيئة استشارية تجتمع مرة واحدة في السنة لمناقشة النقاط الحساسة حول الصناعة النفطية الخاصة بهذه الدول وحول الأسعار النفطية التي كانت تعتبر الهاجس الاول و الأخير للدول النفطية.

ولقد صدر أيضا عن هذا المؤتمر قرار يطالب الشركات البترولية العالمية الى عدم تغيير السعر دون الرجوع الى الحكومات المعنية ، ونظرا لاستخفاف الشركات الكبرى بهذا القرار وبالضبط شركة (اسو) حيث أعلنت عن تخفيض اسعار البترول في9 أوت 1960 و على اثر ذلك قامت الدول الأعضاء في المؤتمر بالدعوة الى عقد مؤتمر جديد في بغداد وفعلا تم عقد هذا المؤتمر في 1960/09/14.[2]

2.2 أهداف المنظمة : لقد كان لهذه المنظمة أهداف كثيرة ومتعددة ونذكر من أهمها ما يلي:

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء وتقرير أحسن السبل لحماية مصالحها المنفردة و المتجمعة
- ايجاد السبل و الوسائل لضمان استقرار الأسعار في السوق النفطية العالمية
- مراعاة مصالح البلدان المنتجة مع تحقيق الإعدادات النفطية المطلوبة للدول المستهلكة له.
- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال و التصنيع[3]

[1]-كامل بكري-محمد بوز-عبد النعيم مبارك-الموارد واقتصادياتها-مرجع سبق ذكره ص 185-189

[2]-مصلح الطراونة-ليلي لعبيدي-منظمة التجار الدولية ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC-دار وائل للنشر-الأردن-2013 ص275-276

[3]-وحيد خير الدين-أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)-مذكرة ماجيستر-تخصص اقتصاد دولي-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير-جامعة بسكرة-2012 ص97

3.2 عضوية منظمة أوبك : تحتوي المنظمة على ثلاث أنواع من الأعضاء وهي كالتالي:

الأعضاء المؤسسين :

هم أهم الدول المؤسسة لهذه المنظمة أي الدول الأعضاء في مؤتمر أفريل 1959 ولقد اكتسبوا صفة العضوية بمجرد التوقيع على الاتفاقية الأصلية وهم العراق – ايران – المملكة العربية السعودية – الكويت و فنزويلا

العضوية الكاملة :

هم الأعضاء المؤسسين اضافة الى الدول التي استوفت فيها شرط الانضمام و الى غاية 2010 انضم كل من قطر سنة 1961 –أندونسيا سنة 1962 – الجمهورية الليبية سنة 1962 – الامارات العربية المتحدة سنة 1967- الجزائر سنة 1969 – نيجيريا سنة 1971 – الاكوادور سنة 2007- أنغولا سنة 2007 وبهذا أصبح عدد الدول ذات العضوية الكاملة 13 دولة.

الأعضاء المشاركون :

هم الدول التي لم تتوفر على شروط العضوية الكاملة ولكن تم قبولها وفقا لشروط معينة وخاصة[1]

المطلب الثالث : التطور التاريخي لأسعار البترول

ان التغيرات الاقتصادية المستمرة أثرت بصفة كبيرة على أسعار البترول حيث صار لا يخضع لوتيرة ثابتة , كما أنه تم السيطرة على انتاج هذه المادة منذ اكتشافها من طرف عدد قليل من الشركات الاحتكارية.

لذلك اتصفت سوق البترول باحتكار القلة , حيث صار الكارتل البترولي المتحكم الأول و الأخير في أسعار البترول و التي كانت لا تخدم الدول المنتجة مما أدى الى حدوث تغيرات كبيرة في أسعار النفط خاصة بعد أزمة 1973 ويمكن ابراز هذه التطورات و التغيرات فيما يلي :

1. تطور الأسعار خلال الفترة 1973-1985: لقد شهدت هذه الفترة أزمتين بيتروليتين وهما :

[1]-مصطلح الطروانة-ليلي لعبيدي ماميسن–منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) ص 307-308

1.1 الأزمة البترولية الاولى-1973 : لقد كان هناك أسباب عديدة لظهور هذه لأزمة ومن أهمها قطع إمدادات النفط العربي على الدول المساندة للكيان الاسرائيلي، اضافة الى رفع أسعار بترولها الى مستويات كبيرة و نتيجة لحرب أكتوبر 1973 قام أعضاء الأوبيك بعد اجتماع لهم بزيادة الأ سعار لتصل 26.09% أي ارتفاعها من 9.2$ الى 11.6$ وكذلك تم رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55 %الى 85% وبذلك دخل العالم في أزمة طاقوية كبيرة اضافة الى أسباب أخرى أهمها [1]

انخفاض قيمة الدولار :

بسبب تخلي الو.م.أ عن قاعدة تحويل الدولار الى ذهب انخفضت قيمته كثيرا سنة 1971 و استمر هذا الانخفاض حتى 1973 سبب معاناة الاقتصاد الأمريكي.

المنافسة العالمية على الطاقة :

ان المنافسة المشتدة بين الدول الصناعية الكبرى في مجال النفط جعلها تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من طرف الدول المنتجة[2]

تضاعف قوة الأوبيك

في مطلع السبعينات أصبحت دول الأوبيك لها قوة كبيرة وذلك بسبب زيادة أعضائها حيث أصبح عدد الأعضاء 13 دولة عربية و 7 منهم لهم قوة انتاجية كبيرة وذات تأثير على الساحة النفطية العالمية.

1.1 الـأزمة البترولية الثانية سنة 1979 لقد شهد العالم سنة 1979 أزمة نفطية كبيرة وذلك لعدة أسباب تتعلق بالأسعار وكمية الانتاج وكذلك قيمة الدولار

انخفاض الانتاج :

نتيجة الأحداث التي حدثت في ايران بسبب اضراب العمال في مصافي البترول في نوفمبر 1987 و الثروة الايرانية قي 1979 انخفض الانتاج الايراني في البترول كثيرا مما أدى الى ارتفاع الأسعار مرة أخرى

استمرار انخفاض الدولار الأمريكي :

ان الانخفاض المستمر للدولار أجبر دول الأوبيك على رفع الأسعار الخاصة بالنفط مرة أخرى. [3]

---

[1]-موري سمية-اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية(دراسة حالة الجزائر)2009-2010 ص73-77

[2]-طوريبا-دراسة تاثير أسعار النفط علىالنمو الاقتصادي الجزائري(1971-2006) مذكرة ماجيستر تخصص اقتصاد والاندماج الجهوي-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وهران ص33-34

[3]-العمري علي-دراسةتاثيراتاسعارالنفط الخام على النمو الاقتصادي لدراسة حالة الجائر-مذكرة ماجيستر-تخصص اقتصاد-كلية العلوم الاقتصادية 1970- 2006

ويبين لنا الجدول التالي تطور أسعار النفط لدول الأوبيك خلال الفترة 1973-1985

الجدول 2 : تطور أسعار النفط لدول الأوبيك خلال الفترة 1973-1985

الوحدة (دولار/ البرميل)[1]

السنوات	1973	1974	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
السعر$	3.1	10.4	12.6	12.9	29.2	35.21	35.5	31.71	30.05	28.06	27.52

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 35 لمنظمة الأوبيك سنة 2010 ص85

1 تطور البترول خلال الفترة 1986-1999

تميزت هذه الفترة بثلاث أزمات وهي:

1.1 الأزمة النفطية العكسية لسنة 1986 : سميت بهذا الاسم لأنه و لأول مرة تحدث أزمة بسبب الانخفاض الحاد للأسعار ومن أهم أسبابها مايلي:

- انخفاض الطلب على البترول سنة 1985 حيث بلغ 60.19 مليون برميل يوميا

- ظهور منافسين جدد مثل : النرويج – بريطانيا

- تخلي الأوبيك على سقف الانتاج بسبب المنافسة

2.1 الأزمة البترولية الخليجية الثانية 1990-1991 : ان السبب الرئيسي لظهور هذه الأزمة هو حرب الخليج الثانية وذلك لعدة اسباب أهمها :

-عوامل اقتصادية تمثلت في انخفاض الصادرات النفطية وتفاقم المديونية وتراجع معدلات النمو

- عوامل سياسية كالهجوم العراقي على الكويت , حيث ساهمت هذه الأزمة في استمرار انخفاض أسعار البترول وهيمنة أمريكا على السوق النفطية

-اجتياز حصص الانتاج المحددة من طرف الأوبيك أدى الى انخفاض الأسعار وزيادة المخزون الاستراتيجي للدول المستهلكة [2]

[1]-طوربيا نذير-دراسة تاثير أسعار النفط عاى النمو الاقتصادي للجزائر 1971-2006 مرجع سبق ذكره ص33-34

[2]-حمادي نعيمة-تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008-مذكرة ماجيستر تخصص نقود ومالية-كلية العلوم الاقتصاديةوعلومالتسير-جامعة شلف 2008 ص81-82

3.1 الأزمة البترولية لسنة 1998 (الأزمة الأسيوية): لقد حدثت هذه الأزمة سنة 1998 وذلك بسبب الانكماش الذي مس اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا أما من ناحية العرض فقد ساهمت الامتدادات النفطية في زيادة الاحتياطي النفطي للدولة المستهلكة وبالتالي التأثير على الأسعار النفطية بشكل كبير [1]

2. تطور الأسعار خلال الفترة 2000-2016 : بعد أزمة 1998 تحسنت الأوضاع خاصة في بداية1999حيث ارتفع السعر ليصل الى17.9$ثم عادت لتنخفض مجددا بسبب أحداث 11-09-2001 وكذلك حرب العراق سنة 2003 ليصل السعر في سلة الأوبيك الى 24.8$ بعدما كان 28.5 $ سنة 2000.

-ثم عادت الأسعار لتنتعش في سلة الأوبيك في مطلع 2002 لتستقر في العام الذي يليه عند السعر 29.03$ ولقد شهدة عام 2004 و 2005 وحتى مطلع عام 2006 ارتفاع الأسعار ليصل الى 61.8$[2]

وبقي ارتفاع الأسعار مستمرا ليصل سنة 2007 الى 70$ في سلة الأوبيك ثم 94.1$ سنة 2008 أما في مطلع عام 2009 فقد شهدت الأسعار انخفاضها ولأول مرة منذ سنة 2001 حيث بلغت 61.06$ والسبب الرئيسي لهذه التقلبات والأزمة الاقتصادية التي التقت بظلالها على السوق البترولية.

- ليعم الاستقرار سنة 2010 حيث قدرت أسعار النفط ب 77.41 $ للبترول [3]
- وفي مل يخص السنوات 2011-و2012 و 2013 فقد شهدت الأسعار ارتفاع ملحوظ ليصل الى 105.9$ للبرميل سنة 2013 ثم لينخفض مرة أخرى سنة 2014 حيث وصل سعر البرميل الى 59.5$ في أواخر السنة ليتبقى السعر منخفضا حيث قدر معدل سعر البرميل سنة 2015 ب 64$ للبرميل [4] و هذا راجع للأزمة العكسية العالمية التي مست قطاع النفط ، ولقد إستمر أثر هذه الأزمة إلى يومنا هذا ، حيث لازالت أسعار النفط تعاني من الإنخفاض

[1]-قويدري قويشيح بوجمعة-انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات-الكلية للاقتصاد الجزائري مرجع سبق ذكره ص94

[2]-إبراهيم بلقلة-تطورات أسعار النفطوانعكاساتها عن الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009-مجلة البحث العدد12-الجزائر 2013 ص9-10

[3]-تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OPECافريل 2011 ص 53

[4]-تقرير الأمين العام السنوي الحادي والاربعون لمنطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2014 ص 87

المبحث الثالث : السوق البترولية و تطوراتها

لقد مرت السوق البترولية منذ نشأتها بعدة تطورات وتغيرات وخاصة مع التطورات التكنولوجية التي أثرت تأثيرا كبيرا على السوق حيث صارت هذه الأخيرة تعتبر سوقا لأهم مصادر الطاقة بلا منازع

المطلب الأول : ماهية السوق النفطية وخصائصها

تتميز السوق النفطية بعدة خصائص و لها أيضا عدة تعاريف :

1. مفاهيم حول السوق النفطية : هي المكان الذي يتم فيه التعامل لأحد أهم مصادر الطاقة ألا وهو البترول , وهناك عاملان أساسيان يؤثران بشكل كبير على السوق وهما الطلب و العرض اضافة الى عوامل سياسية و عسكرية ومناخية مع أخذنا بعين الاعتبار المنافسة المشتدة بين المستهلكين و المنتجين [1]

يمكن تعريف السوق البترولية على أنها المكان الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون او يكونون على اتصال مع بعضهم البعض لاتمام صفقة تتمحور حول النفط (بيع و شراء كمية نفط معينة وبسعر معين)[2]

2. خصائص سوق النفط :

أ. احتكار القلة : اختلفت سوق البترول عن باقي الأسواق خاصة في الستينات اذ تميزت باحتكار القلة أو ما يعرف بسوق منافسة القلة وهذا يعني أنه تواجد عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق.[3]

يتصف احتكار القلة بوجود منتجين قليلين أي أن السوق البترولية تكون خاضعة لعدد قليل المنتجين قادرين على التأثير عليها , حيث يؤدي هذا الى ما يسمى بالتعبئة المتابدلة أي أنه يتوجب على أي منتج أن يقوم بدراسة باقي المنتجين من كل النواحي ودراسة ردود أفعالهم

قبل ان يقدم على اتخاذ اي قرار كرفع البيع او خفضه وينقسم هذا النوع من الأسواق الى قسمين وهما :

- سوق تكون فيها المنتجات متشابهة و يسمى ذلك باحتكار القلة الكاملة كصناعة الاسمنت و المنتجات البترولية .

[1]-بن بعقوب الطاهر-قرعي مريم-اثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-السياسات الاستخدامية للمواد الطاقوية بين المتطلبات التنمية الفطرية وتامين الاحتياجات الدولية-جامعة سطيف سنة 2015 ص2-3

[2]-عفاف عبد الجبار سعيد مجيد علي حسن-مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي الطبعة الثالثة-داروائل للنشر-الأردن 2004 ص125

[3]-منى البرداعي-مذكرات في اقتصاد البترول-معهد البحث والدراسات العربية-مصر 2008-ص89

- *سوق تكون فيها المنتجات مختلفة ويسمى ذلك باحتكار القلة غير الكاملة كصناعة السيارات و الصابون مثلا.
- وكما ذكرنا سابقا أنه يتوجب على أي منتج دراسة باقي المنتجين فانه عليه أيضا دراسة منتجاتها وأسعارها لاتخاذ القرار الأمثل فيما يخص الكمية المنتجة و الأسعار.
- يوجد هناك نوع أخر من التعاملات بين المؤسسات المتنافسة فيما بينها في هذه السوق وهو الاتفاق على تحديد حصص الانتاج لكل مؤسسة.
- في هذا الوضع يتم الاتفاق على تحديد السعر و الكمية المنتجة و اللذان يعظمان بدورهما النوع لهذه المؤسسة.[1]

ب. الركيز الاحتكاري: يقصد به السيطرة على نسبة كبيرة من الانتاج الكلي من طرف عدد قليل من المشروعات في الفرع الانتاجي الذي توجد به ولقد ارتفع هذا النوع في فترة الخمسينات والستينات على النحو التالي:

ت. التركيز الاحتكاري في انتاج البترول: ان أكبر العاملين بهذه الطريقة هي الشركات السبع الكبار حيث بلغ انتاجها الاجمالي سنة 1949 حوالي 54.5% ثم ارتفع الى 64.4 % عام 1989 وكانت الشركات الثلاثة الكبرى تمتلك حوالي ثلثي الانتاج العالمي لوحدها مما يؤكد استمرارية قوة الاحتكار في الحفاظ على مراكزها لمدة طويلة.

ث. التركيز الاحتكاري في التصنيع و التسويق: يعتبر التصنيع و التسويق من أهم المراحل التي يمر بها النفط وصولا الى المستهلك، حيث كانت الشركات الكبرى تسيطر سيطرة تامة على مصادر النفط الخام , ولم تكن تبيع من البترول الا جزء يسيرا مقارنة بالكمية المنتجة في مصافيها ، كما تبيع المنتجات المكررة في شبكات التوزيع التي تديرها وتملكها شركات فرعية تابعة لها و بذلك تكون قد سيطرت على الأسعار وتحكمت بها تماما من خلال هذه المراحل :

ج. التوجه نحو التكتل أو التنظيم الاحتكاري: يلاحظ أنه بعد الدخول في محاولات جادة تهدف الى التكتل ضمن اتفاقيات مكتوبة عمدت الى الاتفاق الودي بعد ذلك اي التناوروالتعاون في المجالات الحيوية كالأسعار و توزيع الأسواق وما الى ذلك [2]

ح. عدم مرونة الطلب في الفترة القصيرة الأجل: هذا راجع الى عدم امكانية اختيار بديل لبترول بسبب ارتفاع الأسعار للمصادر البديلة بالنسبة للصناعات المبنية عليه.

خ. سوق تتمتع بالشفافية : بسبب ظهور الصفقات توجب توفير المعلومات الخاصة بالعرض والطلب.

---

[1]-لباني ياسمينة-انعكاسات تغيير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري مذكرة التخرج ماجيستر في الاقتصاد غير منشورة-جامعة الجزائر 2008-2009 ص 47

[2]-منى البراعدي-مذكرات في اقتصاديات البترول-مرجع سبق ذكره ص 104

[2]-بباني عبد الملك-الجزائر في ظل التحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات-دراسة تحليلية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير-أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه-جامعة الجزائر 03 سنة 2013-2014 ص 46-48

المطلب الثاني: أنواع الأسواق البترولية والمتعاملون فيها

هناك عدة تقسيمات للأسواق النفطية ، كما ينشط فيها عدد كبير من الأطراف و يعتبرون كعاملين فيها

1. انواع السوق البترولية: تنقسم السوق البترولية الى قسمين هما:

1.1 السوق الفورية: هي عبارة عن سوق حرة يتم فيها التبادل اليومي للسلعة البترولية خارج إطار العقود الطويلة الأجل وذلك بغية التخلص من بعض الفوائض النفطية وكذلك لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض، وتمثل الأسعار الفورية سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال مدة لا تتجاوز 2 الى 3 أسابيع .

- لم يكن للسعر الفوري تأثيرا كبيرا على باقي أنواع الأسعار الا ان الاختلاف الذي طرأ منذ منتصف الثمانينات قد أدى الى تنامي أهمية الأسواق الفورية حيث صارت أسعار التعامل فيها أحد أسباب عدم استقرار اسواق النفط .

وفي هذا النوع من الأسواق يتباحث كل من البائع والمشتري عن صيغة معينة للتعامل في وقت محدد وسعر معين وكمية محددة وتنشط هذا عبر الهاتف أو طريق الحاسوب أو قد يلتقون في أي مكان ويتميز هذا النوع من الأسواق بعدة ميزات أهمها.

* حجم التبادل يكون كبيرا جدا

* استعانة المتعاملين في هذه السوق بمختصين لمساعدتهم[2]

* عدم الشفافية وعدم الوضوح في عملية الصفقات بسبب غياب هيئة المراقبة

- وتتواجد أهم الأسواق الفورية في أوروبا وبالضط في لندن وفي الو.م.أ (نيويورك) واسيا(سنغافورة) وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق بخامات إشارة رئيسية مثل خامة برنت في أوروبا وخام غرب تكاس المتوسط WTIوخام دبي في شرق اسيا , ومن أهم العوامل المؤثرة في فروق الأسعار بين الخامات ومزيج إمدادات النفط العالمية :
  * نمط الطلب العالمي على المنتجات النفطية .
  * الإعتبارات البيئية ومواصفات المنتجات النفطية.

2.1 السوق الأجلة : تعتبر الأسواق الأجلة المالية ويتمثل دورها في الحماية من أخطار تذبذب الأسعار . تحسين الأداة في تسيير المخزونات وتستهلك عمليات تبادل ويتم التعامل فيه عن طريق عقود اجلة في شكل أسهم مالية ، حيث يتم تسليم السلعة البترولية عند سعر ثابت بتاريخ معين و بمكان محدد وبكمية معطاة ويوجد هناك 3 أسواق رئيسية هي سوق

نيويورك للتبادل التجاري و الأسواق و المبادلات النفطية الدولية بإنجلترا ويوجد سوق أخرى بجنوب شرق أسيا وسوق سنغافورة النقد الدولي ,ويتم التعامل بالمشتقات البترولية أيضا :

تمثل الأسعار الأجلة أسعار التسوية في عقود اجلة قد تكون بعد شهر أو 5 أشهر و أحيانا في ثمانية سنوات حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وبسعر معين محدد في العقد سلفا .[1]

وكذلك يتم تحديد الكمية والنوعية وأهم ما يميز هذه الأسواق مايلي:

- التقلبات المستمرة في الأسعار.
- انتعاش نشاطها في ظل تذبذب الأسعار وعدم استقرارها .
- اعتماد عمليات البيع و الشراء على الاعلانات التي يصدرها المسؤولين [2]

ومع مرور الوقت بدأت العقود المستقبلية بالارتفاع حيث كانت حوالي 7.3 ألف عقد في بورصة nymex عام 1982 ثم أصبحت 467 ألف عقد عام 2002 اغلبها على منتجات الزيت الخام والغاز الطبيعي.[3]

وإرتقب ارتفاع المراكز المفتوحة لعقود النفط في نفس البورصة بحوالي 250% خلال الفترة 2000-2008 اي بحوالي 0.4 مليون عقد سنة 2007 بينما انخفض سنة 2008 بأكثر من 0.2 بسبب الأزمة الاقتصادية .

2. الفاعلون في الأسواق المالية :

هناك الكثير من المتعاملين أو الفاعلين في أسواق النفط و من أهم هؤلاء المتعاملين نذكر مايلي:

1.2 شركات النفط الكبرى : تتمثل الشركات العالمية الكبرى التي تتربع على الاقتصاد النفطي والتي لها تاريخ طويل في صناعته حيث تتصف هذه الشركات بترابطها وتكاملها الأفقي و العمودي كما أنها تتحكم في عدة صناعات طاقوية مختلفة، وتتميز هذه الشركات بأنها لديها اليد العليا في جميع مراحل الصناعة البترولية فهي تنتج و تكرر وتشتري و تبيع النفط سواء كان نفطا خاما أو مكررا أو مشتقات نفطية ، ومن أهم أمثلة هذه الشركات الشركة البريطانية BPو shell و ExoN و موبيل تكساسكو وغيرها من الشركات .

2.2 الشركات النفطية الوطنية:

لقد تزايد عدد الشركات الوطنية المنتجة للبترول حيث هناك عدد كبير من الأقسام المتخصصة في التسويق الدولي , الا أنه مؤخرا اتجه العديد من هذه الشركات الاستثمار في

---

[1]-طاهر الزيتوني-التطورات في أسعار النفط العلمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي-مجلة النفط والتعاون العربي-المجلد 36 العدد 132 شتاء 2010منظمة الاوبيك الكويت ص17-18

Robeat « the developement in the wordsoilmarkets » 28thox fordenerge semaine « global2-energy,a new challege »ore ford-U,k,4,14.septembre 2006

3-عبد الخالق فاروق :الغاز الطبيعي هو مستقبل النفط العربي مكتب شؤون الاعلام النائب رئيس مجلس الوزراء الامارات العربية المتحدة 2005 ص44

مصافي ومنافد التسويق خارج دولهم وذلك لتنويع مداخيلهم ومن أمثلة هذه الشركات شركة النفط الكوبية شركة النفط المكسيكية و سونطراك الجزائرية وغيرها[1]

3.2 مصافي التكرير المستقلة:

بعدما تقوم الشركات المختصة باستكشاف النفط و التنقيب عنه واستخراجه وفصله عن الشوائب يتم نقل النفط المحصل عليه من مناطق الحفر الى المصافي وذلك عبر أنابيب أو شاحنات .[2]

ولابد لنا من الاشارة الى أن مصافي التكرير نادرا ما تكون قرب أماكن الاستخراج ومن أمثلة ذلك الجزائر حيث تتواجد حقول الانتاج في أعماق الصحراء ويتم نقلها الى عنابة ووهران ولدينا مثال اخر في روسيا وهو حقل الانتاج باكو و مصافي (إيفكوتسك).[3]

وتعتبر مصافي التكرير شركات متخصصة في تكرير النفط وبيع المنتجات المكررة في الأسواق ومن أمثلة هذه المصافي ساراس –أشلان–فاليرا وغيرها. [4]

2.1 الشركات التجارية و الوسطاء:

الشركات التجارية وهي متخصصة في بيع وشراء النفط ومشتقاته بهدف تحقيق أرباح وذلك بعد دراسة السوق.

الشركات التجارية و الوسطاء :

هناك شركات نفطية عالية متخصصة في عمليات الوساطة حيث تقوم بشراء النفط وإعادة بيعه لشركات تكرير ويدعون بالمتاجرين ومن أهم هذه الشركات – Copechum – vitol Rich حيث تتوسط هذه الأخيرة بين المنتج و المستهلك وفي هذه الحالة شركات التكرير هي التي تعتبر مستهلكا ولقاء هذا يحصلون على هامش ربح .

ويتم تنظيم العلاقات بين الوسطاء و المنتجين في السوق النفطية عن طريق عقود قانونية طويلة الأجل , وأحيانا تلجأ الشركات الوطنية النفطية إلى الوسطاء لتسويق نفطها .

أما في ما يخص الموزعين فهم الذين يلجؤون إلى أسواق النفط للحصول على المنتجات المكررة وتوزيعها على المستهلكين مقابل عائد ربحي.

1-سعدي فيصل:تقلبات السوق النفطية وأثرها على قطاع التجارة والخارجية الجزائرية للجزائر خلال الفترة(1997-2010) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر 03-2014-ص36

2-حسن القاضي-عبد الرزاق قاسم-سمير رشاني: لمحاسبة البترول-منشورات جامعة دمشق-كلية الاقتصاد سوريا 2006 ص 19

3_محمد إسماعيل عمر : صناعة وتكرير البترول-دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع مصر 2007 ص345-346

4-سيد فتحي احمد الخولي:اقتصادات النفط-دار حافظ للنشر والتوزيع جدة-المملكة العربية السعودية 1992 ص293-294

5.2 مصافي وول ستريت : هو عبارة عن بنوك تجارية مرتبطة بصناعة النفط ظهرت عام 1995 في أسواق النفط ، و ذلك بهدف التعامل فيها ، و نظرا لخبراتهم الطويلة في الأسواق المالية تمكنوا من إيجاد وسائل جديدة خاصة بأسواق النفط ، كما أنهم يؤثرون تأثيرا كبيرا بالأسواق الفورية ، و من أهم أمثلة هذه المصافي أورون مورجون ستانلي [1]

المطلب الثالث : مراحل تطور هيكلة سوق النفط وأنظمة سعره على الساحة الدولية

لقد ظهرت عدة تحولات عميقة في السياسة العالمية و الأنظمة الإقتصادية إذ غيرت أساسا هيكلة سوق النفط، ولقد عرف الاقتصاد العالمي للنفط في تاريخه ثلاث مراحل رئيسية وهي:

1. مرحلة نظام الإمتياز النفطي القديم والأسعار المعلنة : وهو النظام الذي ساد خلال المرحلة الممتدة منذ نشأة صناعة النفط في منتصف القرن 19 إلى غاية الستينات من القرن 20 , حيث كان تمركز النفط عمودي ومنظما تحت إدارة الشركات البترولية العالمية , ولقد كان هناك ثلاث عوامل محددة لهذا التطوروهي:

- وسائل مالية هائلة ومعتبرة.

- دخول مناطق الإنتاج .

- الإختبارالإستراتيجي لصلاح التكامل العمودي .[2]

كانت العلاقة بين المنتجين محتكرة بالأساس بواسطة نظام عقود الامتياز كما ساد التعاون بين الفاعلين في سوق النفط،وفي السنوات الأولى من هذه المرحلة سيطرت الشركات الأمريكية سيطرة شبه تامة على صناعة النفط وعلى رأسها شركة standard oil حيث توسعت وسيطرت على 50 % من السوق الأمريكي للتكرير , وفي عام 1911 تفكك هذا الاحتكار بعد صدور قرار من المحكمة العليا ينص على حلها.

-ولقد ظهرت أيضا خارج الو.م.أ شركات بترولية عالمية أخرى مثل شركة

British pétroleumعام 1901 و الشركة الفرنسية بالعراق CEP (compagniefrançaise les pétroles) عام 1924 .[3]

---

[1]- سيد فتحي أحمد الخولي – مرجع سبق ذكره ص 294- 295

[2]-مباني عبد المالك:الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات مرجع سبق ذكره ص 37

[3]-boydela toure.x.op.cit :p -20.

وخلال فترة الثلاثينات ظهرت أيضا شركتان أمريكيتان هما guelf oil ، Texaco ولقد تم التوقيع على أول اتفاقية في سبتمبر 1928 من طرف أكبر ثلاث شركات shell,standarjersy وBp.

لتأكيد سيطرتها على السوق النفطية والحد من المناقسة فيم بينها وبعد أزمة الكساد التي شهدها العالم سنة 1933-1934 وظهور حقول عملاقة شرق تكساس واجهت الشركات الثلاث مشاكل كثيرة , وخلال الأربعينيات و الخمسينات , ظهرت شركات كبرى أخرى وقد سميت بالشقيقات السبع وقد هيمنت هذه الأخيرة على سوق النفط وكان من ضمنها الشركات الكبرى الثلاث الأولى .ولقد سيطرت هذه الشركات على كل مراحل تصنيع النفط وتسويقه ظهرت بعد الخمسينات شركات جديدة مستقلة أهمها الشركة الوطنية للبتروكيمياء ENI International الإيطالية عام 1953 وشركة Hispon oil عام 1965 بإسبانيا وشركة ERAPعام 1966 [1]

2. مرحلة ظهور منظمة الأوبيك ونظام السعر الرسمي : مع ظهور منظمة OPEC عام 1960 ظهرت مرحلة جديدة ومتميزة في إقتصاد النفط ونظام التسعير إمتدت منذ السيتينات إلى غاية المنتصف الأول من الثمانينات من القرن الماضي , والتي تميزت بالإستقلال السياسي للعديد من الدول وحركات التأميم في السبعينات وإشراف الدول على ثروتها النفطية مما أدى إلى كسر هيمنة الشركات السبع , حيث قامت الدول المنتجة للنفط بالتجمع من أجل الدفاع عن الأسعار وقد عرف الطلب على النفط نموا قويا بسبب التوسع الاقتصادي وسط دول OPEC والتي سارعت إلى تشكيل الوكالة الدولية للطاقة IEA عام 1974.

بعد حدوث الأزمة العالمية في أوائل السبعينات بدأت الكفة تميل للدول المنتجة حيث دخل أعضاء هذه البلدان كفاعلين أساسيين في ساحة النفط العالمية حيث تمحور نشاطهم في ثلاث نقاط وهي : تعميم التأميم , معركة الأسعار , بناء شركات بترولية وطنية على قاعدة الممتلكات المنجمية المؤممة. [2]

ولقد مرت منظمة الأوبيك بعدة إتفاقيات مع شركات النفط العالمية منها إتفاقية 1973 والتي باءت بالفشل , حيث قام أعضاء أوبيك برفع الأسعار من جهة واحدة في أكتوبر 1973 لتصل إلى 5.12$ للبرميل ثم قامت برفعه مرة أخرى في ديسمبر 1973 ليصل إلى 11.65 $ لتشكل بذلك تطورا كبيرا لصالح الدول المنتجة .

[1]- boyed la toure,x ,op,cit :p-20.
[2]-bassamfattouh,op,cit :p-15

وبعد أن صار للدول المنتجة الحرية في تحديد الأسعار و الإنتاج دخل نظام تسعير جديد وهو السعر الرسمي ورافق ذلك تصحيح الضرائب المرفوضة على الشركات العملة على أراضيها مما أدى إلى إرتفاع عائدات الأوبيك إلى 23 مليار$ عام 1972 ثم 280 مليار $ عام 1980 وبذلك سيطرت الأوبيك على سوق النفط العالمية. [1]

3. مرحلة ظهور أسواق النفط ونظام العد المرتبط بالسوق :

بدأت هذه المرحلة بعد النصف الثاني من الثمانينات والتي شهدت هيكلة جديدة للإقتصاد العالمي للنفط مع عودة الشركات العالمية إلى الريادة ومحاولتها العودة إلى حالة التمركز , ورافق ذلك إرتفاع الإنتاج خارج دول OPEC والضغط عليها , والتي إنخفضت عائداتها سنة 1988 إلى 77 مليار $ مع إنخفاض حصتها من الإنتاج العالمي إلى الحدود 28% خلال عام 1985 وظهر مع ذلك الأسواق لأجل و أسواق الخيارات , حيث كانت السعودية أكثر تضررا بسبب أزمة 1986 مما أجبرها على تبني نظام التسعير الترجيعي الذي طرح من طرف الشركات النفطية ويقوم هذا الأخير على أساس معادلة عامة يكون من خلالها

سعر الخام مساويا لحاصل إجمالي القيمة النقدية للمنتجات المكررة عند باب المصفاة ناقص تكاليف نقل البرميل , وقد نشأ هذا النظام نتيجة إنهيار أسعار النفط من 26 $ للبرميل عام 1985 إلى أقل من 10 $ للبرميل في منتصف 1986 ، في أعقاب ذلك نشأ نظام تسعير النفط المرتبط بالسوق والذي نتج مباشرة بعد التخلي عن نظام السعر المدار.

- يقوم نظام التسعير المرتبط بالأسواق على أساس معادلة تسعيرية يتم من خلالها تحديد سعر مزيج من النفط الخام كفرق عن مسار معين أو سعر مرجعي.
- لقد أدى ظهور هذا النظام إلى إرتفاع أسعار عدة خاصات كخام غرب تكساس الوسيط البرنت ودبي...ومع وجود مزيج من النفوط الخام فإن تحديد السعرالخاص لكل نفط صار يحدد بالحسم أو العلاوة لسعر الإشارة و منه أصبحت معادلة تحديد السعر للنفط على المدى الطويل كالتالي [2]

$$Px=Pr \pm D$$

بحيث Px سعر الخام Pr,xسعر الخام المرجعي , D = قيمة فروق السعر ويتم إعادة الإتفاق على فروق السعر في الوقت الذي يوقع فيه العقد , كما أن هذه المعادلة يمكن تطبيقها على كافة أنواع الاتفاقيات التعاقدية سواء كانت فورية مستقبلية أو طويلة الأجل , ويبين لنا الشكل التالي التطور التاريخي لهيكلة أسواق النفط وأنظمة تسعيره

[1]-حسين عبدالله:مستقبل النفط العربي-مركز دراسات الوحدة العربية-الطبعة 2 2006ص 203
[2]-مباني عبد الملك: الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات-مرجع سبق ص 43

الشكل 1 : أهم تطورات أنظمة تسعير النفط

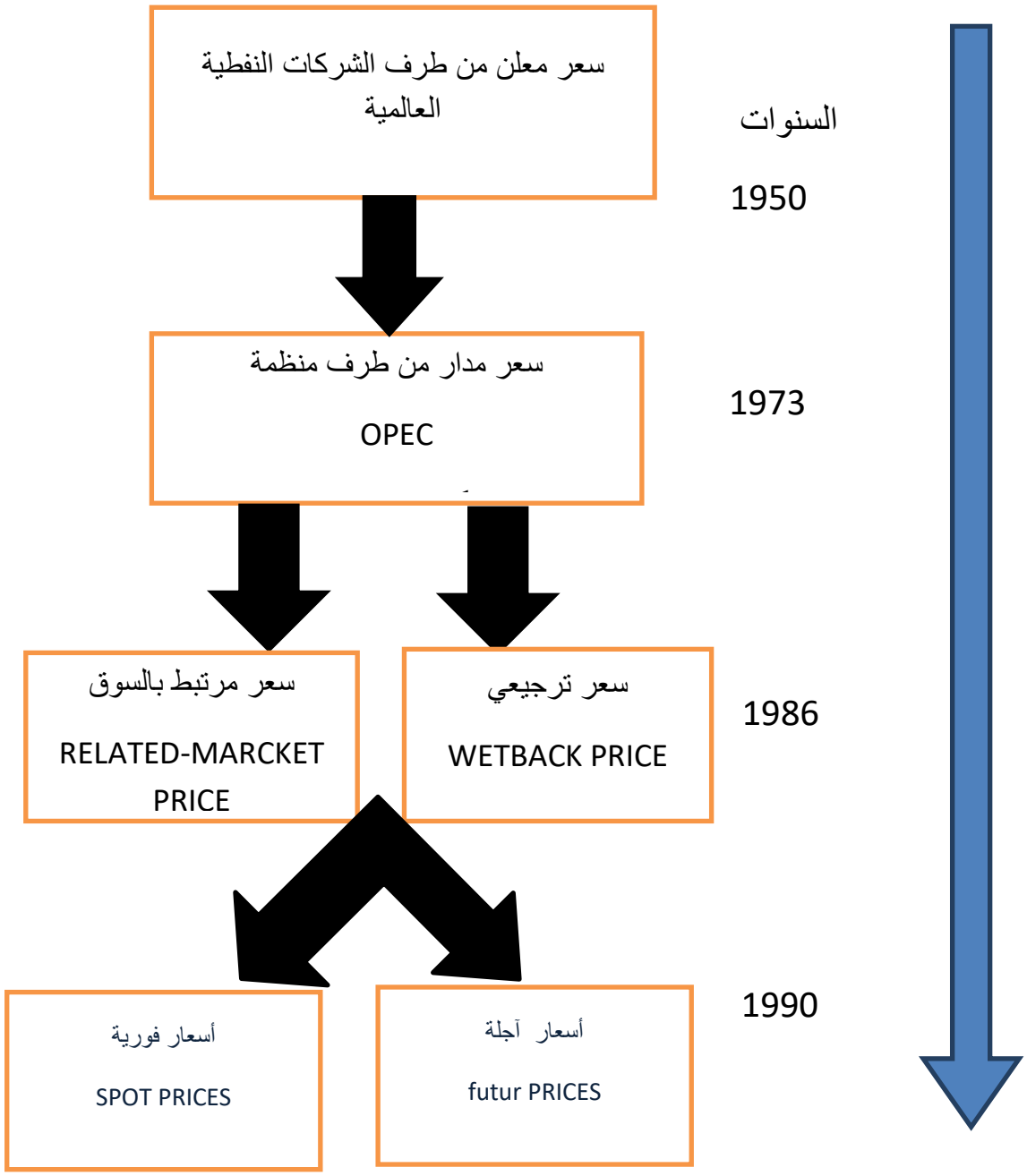

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات منظمة أوبيك

خلاصة

لقد إستخلصنا مما سبق أن النفط يعتبر من أهم مصادر الطاقة , وأنه السبب الرئيسي لنشوب النزاعات و الصراعات التي أكلت الحدث والنسل , ظهرت أهميته وعظمته بعد الحرب العالمية الثانية , حيث توجهت أنظار العالم نحو هذه الثروة والعمل على السيطرة عليها وامتلاكها , مما أدى إلى ظهور الشركات الإحتكارية والتي كان هدفها الضغط على البلدان المنتجة للنفط و التحكم في سوقه.

لقد خضعت أسعار النفط إلى تقلبات وتغيرات كثيرة منذ ظهوره وحتى يومنا هذا وذلك نتيجة العوامل الإقتصادية وعوامل أخرى ساهمت بشكل كبير في تقلباتها , ونظرا لهذه التغيرات الحادة تم تأسيس منظمة الأوبك للوقوف في وجه الشركات الإحتكارية والعمل على ارساء أسعار النفط وقد إستطاعت تحقيق هذا الهدف .

ولأسعار النفط أثر كبير على كافة المجالات وخاصة المجال الإقتصادي ولذلك تعمل كل دولة جاهدة لإستغلال النفط إلى أقصى حد و التقليل من الإضطرابات والمشاكل الإقتصادية الناشئة عنه .

الفصل الثاني

عموميات حول النمو الإقتصادي

تمهيد :

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية ومسالة هامة بالنسبة لجميع اقتصاديات الدول حيث انه يعبر عن درجة قوتها الاقتصادية كما يعد أيضا من اهم المعايير المعتمد عليها لقياس الفروقات بين مختلف الأمم، ونظرا لهذا فقد حاول الكثير من المفكرين الاقتصاديين البحث عن ماهية النمو الاقتصادي وماهي محدداته ومعيقاته والاسس التي يرتكز عليها ؟ وما علاقته بالتنمية؟

-من اجل الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول ماهية النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية،وركزنا في المبحث الثاني عن محددات النمو الاقتصادي ومعاييره ومعوقاته اما المبحث الثالث فقد تكلمنا عن النظريات النمو الكلاسكية والحديثة وتكلمنا عن نماذجه الحديثة.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وعلاقته بالتنمية

قبل أي دراسة حول النمو الاقتصادي يجب تحديد مفهومه، وما يكتنف هذا الاصطلاح من مقومات معينة، فماذا نقصد بالنمو الاقتصادي؟ وماهي أشكاله وعناصره؟.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه :

1. تعريف للنمو الاقتصادي :

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي ونذكر منها :

_يعرف النمو الاقتصادي على أنه عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان ، و التعريف الأول هو الأنسب لأنه يقيس معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن أما الثاني فيشير إلى متوسط النمو للفرد[1] ويمكننا تعريفه أيضا على أنه معدل الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، كما أنه عبارة مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بيانية.

_وهو عبارة عن زيادة تراكمية ومستمرة للدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان[2].

ويعتبر أيضا مفهوما ضيقا بكثير من التنمية الاقتصادية، ويعني الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة والتحسين في في كمية هذه الموارد والتحسين أيضا في العامل التكنولوجي المستعمل[3].

_ النمو الاقتصادي لا يعني زيادة في الناتج الإجمالي المحلي فقط، لابد أن يترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي.

_ الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي يجب استبعاد معدل التضخم.

_ ويمكننا تعريفه أيضا على انه تزايد قابلية الاقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية[4].

---

[1] _ محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، **2010** ص343.

[2] _ سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،**2015**، ص61-98.

[3] _ علي جدو الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي_الواقع_ العوائق_سبل النهوض، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن، **2010**، ص39.

[4] _ بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص03.

2. أشكال النمو الاقتصادي:

يتخذ النمو الاقتصادي شكلين على العموم فهو ينمو إما بطريقة توسعة وذلك باستعمال موارد أكثر مثل رأس المال الفيزيائي، كما يمكن أن ينمو بطريقة تكثفيه وبنفس الكمية من الموارد ولكن بطريقة فعالة جدا أي بطريقة أكثر إنتاجية ويمكننا شرح هذان الشكلان بإيجاز فيما يلي:

أ. النمو الاقتصادي التوسعي la croissance expansive:

يقوم النمو التوسعي على أساس نمو العوامل التقليدية وهو عبارة عن زيادة عوامل الإنتاج، (يد عاملة أكثر، عامل رأس مال أكثر ...إلخ)، أي أن النمو يسمى نموا توسعيا عند زيادة الناتج الحقيقي زيادة طردية مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج.

ب. النمو المكثف La croissance Intensive:

يقوم النمو المكثف على أساس ارتفاع وزيادة الإنتاجية أي أن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج يحقق لنا نموا مكثفا في هذه الحالة يكون للتقدم التكنولوجي دور كبير وقد يكون هذا الأخير فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي في حد ذاته مثلا الارتباط بين نفقات البحث والتطور، الابتكار وزيادة الإنتاجية وعليه فإن النمو المكثف هو وليد للتحسن في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي أي زيادة الأرباح دون زيادة عوامل الإنتاج ومعنى هذا الاستغلالالأمثل للموارد المتاحة [1]

3. أبعاد تقدير حالة النمو الاقتصادي

تؤثر الثغرات الاقتصادية بشكل كبير على النمو الاقتصادي وبما أن الاقتصاد يرتكز على كيفية استغلال الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات المتعددة، كما أن كل اقتصاد يسعى إلى تحقيق حالة التشغيل الكامل إلا أن هذه الحالة هي حالة خاصة وأن التشغيل الناقص هي الحالة السائدة، وعلى هذا الصدد ظهر مشكل النمو الكامن والنمو الفعلي للاقتصاد وهما كالتالي:

النمو الكامن: هو أعلى مستوى محتمل يمكن للاقتصاد أن يصله في المدى الطويل مع مراعاة عدم تسريع شدة التضخم، وهو هدف كل السياسات الاقتصادية ويتطلب النمو الكامن شرطين وهما:

[1] _ بلقاسم سعدية مرجع سبق ذكره،ص22-23.

حجم أقصا للناتج وثبات معدل التضخم، لذا نجد أغلب السياسات الاقتصادية تسعى إلى حد من معدلات التضخم، ويعتبر مستوى الناتج الكامن كمؤشر للعرض والفرق الناتج يدل الفائض في الطلب.

يمكن أن يكون معدل النمو أكبر من معدل النمو الكامن بدون خلق حالة عدم توازن والعوامل المفسرة للناتج الكامن هي:

حجم العمالة.

مخزون رأس المال.

العامل التكنولوجي.

معدل البطالة التوازني.

1.2 النمو الاقتصادي الفعلي: هو عبارة عن التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد ما، وهو الطلب المحقق فعلا في الاقتصاد من طرف الأعوان الاقتصاديين وباختصار فإن النمو الاقتصادي الفعلي هو حوصلة ما توصلت إليه السياسات الاقتصادية المطبقة وهو يعبر عن الأداء الفعلي للاقتصاد[1]

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.

هناك عناصر أساسية مكونة للنمو الاقتصادي، كما له أيضا طرق قياس محددة وسنوضح هذه العناصر والطرق في هذا المطلب.

1. عناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في ثلاث عناصر وهي:

العمل: يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الفرد أو العامل لاستخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان الناشطين في البلد وكذلك عدد ساعات العمل وبإنتاجية عنصر العمل ، أي كلما زاد إنتاجية عنصر العمل زاد الإنتاج وإنتاجية العمل تحسب كما يلي:

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{الإنتاج المحقق}}{\text{عدد وحدات العمل المستعملة}}$$

[1] _ بلقاسم سعدية، مرجع سبق ذكره، ص17-18.

1.1 **رأس المال:** هو مجموع السلع التي تتواجد في فترة معينة في اقتصادها، ويعتبر من أهم عناصر النمو لأنه يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الناتج بواسطة الأموال المستثمرة من جهة أخرى.

2.1 **التقدم التقني والتكنولوجي:** هو عبارة عن مجموعة من النظم والوسائل الحديثة التي يتم استخدامها في الإنتاج، أي الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج من خلال العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت عناصر النمو السابقة على حالها وحدث تطور وتقدم تقني فإن ذلك حتما سيؤدي إلى الإنتاج وبالتالي سيحقق النمو الاقتصادي، والتقدم التقني شكلين إن صح التعبير فهو تطوير الوسائل المتاحة أو إيجاد وسائل جديدة ومبتكرة كليا[1].

2. كيفية حساب النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المؤشرات الدالة على حقيقة الأداء الاقتصادي وتتضح من خلال العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات ، وبناءا على هذا تختلف طرق قياس النمو من بلد لآخر وذلك حسب الإحصائيات والبيانات المتوفرة ومن أهم الطرق التي يحسب بها النمو ما يلي:

1.2 طريقة القيمة المضافة

تعريف القيمة المضافة:

هي تلك الزيادة في القيمة الناتجة عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج أو تعرف بالفرق بين قيمة الإنتاج بين كل مرحلة وأخرى من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلعة، أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما:

قيمة المنتوج النهائي- قيمة المنتجات الوسيطية حيث أن:

_ المنتجات النهائية هي المنتجات الموجهة للاستهلاك.

_ المنتجات الوسيطية هي المنتجات المستهلكة في عملية الإنتاج وتعتبر القيمة المضافة من أكثر الطرق المعبرة عن حجم الناتج المحصل عليه، وذلك لأنها تتجنب مشكلة تكرار بعض القيم للمنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام.

_أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ويحسب فقط كإجمال للقيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وذلك لتجنب تكرار القيم والمنتجات الوسيطية في حساب الناتج الداخلي مرتين مرة كقيمة نهائية

[1] _ ضياء مجيد الموسي، النظرية الاقتصادية، الخليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،**2005**، ض93-97.

ومرة كقيمة وسيطية للسلعة النهائية،وعند حساب القيمة المضافة يجب طرد الاستهلاك الرأسمالي لإيجاد القيمة المضافة الصافية[1].

2.1 طريقة الدخل

يعرف الدخل على أنه مجموع المبالغ التي تكون تحت تصرف المسير دون إنقاص قيمة الأصول التي يمتلكها ودون إنقاص الديون المترتبة عليه خلال فترة الدراسة، ويقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد الوطني، ولذا يمكننا القول أن الناتج الداخلي الإجمالي يساوي الدخل الوطني حيث:

_ الدخل الوطني هو مجموع الأجور المضاف إليها مجموع الفوائد والأرباح وبالتالي يمكننا حصر القناة التي تحصل على الدخل فيما يلي:

الأفراد:

يحصلون على الأجور والمرتبات وعوائد الإنجازات وأيضا على الإنجازات الخاصة والعامة.

المشروعات:

وتشمل العامة والخاصة ويتمثل دخلها في الأرباح والإيجارات والفوائد.

الهيئات الحكومية:

والمتمثل دخلها في الضرائب والمبالغ المحققة في الملكيات العامة وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتشكل من مجموع عوائد الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب على مجموع القيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة.

2.2 طريقة الإنفاق

تحسب هذه الطريقة انطلاقا من المساواة التالية:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي .

_ لأن عملية الإنفاق (شراء سلع وخدمات) التي تقوم من طرف معين ينتج عنها دخل لطرف آخر هو الطرف البائع للسلعة أو الخدمة، وبالتالي الإنفاق هو الوجه الثاني للدخل ويحسب الإنفاق الكلي كالتالي:

$$Y= C+I+G+(x-M).....11$$

[1] _ بلقاسم سعدية، الاستقرار الكلي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة **1980-2005**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر **2012**، ص18-20.

حيث:

Y: الدخل الوطني.

C: إنفاق قطاع العائلات.

I: إنفاق قطاع الأعمال.

G: إنفاق القطاع الحكومي.

(x-M): إنفاق القطاع الخارجي.

ومما سبق يمكننا القول أن الإنفاق هو الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة معينة، عادة تكون سنة.

المطلب الثالث: النمو والتنمية الاقتصادية

من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي والتمييز بينه وبين المصطلحات المشابهة له مثل التنمية الاقتصادية ونظرا لهذه الشبهة والالتباس سنحاول في هذا المطلب إظهار الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية.

1. **مفهوم التنمية:** لغة: هي من النماء أي الزيادة والكثرة وتنمية الشيء تعني إحداث الزيادة والارتفاع فيه.

اصطلاحا:اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم وبالكاد نحصل على تعريف متفق عليه ومن بين هذه المفاهيم الشائعة نذكر:

2. **التنمية الاقتصادية:** يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية على أنها دعم الأنشطة الوطنية للمجتمع المحلي وتنسيقها مع المجهودات الحكومية مع الانسجام مع خطط الإصلاح العامة للدولة2.

ويعرفها محمد صبحي على أنها "تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة والكفاءة الإنتاجية وحرية الإبداع والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"، ويرى البعض أنها

---

[1] بلقاسم سعدية، مرجع سبق ذكره، ص

[2] عبد اللطيف مصطفى- عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة1، مكتبة حسن العصرية،لبنان، **2014**، ص11.

عملية تمكن البلد من الانطلاق من وضعية معينة من التخلف إلى وضعية التقدم والتطور والرقي1.

يمكن تعريف التنمية على أنها مجموعة من التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بكل أبعادها سواء الاقتصادية أو السياسية وحتى التنظيمية والاجتماعية وهذا من أجل تحسين نوعية الحياة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع2.

وهي تعتبر العملية التي يرتفع بموجبها معدل الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة وذلك في ظل تحرك بعض القوى التي تعمل في السياق الطويل و تجسد التغير في متغيرات مختلفة3.

وعرف الدكتور أسامة عبد الرحمن مفهوم التنمية أشمل بكثير فليست التنمية مجرد تحسين للأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة ومتعاظمة على التطور والنماء والارتفاع تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض ، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية في محور واحد فقط4.

3. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية :

باعتبار أن التنمية الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي فإن الفرق بينهما شاسع ويمكننا توضيحه في بعض النقاط التالية:

- النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية.

أما فيما يخص التنمية فهي عملية مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها إضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية أيضا، ويمكننا القول أن التنمية هي تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة.

---

[1] _ جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015، ص143.

[3] _ محمد عبد العزيز- محمد علي الليش، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية،مصر 2001، ص51.

[2] _ يوسف عبد الله صابح، مقررات التنمية الاقتصادية العربية الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان 1985، ص13-14.

[3] _ فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص177.

[4] _ أسامة عبد الرحمن، تنمية الخلق وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1997، ص15-16.

- يمكن أن يحدث نمو اقتصاديسريع بينما يحدث العكس في عملية التنمية وذلك لعدة أسباب مثل عدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجوانب.
- يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية وذلك عند حدوث خلل وعدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع ويتمثل هذا الخلل في تزايد التباينات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مثل تزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج القومي الإجمالي أو التباين في التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات وفي توزيع الدخول والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية وحتى في سوق العمل.
- عندما يكون النمو مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكسب الحريات في الدول النامية فإن هذا يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي والعكس بالنسبة للتنمية حيث تتطلب هذه الأخيرة اشتراك المواطنين على نطاق واسع في مجال السياسات القومية والمحلية ، وتعتبر هذه الطريقة أو الميزة كوسيلة لاستقطاب جهود المواطنين وتعبئتها في عملية البناء الوطني.

- لا تتحقق التنمية عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مرفقا بزيادة التبعية والاعتماد على الخارج في شتى المجالات ، وهذا في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات.
- إن النمو الاقتصادي عفوي وتلقائي بينما التنمية جهد قصدي، فهي توجيه من قبل الشعب والدولة، كما أن النمو ليس بحاجة لوضع برامج وخطط إستراتيجية لتحقيقه على عكس التنمية التي تحتاج إلى برامج ومخططات.
- التنمية لا تحدث في ظل الاحتلال على عكس النمو لأن الاحتلال يأتي ليدمر لا ليبني وهذا ما يتجلى لنا بوضوح في فلسطين حيث عانت ولا تزال تعاني من قصور في مجالات التنمية بكافة أشكالها لكن ذلك لم يمنعها من نمو وزيادة في عدد السكان والمصانع والمباني والمؤسسات التعليمية ودخل الأفراد[1].

[1] _ جمال حلاوة- علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص31-32.

- النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات.
- النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد إرادي ومقصود.
- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية.
- النمو يقاس بالدخل الحقيقي للفرد بينما التنمية تقاس بتغيرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية ...إلخ[1].

لقد ميز جوزيف شومبتر بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية قبل الحرب العالمية الأولى، حيث وضح أن النمو الاقتصادي يقتصر على التغيرات في الناتج الوطني بالقيم الحقيقية أما فيما يخص التنمية فهي تعني في نظره نمو ذا حجم وسرعة وذا محتوى وشمولية في جميع الاتجاهات إضافة إلى حدوث تغيرات هامة في المجال الاقتصادي[2] .

[1]_ عبد اللطيف مصطفى- عبد الرحمن سانية، مرجع سبق ذكره ص15-16.
[2]_عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 2008، ص336.

المبحث الثاني: محددات و معايير النمو الاقتصادي

عند دراسة النمو الاقتصادي لابد من التعرج في محدداته و معاييره و معوقاته ودراستها وذلك بغية التحليل الأمثل والقريب للواقعية حتى تتضح لنا أسباب ارتفاع وانخفاض معدلات النمو وسنحاول إيضاح ذلك في هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي.

على العموم هناك ثلاث أنواع من المقاييس أو المعايير التي تستخدم في قياس النمو الاقتصادي وهي تتعلق ب: معايير الدخل - معايير هيكلية - معايير اجتماعية وتتناول هذه المعايير ما يلي:

1. معايير الدخل: تعتمد هذه المعايير بمجملها على الدخل فنجد منها ما يلي:

1.1معايير الدخل القومي الكلي: يعتمد هذا المعيار على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض وذلك بالنظر إلى معدل الدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، وانطلاقا من هذا المبدأ يتم تحديد الدولة الأكثر نموا.

لكن تم معارضة هذا المعيار، وذلك بسبب وجوب معرفة عدد سكان الدول عند زيادة حجم الدخل القومي.

2.1معيار الدخل القومي الكلي المتوقع: هو عبارة عن امتداد أو تعديل للمعيار السابق وذلك بأخذ الموارد الكامنة والإمكانيات المختلفة للدولة بعين الاعتبار[1].

3.1معيار متوسط الدخل: يعتبر هذا المعيار أفضل من المعيارين السابقين وذلك لأنه يأخذ بعين الاعتبار عدد سكان ويحسب هذا المعيار من العلاقة التالية:

$$\text{متوسط الدخل} = \frac{\text{حجم الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

ورغم هذا إلا أن هذا المعيار تعرض لعدة مشاكل منها:

التشكيك في إحصاءات الدول النامية لضعف الأنظمة الإحصائية.

مشكل ما إذا كان هذا المعدل يحسب على أساس عدد السكان أو عدد العمال فقط لأنه إذا تم حسابه بالنسبة لعدد السكان فإن هذا سيكون مفيدا من ناحية الاستهلاك، أما إذا تم حسابه بالنسبة للعاملين فقط فهذا سيكون مفيدا من ناحية الإنتاج على هذا الصدد هناك نوعين من هذا المعيار.

1.3.1 معدل النمو الاقتصادي البسيط يحسب وفق العلاقة التالية: $\mathbf{Tc}=\frac{Yrt-(Yrt-1)}{Yrt-1}$

Yrt-1: الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

Yrt: الدخل الحقيقي في الفترة التالية.

[1] _ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره ص246-247.

Tc: معدل النمو.

2.3.1 معدل النمو الاقتصادي المركب ويحسب وفق ما يلي: $\mathbf{Yrn=Yr_0(1+Tc)^n}$

$$=>Tc=\sqrt[1]{(Yrn-1\,Yrno)}$$

Yrn: الدخل الحقيقي في الفترة .

Yr_0: الدخل الحقيقي في الفترة الأساسية.

Tc:معدل النمو.

1: عدد السنوات.[1]

4.1 معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: لقد قام الاقتصادي سنجر بوضع هذه المعادلة سنة 1952م ولقد توصل إلى هذه النتيجة بمساعدة عدة اقتصاديين من بينهم هيكس-دومار...إلخ وتعطى هذه المعادلة وفق العلاقة التالية:

D= SP-Rحيث :

D: معدل النمو السنوي للدخل الفردي.

P: إنتاجية رأس المال.

S: معدل الادخار.

R: معدل النمو السكاني السنوي.

ولقد اعطى سنجر قيما فرضية لهذه المنجزات حيث S=6%، P=0.2%، R=1.25%

إلا أن هذه التقديرات تعرضت لعدة انتقادات منها:

إن نسبة الادخار كانت مقبولة في وقتها أما في الوقت الحاضر فبات بإمكان الدول النامية ادخار نسبة أكبر.

قدر سنجر نسبة النمو السكاني 1.25% وهذا الرقم أقل من المعدلات السائدة في الدول النامية إذ يقدر بحوالي 2.3%.

قدرت نسبة إنتاجية رأس المال ب 0.2% وهي نسبة منخفضة مقارنة بما هي عليه النسب الحالية.[2]

2. المعايير الاجتماعية

هي عبارة عن مجموعة من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية للأفراد مثل: الصحة، التغذية والتعليم...إلخ.

[1] _ محمد عبد العزيز عجمية- إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ص90.

[2] _ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص248.

لقد أشارت البحوث والدراسات الاقتصادية أن هناك علاقة طردية بين الصحة و التغذية والتعليم وبين معدلات النمو الناتج القومي أي أن العامل الذي يتمتع بصحة وتغذية جيدتين وتعليم أكثر ينتج أكثر لأنه يعمل بجهد أوفر ولمدة أطول وبدقة أفضل والعكس صحيح[1].

_وبما أن ثلاثية الغذاء والصحة والتعليم تتعلق بالحاجات الأساسية للفرد فيمكننا استخلاص بعض المعايير منها:

1.2 معايير صحية: يمكن أن يستخدم فيها كل المعايير التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي مثل: عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف من الأطفال.
* متوسط عمر الفرد.

- عدد الأفراد لكل طبيب وهكذا...

ويمكن استعمال هذه المعايير لإيجاد عينة معينة تتم المقارنة من خلالها حيث تكون هذه العينة مأخوذة من هيئة عادة تكون منظمة دولية.

2.2 معايير تعليمية:نظرا لأهمية التعليم في تشكيله لرأس المال البشري الذي أصبح من أهم عوامل النمو الاقتصادي وضعت معايير لقياسه والتي من خلالها نحسب درجة تقدم وتخلف البلدان ومن المعايير الأكثر استخداما نجد:
_نسبة الذين يستطيعون الكتابة والقراءة من أفراد المجتمع.

_ نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي.

_نسبة المتفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وبنفس الطريقة المستعملة في المعايير الصحية تحدد البلدان الأكثر تعلما وتقدما.

3.2 معايير التغذية: باعتبار الغذاء حاجة أساسية للأفراد فإن سوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وبالتالي انخفاض القدرة على العمل ومنه انخفاض إنتاجية الفرد لذلك فإن اتخاذ معايير لقياس التغذية يعتبر جزء من قياس النمو ومن بين هذه المعايير نجد:
_ متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية.

_نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

_ وباستعمال نفس الطريقة المستعملة في المعيارين السابقين نحدد الدول التي تعاني من المجاعة وغيرها.

[1] _ سلامة رمزي علي إبراهيم، اقتصادية التنمية، جامعة الإسكندرية، مصر 1991، ص418.

2 المعايير الهيكلية

كانت الدول المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاد الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية وذلك للحصول على تلك المنتجات ولتجعل الدول النامية أسواقا لتصريف منتجاتها ولكن بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد هذا مقبولا بسبب تقلبات أسعار المنتجات الأولية والتي أثرت على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ومن هذا المنطلق اتجهت الدول إلى إحداث تغيرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية عن طريق الإتجاه نحو التصنيع

_ لقد ترتبت عن هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة وعلى توزيع السكان، ولكن اتخاذ هذه التغيرات كمؤشر للدلالة على دراسة النمو الاقتصادي ونذكر منها:

_ الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

_ نسبة العمال في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

تختلف معدلات النمو من فترة إلى أخرى داخل البلد وبين بلد وآخر بسبب عدة عوامل نذكر منها:

1. كمية ونوعية الموارد البشرية:

تؤثر العوامل البشرية تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي من الناحية الكمية والنوعية ولذلك تعتبر من أهم العوامل المؤثرة عليه، حيث أنه كلما كانت معدلات زيادة الناتج القومي الحقيقي أكبر من الزيادة في معدل السكان كلما كانت الزيادة في الدخل الحقيقي الفردي أكبر وهذا يعتبر تأثيرا طرديا من الناحية الكمية وبالتالي تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي، أما إذا كان كل من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي وعدد السكان متساويان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيكون ثابتا، وفيما يخص الناحية النوعية فإن الزيادة في معدلات السكان تؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة، كما أن إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي من عدة نقاط ونذكر منها:

_ مقدار الوقت المبذول في العمل، عدد ساعات العمل في الأسبوع.

_ نسبى التعليم، المستوى الصحي.

_ المهارة الفنية للعمال.

---

[1] _ محمد عبد العزيز عجمية- إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ص106-109.

_ درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل[1].

2. **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** إن تأثير كمية ونوعية الموارد الطبيعية (وفرة المعادن، المياه، خصوبة التربة...إلخ) على النمو الاقتصادي راجع إلى إمكانية وقدرة الموارد البشرية على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لتحقيق أهداف الغايات المسطرة ، فأحيانا يكون البلد غني بالثروات و المعادن الطبيعية إلا أنه يعاني من مستويات نمو منخفضة وذلك راجع لسوء استغلال تلك الموارد والثروات.

نلاحظ أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية غير مستقرة وثابتة، فمن الممكن أن تكون هذه الموارد قابلة للزيادة إيجاد آبار نفط جديدة أو استصلاح أراضي زراعية مثلا وبالتالي هذا يؤدي إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح وذلك بنضوب مورد طبيعي معين مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل[2]. يجدر بنا إلى أن نقص الموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة تأثيرا سلبيا على النمو الإقتصادي و نأخذ على سبيل المثال اليابان حيث انها إزدهرت عن طريق التركيز على قطاعات تعتمد على اليد العاملة و رأس المال أكثر مما تعتمد على الموارد الطبيعية .

3. **تراكم رأس المال:** يمكننا تحقيق تراكم رأس المال بتخصيص جزء من الدخل الحالي وتركه دون استهلاك أي يعتبر كادخار لكي يتم استثماره، فالادخار هو تضحية بالاستهلاك الحالي لتحقيق نمو في الدخل الوطني مستقبلا وذلك عن طريق إنتاج سلع رأسمالية مثل المعامل والآلات...إلخ، وحتى يتمكن من تحديد معدل تراكم رأس المال يجب توفر عدة عوامل نذكر منها:

3.1 الظروف الاقتصادية:

معدل التضخم، معدل سعر الفائدة، السياسات الحكومية.

3.2 توقعات الأرباح.

وبصفة عامة يتكون رأس المال بالتضحية بجزء من الدخل الحالي وتحويله إلى غرض استثماري أي أن كلفة النمو بالنسبة للمجتمع، التضحية بالاستهلاك[3] .

---

[1] _ حربي عيسى محمد عريفات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكمي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2006، ص280.

[2] _ حربي موسى محمد عريفات – مبادئ الإقتصاد (تحليل كمي) الطبعة الأولى دار وائل للنشر الأردن 2006 ص 280

.

[3] _ عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2014، ص51-52.

4. **التقدم التكنولوجي:** يندرج التقدم التقني ضمن المتغيرات النوعية التي تتميز بتأثير إيجابي على النمو الاقتصادي حيث أنه يشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال وتطبيق المعرفة الفنية بغية تحسين المستوى المعيشي.

_ ويأخذ التقدم التقني شكلين أو صيغتين هما:

_التغيير في عمليات الإنتاج وتطويرها.

_ إدخال منتجات جديدة بالكامل.

بحيث يمكننا الحصول على منتجات محسنة أو المزيد من المنتجات وذلك يؤدي حتما إلى النمو الاقتصادي[1].

كما تلعب التجارة دورا مهما في زيادة التقدم التقني لدى بعض البلدان، فقد سهل استيراد هذه البلدان للآلات من الدول المصدرة لها ، اتجاهها إلى صناعات أكثر تطورا إضافة إلى الاستثمارات التقنية لا تقل أهمية والتي ترافق هذه الآلات[2].

5. **التخصص وتقسيم العمل:** يعتبر مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي تكلم عنه آدم سميث منذ سنة 1776 مبدأ مهما وأساسيا في تحقيق عملية النمو الاقتصادي حيث أن تخصيص وتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذه الإنتاج وهو ما يطلق عليه مصطلح الكفاءة الإنتاجية للعمل أما فيما يخص الدول النامية فإن الحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل وذلك راجع إلى محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج، إلا أن الكفاءة في انجاز هذه العمليات تكون عالية وبزيادة حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التقني في الدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج[3].
6. **العوامل البيئية الإقتصادية :** إن النمو لا يحدث في الفراغ ، فهو يتطلب مجموعة من العوامل التي من شأنها زيادة معدل النمو مثل العوامل السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و هذا يستدعي وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو و نظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري و نظام ضريبي لا يعيق

---

[1] _ بول سام ولسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، بدون طبعة، الأهلية للنشر والتوزيع 2001، ص566.

[2] _ فريدريك -م-، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، مكتبة العبيكات ، 2001، ص68.

[3] _ علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره ص45.

الإستثمارات الجديدة و إستقرار سياسي أو حكم يدعم التقدمك الإقتصادي و ليس من الغريب إن تمكنت بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، بريطانيا .... إلخ من تحقيق معدلات نمو عالية رغم إختلاف نظمها السياسي و حدث العكس في بعض بلدان أسيا و إفريقيا و أمريك اللاتينية ، و يصعب تحديد أولوية تأثير العوامل السابقة لأن بعضها نوعي أكثر منه كمي .

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي

يواجه النمو الاقتصادي وخاصة في الأقطار النامية مجموعة من العقبات مما يؤدي إلى ركوده، وسنتطرق إلى أهم المعوقات التي تواجهه:

1. **الحلقات المفرغة:** يرجح بعض الكتاب والاقتصاديين أن حالة التخلف والضعف التي تواجه النمو الاقتصادي في بعض البلدان بسبب حلقات مفرغة كثيرة في الاقتصاد والحلقات المفرغة عبارة عن عقبات مترابطة وغير منفصلة تواجه النمو الاقتصادي.

ويمكننا الإشارة إلى نوعين من الحلقات الأولى من جانب العرض والثانية من جانب الطلب على رأس المال، وتتمثل الأولى في أن انخفاض الدخل الفردي في الدول النامية يعني انخفاض القدرة على الادخار وهو ما يترتب عليه انخفاض وتدني رأس المال المستمر وبالتالي انخفاض الإنتاجية ومن ثم انخفاض الدخل الفردي وبالتالي تكون قد اكتملت الحلقة المفرغة من جانب جهة العرض.

أما الحلقة الثانية فتتمثل في انخفاض حجم السوق المحلية يعني ضعف الحافز على الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض رأس المال المستمر وبالتالي انخفاض الإنتاجية والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد أي انخفاض القوة الشرائية له، وهذا يترتب عنه ضعف حجم السوق المحلية وبالتالي تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب[1]

2. **السوق:** تعتبر نواقص السوق أبرز وأهم العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي وخاصة بعد تبني معظم الدول الاقتصاد، الحد الذي يعتمد على آلية السوق في القيام بالنشاط الاقتصادي، حيث تعاني معظم الدول من عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق، ومن أهم هذه النواقص نجد جمود عناصر الإنتاج وعدم مرونة الأسعار وقلة التخصص حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى سوء استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

[1] _ عز الدين علي، مرجع سبق ذكره ص53.

ويلاحظ أيضا أن عناصر الإنتاج تعاني من صعوبات في التنقل، حيث الدخل والمردودية أعلى سببا عوائق كثيرة، وعادة ما توجد هناك موارد تحقق دخلا أقل مما هو مقدر لها وذلك راجع إلى الجهل بأحوال السوق وكذلك الاحتكار. ويتوجب أن يكون السوق كبيرا كي تستفيد المشروعات من اقتصاديات الحجم إذ يعتبر السوق أمرا ضروريا للتخصيص وتقييم العمل، فكلما كان السوق أكبر زادت درجة تخصيص العمل عن طريق زيادة الإنتاج وزيادة المبادلات[1].

بينما عندما تكون السوق ضيقة لا تسمح بوجود حجم كبير من الإنتاج، وهذا يؤدي إلى تقليل تخصيص وتقييم العمل.

3. **الاعتماد على المواد الأولية في التصدير:** إن قيمة صادرات المواد الأولية إلى الدخل القومي في معظم البلدان النامية تكون نسبة كبيرة إذا ما قارناها بالدول المتقدمة، وهذه ما يجعل مستويات الدخل والتوظيف في مستوى المعيشة في البلدان النامية تتوقف بدرجة كبيرة على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج وهذه بدورها تتوقف أيضا على الأحوال الاقتصادية في الدول المتقدمة.

_ إضافة إلى هذا معظم الدول النامية تعتمد على سلعة أو سلعتين على الأكثر في صادراتها وهذه يعني أن هذه الدول لا تعتمد على الخارج فقط في تصريف فائضها وإنما تعتمد عليه أيضا في الحصول على العديد من السلعة الأساسية وخاصة المصنعة.

4. **نقص الادخار:** هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق الاستهلاك المستقبلي وبما أن الدخل في الدول المتخلفة منخفض.
5. **عقبات أخرى:** يشير كثير من الكتاب إلى العديد من العقبات التي تعترض عملية النمو ومن أبرز هذه العقبات تلك المتصلة بالعوامل الاجتماعية والكفاءة الإدارية والظروف الدولية.

_ بالنسبة للعوامل الاجتماعية تبرز خصائص السكان الكمية والنوعية في البلدان المتخلفة، ويلاحظ أن الكثير من هذه البلدان يعاني من كثافة سكانية كبيرة أي ارتفاع السكان مقارنة بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة والمستخدمة في مستوى معين من التكنولوجيا إضافة إلى هذا ضعف ملائمة التركيب العمري للسكان فيها، أي قلة من هم في سن العمل، الأمر الذي أدى إلا ارتفاع عدد المستهلكين على عكس عدد المنتجين.

[1] _ أحمد عارف العساف- محمود حسين الوادي، "التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص220-224.

كذلك تعاني البلدان المتخلفة من انخفاض مستويات الثقافة التي لا تساعد على تحقيق النمو وانتشار الأمية والتخلف مما ينعكس سلبا على درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة [1]

كذلك التدهور الصحي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض القدرة الإنتاجية وبالتالي انخفاض عام في مستوى الإنتاجية ونظرا إلى كل هذا يحدث جمود في النشاطات الاقتصادية.

أما انخفاض مستوى وكفاءة القدرات الإدارية والتنظيمية فهي ظاهرة واضحة سواء على مستوى المشروعات الخاصة أو على المشروعات الحكومية والمؤسسات الخدمية أو بما أن الحكومة تأخذ على عاتقها هذا المشكل فإنها تواجه انخفاض القدرات الإدارية والتنظيمية والتي تتمثل في جانب كمي ونوعي ففي الجانب الكمي يلاحظ عدم توفر الأجهزة الحكومية، أما الجانب النوعي فيتمثل في ضعف قدرة الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة.

6. عقبات حكومية: تلعب الحكومة دورا كبيرا في تحقيق النمو وذلك من خلال عدة نقاط نذكر منها:

1.6 الاستقرار السياسي: يتوجب على الحكومة توفير بيئة مستقرة للمنشئات الإنتاجية الحديثة، وفي حالة انعدام الاستقرار السياسي بضعف الاستثمار وبالتالي التدهور في النمو الاقتصادي.

2.6 الدعم الحكومي: إن القرار الخاص بتحقيق النمو يتضمن خيارات صعبة فإذا كان المتضررون من هذا الخيار بإمكانهم قلب نظام الحكم فإن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو، وبذلك يتطلب من الحكومة أن تكون لها رغبة أكيدة واستعداد في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة.

3.6 عوائق دولية: يرى العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للنمو تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية، ذلك لأن وجود الدول المتقدمة يخلق ضغوطا على الدول النامية، ورغم وجود بعض الإيجابيات في التجارة الخارجية إلا أن هناك سلبيات كثيرة مثل التبعية الاقتصادية وكذلك ما ينجز عن حرية التجارة والتي بسببها تصير الدول غير قادرة على حماية

[1] _ فليح حسن خلق، مرج سبق ذكره ص 221-224.

صناعاتها الناشئة ولهذا فإن علاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية كلما تعمل ضد مصالح البلدان النامية تقف عقبة في طريق النمو الاقتصادي[1].

المبحث الثالث: نماذج ونظريات النمو

لقد تطورت النظريات والنماذج الاقتصادية على مر التاريخ في تفسير النمو الاقتصادي ونظرا لأهمية الأفكار التي جاء بها رواد المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في نظرياتهم ونماذجهم فقد اخترنا أن نتكلم بإيجاز عن أهم هذه النظريات والنماذج في هذا المبحث.

المطلب الأول: نظريات النمو الكلاسيكي

لقد مرت نظريات النمو الكلاسيكي بعدة تطورات مع مرور الزمن، ويعتبر الاقتصاديين الكلاسيكيون من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع، وفيما سنحاول تتبع فكر أهم رواد هذه المدرسة.

1. آدم سميث Adam smith: يعتبر آدم سميث أن العمل هو الأساس لثروات الأمم وتقسيمه يعتبر وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة هذه الثروات، حيث اهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو ومن أهم مساهماته فكرة زيادة عوائد الإنتاج وهناك مزايا كثيرة تتحقق من جراء تقسيم العمل أهمها كزيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين وزيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
ويؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يرتكزان على الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أن الاستثمار يرتكز على الادخار والعمل الذي يرتكز بدوره على حجم السوق، وعلى هذا فإن آدم سميث يرى أن ثروة الأمم تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل والمتأتية من زيادة العوائد الناتجة عن تقسيم العمل[2].

وهناك عاملا آخر أيضا يرى سميث أنه من شأنه زيادة النمو الاقتصادي ألا وهو تراكم رأس المال الذي مصدره ادخار طبقة الرأسمالية، وذلك بتوفر البيئة المثلى التي تساعد على دفع عملية النمو الاقتصادي ألا وهي التجارة ودعم كل الأنشطة التي من شأنها زيادة إيرادات

---

[1] _ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ص

[2] _ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص55-56.

للدولة والتي تشكل لنا رأس مال حيث يحول هذا الأخير إلى الاستثمار وبالتالي زيادة في معدل النمو الاقتصادي[1].

2. روبرت مالتوس Robert Malthos:

لقد ركز مالتوس على جانبين هما السكان وأهمية الطلب الفعال، ويرى مالتوس وجوب نمو الطلب الفعال بالتناسب مع إمكانات الإنتاج حتى تتم المحافظة على مستوى الربحية كما ركز على ادخار ملاك الأراضي واختلال التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين الذي من شأنهم تفعيل الطلب على السلع وفي حالة زيادة مدخرات ملاك الأراضي أن حاجة الرأسماليين فيرى مالتوس أنه يجب فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

_ وبخصوص نظرية مالتوس للسكان فإنه يرى أن نمو السكان يزداد بمعدل يفوق النمو الغذائي واتجاه ثابت، وبالتالي تحدث مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل معدل الدخل الفردي يتراوح عند مستوى الكفاءة، ويرى مالتوس أن النمو السكاني يثبط مساعي النمو الاقتصادي وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في نمو السكان وليس نمو رأس المال.

_ على الرغم من أن استنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا إلا أنه عموما لم تتحقق نظرته التشاؤمية على المستوى العالمي بسبب التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى السيطرة على حجم السكان وزيادة إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس[2].

3. دفيد ريكاردو David Ricardo:

يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة وبسبب عدم أخذه للتقدم التكنولوجي بعين الاعتبار فإنه

---

[1] _ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2012، ص70-71.

[2] _ بول ساموبل، ترجمة إلى العربية مصطفى موفق، علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص16-21.

توقع أن الاقتصاديات الرأسمالية سوق تنتهي إلى حال الركود والثبات بسبب تناقص العوائد الزراعية.

ويعتبر توزيع الدخل العامل المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو حيث يحلل النمو الاقتصادي من خلال ثلاث تقسيمات للمجتمع وهي: الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي، ويلعب الرأسماليون دورا هاما حيث يقومون بتوفير رأس المال للإنتاج ودفع الأجور وتوفير مستلزمات العمل، أما فيما يخص العمال فإنهم يشكلون أغلبية السكان ويعتمدون على الأجور، أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي[1].

يشكل كل من الربح الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي ويتحقق النمو الاقتصادي بتوسيع عملية التكوين الرأسمالي عن طريق الإيراد الصافي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقلل من حصة الأرباح إلى الحد الأدنى وبالتالي توقف عملية النمو إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وانخفاض حصص الأرباح مقابل زيادة حصص الربح، مما يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال وبالتالي تخفيض نمو الاقتصادي[2].

4. كارل ماركس karl marx:

إن كارل هو الإقتصادي الوحيد الذي تنبأ بسقوط الرأسمالية ، حيث أنه أكد على أن الإقتصاد لايمكنه النمو إلى الأبد و أن النهاية تأتي بسبب أزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج و الإضطراب الإجتماعي .

يرى ماركس أن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف و أن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجره، ومع ارتفاع معدل كثافة رأسمال لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال تزداد عل عكس معدل الربح إلا إذا ارتفع فائض القيمة، وكان رد فعل الرأسماليين إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل، وليس ميل الرأسماليين إلى تراكم رأس مال نشأت مشكلة تنطلق بعدم القدرة على استهلاك جميع السلع المنتجة، وبالتالي فشل الطلب الفعال وانهيار الرأسمالية، وهكذا انتقلت السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية وإحلال الاشتراكية محل

---

[1] _ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره ص58-59.

[2] _ ضياء مجيد الموسي، أسس علم الاقتصاد، مذاهب وأنظمة ونظريات اقتصادية وأسواق- الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011، ص76-77.

الرأسمالية وتقييم البعض لآراء ماركس فإنهم يجدونه ذا نظرة ثاقبة إلا أن نظرته للرأسمالية لم تتحقق بسببين هما:

_ زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقية.

_ أي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن تعويضها بالزيادة في الإنتاجية، حيث أنه قلل من أهمية التقدم التكنولوجي مثل ما فعل بقية الاقتصاديين الكلاسيك[1].

المطلب الثاني: نظريات النمو الحديثة

لقد ظهرت النظريات الحديثة للنمو مباشرة بعد النظريات الكلاسيكية ومن أهم أساتذة المدرسة النيوكلاسيكية جوزيف شومبيتر وروستو وسنتكلم عن هاتين النظريتين بإيجاز في المطلب الثاني.

1. جوزيف شومبيتر:

لقد اهتم شومبيتر بدراسة عملية النمو الاقتصادي الرأسمالي، وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية، حيث ركز جل اهتمامه على دالة الإنتاج الكلاسيكية وإعطائه دور كبير للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، كما اعتبر عنصر التنظيم أهم عنصر للنمو وذلك راجع إلى تأثره الكبير بالتحليل الوظائفي لعناصر الإنتاج الذي قام به الكلاسيك المحدثين والذي أدى إلى فصل التنظيم عن ملكية رأس المال وحسب تحليل شومبيتر فإن الرائد الاقتصادي يمثل مركز الصدارة في عملية التنمية والنمو.

_ الرائد لدى شومبيتر هو الذي يقوم بإدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينها ومن أمثلة ذلك.

_ إدخال واستنباط سلع جديدة.

_ استعمال وسائل جديدة إنتاجية.

_ إيجاد أسواق جديدة.

---

[1] _ عبد الرحمن أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، بدون طبعة، الدار الجامعية، طبع- نشر- توزيع، مصر 2001، ص250-254.

_ السيطرة على المصادر الجديدة للموارد الخام. ومما سبق فإن وظيفة الرائد توضح الطبيعة الديناميكية لعملية النمو أو التنمية لدى شومبيتر، أي أن الريادة تختلف عن الإدارة حيث أن الزيادة تتطلب القيام بشيء جديد تماما[1].

وفي نظر شومبيتر فإن عملية النمو تتطلب ثلاثة عناصر وتتمثل في الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل وقد ميز أيضا بين نوعين من الاستثمار وهما الاستثمار التلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي. [2]

والثاني هو الاستثمار التابع والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، حيث يتحدد هذا الأخير بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم أما النوع الأول فيعتبره شومبيتر هو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل.

ولقد أشار شومبتر إلى دول الأرباح حيث أكد بأن دور المنظم يهدف إلى تحقيق الأرباح.

2. نظرية المراحل لروستو Rostow:

لقد قسم روستو عملية النمو إلى قسمة مراحل بدءا بالمجتمع التقليدي الذي يحصره كم محدود من الإنتاج ويفتقد للتكنولوجيا والتقدم ثم مرحلة ثانية وهي مرحلة ما قبل الانطلاق وتتميز بالنمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات ثم مرحلة الانطلاق وتليها مرحلة الاتجاه نحو النضج وتتصف بإمكانية المجتمع من تطبيق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة وآخر مرحلة هي مرحلة الاستهلاك الكبير ويمكننا إيضاح هذه المراحل فيما يلي[3].

1.2 مرحلة المجتمع التقليدي:

هو المجتمع الذي يتميز بإنتاج محدود وتكون فيه العادات والتقاليد هي المسيطرة حيث تكون التكنولوجيا في أدنى مستوياتها ولها دور ضعيف جدا كما أن هذا المجتمع يرفض أي فكرة أو محاولة للإصلاح أو التطوير. وحسب رأي روستو فإن هذه المرحلة يمكننا القول عنها أنها المرحلة التي عاشتها كافة الدول قبل الثورة الصناعية ولا تزال هذه المرحلة متواجدة في بعض الدول إلى يومنا هذا وبالأخص الدول التي تلعب العصبية والطائفية والعرقية دورا

---

[1] _ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، بدار للكتاب العالميين للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص131-137.

[2] _ مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ص 70.

[3] _ فارس رشيد البياتي، مفاهيم واتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، الطبعة الاولى، دار السواقي العلمية للنشر، الأردن 2015، ص66-67.

كبيرا فيها أو من أمثلة الدول التي مرت بهذه المرحلة وتجاوزتها: الصين، دول الشرق الأوسط، دول البحر الأبيض المتوسط.

2.2 مرحلة ما قبل الانطلاق:

هي المرحلة التي يتوجب أن تحدث فيها تغيرات جذرية إذا لابد من:

- حدوث ثورة تكنولوجية في قطاع الزراعة والصناعات الإستخراجية لرفع الإنتاجية في مواجهة الزيادة المتنامية للسكان.
- توسيع نطاق الواردات وخاصة الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير[1].
- الاهتمام برأس المال الاجتماعي خاصة تشييد السكك الحديدية وبناء الطرقات وفي نظر روستو يجب تدخل الحكومات في هذا الاستثمار نظرا لتطلبه لمبالغ كبيرة وعوائده القليلة مثل الولايات.م.أ في الفترة 1815-1840.

_واعتبر أن هذه المرحلة قد عاشتها بريطانيا وأوروبا الغربية منذ القرن الخامس عشر أي منذ العصور الوسطى وعلى هذا الصدد يقوم روستو بتقسيم الدول إلى فئتين:

فئة تشمل كل من الو.م.أ، كندا، أستراليا ونيوزيلندا وهي تتميز بأنه كان عليها تهيئة الظروف الفنية للانطلاق فقط وذلك بسبب المهاجرين القادمين من أوروبا والذين كانوا على مستوى معتبر من التقدم.

الفئة الثانية تشمل دول أمريكا الجنوبية ودول آسيا...إلخ وهم في حاجة إلى كافة الشروط للانطلاق سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو تقنية.

3.2 مرحلة الانطلاق:

تعتبر هذه المرحلة المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندما يصبح النمو حالة عادية وتتم السيطرة على كافة المعوقات عن طريق قوى التقدم والتحديث، وهناك عدة شروط يجب توفرها لدخول هذه المرحلة ونذكر منها:

_ ارتفاع الاستثمار إلى مالا يقل عن 10% من الدخل القومي.

_ تطوير بعض القطاعات الرائدة بمعنى ضرورة تطوير بعض القطاعات الصناعية الرئيسة بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق، ويرى روستو بأن هذا الشرط بمثابة العمود الفقري في عملية النمو.

[1] _ سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)، مرجع سبق ذكره ص21.

_ الإطار الثقافي واستغلال التوسع أي وجود قوة دفع سياسة واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة ووفق هذا المنظور يقوم روستو بتصنيف القطاعات إلى ثلاث أنواع:

قطاعات النمو الرئيسية

هي القطاعات التي يحدث فيها النمو وتحقق عوائد كبيرة.

قطاعات النمو التكميلية:

يحدث فيها النمو نتيجة للنمو الحاصل في القطاعات الرئيسية مثل: تطور الصناعة البيتروكيماوية تؤدي إلى تطور صناعة البلاستيك.

قطاعات النمو المستمر:

لها علاقة وطيدة بمجموع الدخل الوطني وبمجموع السكان مثل: الصناعات الغذائية، البناء والأشغال العمومية...إلخ. ويرى روستو أنه ليس ضروريا الانطلاق في كافة القطاعات في آن واحد ،و من البلدان التي حدثت فيها هذه المرحلة بريطانيا(1783-1802)، فرنسا (1830-1860)، تركيا (1937)، الو.م.أ (1843-1860)[1].

4.2 مرحلة النضوج: أو الاتجاه نحو النضج

هي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا على نطاق واسع ويحدث خلال هذه المرحلة ثلاث تغيرات.

- تغيير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للنزوح إلى المدن.
- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليصل محلهم المديرين الأكفاء.
- رغبة المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع ويتطلع إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

[1] _ لعمى أحمد، محاضرات في نظريات اقتصاد التنمية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر 2002، ص45.

وبشكل عام في هذه المرحلة تصبح الأوضاع الاقتصادية والتقنية قادرة على تحقيق الإشباع المحلي وتصبح هناك إمكانية للتصدير بعد ازدهار عدة صناعات كالحديد والصلب وصناعة الآلات ومن أهم الدول التي مرت بهذه المرحلة بريطانيا سنة 1850، الو.م.أ سنة 1900، ألمانيا سنة 1910، فرنسا سنة 1910.

5.2 مرحلة شيوع الاستهلاك: في هذه المرحلة تكون الدولة قد بلغت مستوى متقدم من التطور الاقتصادي وهي تتميز عموما بما يلي:

3 إشباع كل الحاجات الأساسية وتحول المجتمع إلى جانب الطلب.

- الاتجاه نحو استهلاك السلع الكمالية وحتى الصناعات الاقتصادية تتجه نحو إنتاج في غاية الفن والتقنية.
- نزوح السكان نحو المدن واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.
- لجوء الدول إلى تعزيز قوتها عن طريق تطوير قطاع التسلح.
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع. وبهذا ككل فإن المجتمعات ستسعى إلى تحقيق ما يسمى بدول الرفاهية وحسب روستو الدول التي دخلت هذه المرحلة هي: الو.م.أوالاتحاد السوفياتي سابقاإضافة إلى بعض دول أوروبا كبريطانيا[1].

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

تعد النماذج النيوكلاسيكية من النماذج الأساسية في نظرية النمو الاقتصادي والسمة الأساسية لهذه النماذج هي خاصية التقارب وسنحاول فيما يلي شرح أهم هذه النماذج.

1. نموذج هارود-دومار: نتطرق أولا إلى نموذج هارود دومار.

1.1 نموذج هارود-(R.E.Harroud) : حاول الأستاذ هارود في نموذجه أن يبين لنا كيفية تحقيق النمو المستمر في الاقتصاد، عندما يطرأ خلل ما على معدل النمو وتحدث حالة عدم التوازن تظهر عوامل تعمل على تثبيت هذه الحالة وبالتالي يتحول الاقتصاد إما إلى حالة انكماش طويل الأمد أو إلى تضخم طويل الامد.

ويعتمد هذا النموذج على ثلاث معدلات مختلفة للنمو هي:

وجود معدل نمو فعلي يعبر عنه بالحرف **(G)** ويتحدد بنسبة الادخار ونسبة معامل رأس مال/ الإنتاج ، ويشير هذا المعدل إلى التغيرات القصيرة الأجل في معدل النمو.

معدل النمو المرغوب به ويشار إليه ب(**GW**) وهو يعبر عن معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل في الاقتصاد.

---

[1] _ اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتجيات)، مرجع سبق ذكره ص50-51.

معدل النمو الطبيعي، ويرمز له بالمقدار (G^n)ويعتبره هارود قيمة الرفاهية ويمكننا أن نطلق عليه أيضامعدل النمو عند الاستخدام التام[1].

2.1 نموذج دومار (Evesy D. Domar): لقد قام دومار بكتابة عدة مواضيع ونشرها جميعا في كتاب واحد تحت عنوان **"مقالات في نظرية النمو الاقتصادي"** سنة 1957م وكان قد أنهى نموذجه حول النمو وفقا لإشكالية تدور حول ما مدى معدل الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية؟.[2]
وحسب دومار وكإجابة عن الإشكالية السابقة يرى أنه يجب الاعتماد على حجم مضاعف للاستثمارات وإنتاجيتها التي تظهر في معامل رأس المال. ولقد اعتمد دومار في بناء نموذجه على الفرضيات التالية:

جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية.

جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا وبدون خواص زمنية.

ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

لقد طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى واستخلص أن التوازن يحصل وفق المعادلة التالية: $\Delta y=Ib$

حيث:

Δy: التغيير في الدخل.

I: حجم الاستثمارات.

b: الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

2. النموذج النيوكلاسيكي "نموذج سولو Solow" :نظرا لنقاط الضعف التي ظهرت في في نموذج هارود-دومار حاول عدد من الاقتصاديين بناء نماذج جديدة تسمح بحصول تغيرات في الأجور وفي معدلات سعر الفائدة ومن أبرزهم روبرت سولو.
ونظرا لإمكانية تحقيق نسب متغيرة من عناصر الإنتاج وأسعار مرنة، تمكن سولو من توضيح أن نمو العمل حسب العرض لرأس المال يجعل سعر العمل يخصيص نسبة إلى سعر الفائدة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فإن سعر العمل سوف يرتفع وعلى ضوء هذا فإن هناك نموذجين لسولو وهما:

---

[1] _ ضياء مجيد الموسي، أسس علم الاقتصاد،مرجع سبق ذكره ص93.
[2] _ ولاس بترسون، ترجمة صلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، الجزء الثاني، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، الو.م.أ، ص338-343.

1.2 نموذج سولو مع التقدم التقني : يعالج لنا هذا النموذج حقيقة نمو الدخل عند وصول الاقتصاد إلى حالة استقرار حيث يصير معدل نمو الدخل ثابت ولذلك تم إدخال مفهوم **"التقدم التقني".**
يمكننا إضافة التقدم التقني إما عن طريق إنتاجية العامل **Y= F(Ak.L)**

Y: الإنتاج الفردي.

k: رأس المال.

L: قوة العمل أو العامل.

A: التقدم التقني.

F: الإنتاجية الحدية.

ويمكننا إضافة التقدم التقني حيث يعضد إنتاجية رأس المال كما هو مبين في المعادلة:

Y= F(Ak.L)

Y= FA(k.L)

التقدم التقني يعضد الإنتاجية الحدية.

2.2 النموذج الثاني لسولو: أرجع سولو التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لعناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال ولقد قام هذا النموذج على عدة افتراضات وهي:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد وينتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة.
- هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون لرأس المال.
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- دالة للإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج[1].

3. نماذج النمو الاقتصادي الداخلي: يتكون هذا النموذج من نموذجين فرعيين.

1.3 نموذج النمو لقطاع واحد: يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الظروف يمكن جمعها في النقاط التالية:

[1] _ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره ص109-114.

_ التقدم التكنولوجي يتحدد بعوامل من داخل النظام الاقتصادي ، أي أن المعدل الكمي للاكتشافات متغير وداخلي يتحدد بالتصرفات التي يقوم بها الأفراد.

_ إمكانية مضاعفة الإنتاج خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة سواء كانت رأس المال المادي أو العمل أو رأس المال البشري أو المعرفة وذلك يعني دالة الإنتاج دالة متجانسة من الدرجة الأولى.

_ إن المنشأت تعمل في ظل المنافسة الكاملة ومن رواد هذا النموذج **زومر ولوكاس وستوكي.**

2.3 نموذج النمو لقطاعين: هذا النموذج يرى بأن النمو يكون من الداخل أي أنه يفترض ثبات عائد النطاق ومعادلات النمو وتكتب دالة الإنتاج فيه على الشكل التالي:

$$Y=F(R^{\alpha}.k^{\beta}.H^{1-\alpha-\beta}) \quad 0<\alpha<\beta<1$$

حيث: **R:** الأبحاث **k:**رأس المال المادي **H**: رأس المال البشري **Y:**حجم الإنتاج.

وترتكز دالة الإنتاج على الفرضيات التالية:

_ دالة متجانسة من الدرجة الأولى.

_ جميع مدخلاتها عادية.

_ وهناك عدة رواد لهذا النموذج ونذكر فيما يلي أهمهم:

1.2.3 نموذج روبلو: يرى بأن دالة الإنتاج وفقا لرأس المال البشري والمادي اللذان يتعرضان للاهتلاك بنفس المعدل ودالة الإنتاج في رأيه هي: $Y_t= A_T(k_n)1-r(N_t.H_t)r$

A:التقدم التقني.

2.2.3 نموذج جونز ومانولي: يتحدد النمو فيه بناءا على جملة من المتغيرات الاقتصادية مثل : التكنولوجيا _ متغيرات سياسية وحكومية ...إلخ.

3.2.3 نموذج بيكر و ميرفي: يهدفان إلى أنه هناك ارتباط قوي بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو ولقد وضعا دالة إنتاج بسيطة بناءا على عدة فرضيات: $H_{T+1}= A_{nT}(bH^0+H_T)$

H^0: رصيد المهارات الإنتاجية.

A: مدى إنتاجية الاستثمارات في رأس مالي بشري.

H_T**:** رأس المال البشري.

B: عدد وحدات رصيد المهارات.[1]

خلاصة :

لقد تم التطرق في هذا الفصل الى النمو الاقتصادي حيث اتضح ان النمو الاقتصادي متعلق بالزيادة في حجم الدخل الوطني وانه هناك فرق بينه وبين التنمية الاقتصادية والتي يمكن القول عنها انها اجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في الإنتاج ونوعية السلع والخدمات .

من اجل غرض قياس الناتج الإجمالي المحلي و الذي يعد مؤشرا هاما باعتباره مصدرا لحساب النمو الاقتصادي.

-نظرا لعدم الواقعية والشمولية اخذت نظريات النمو عدة تطورات لمحاولة تفسيره،حيث وضعت كل نظرية منهجية لكيفية تحقيقه بدءا بالنظريات الكلاسكية وصولا الى نظريات النمو الحديثة ومن المرجح ان نماذج النمو الداخلي الحديثة هي الأكثر مفعولية وذلك لانها حظيت بقدرة كبيرة على توضيح وشرح ظاهرة النمو الاقتصادي،وتقديم بديل عن أوجه القصور والسلبيات التي طالت النظريات السابقة لها.

[1] _ أشواق بن قدور، النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص86-96.

الفصل الثالث

إنعكاس تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي

تمهيد :

واجهت الجزائر غداة الاستقلال صعوبات كثيرة لاعادة بناء اقتصادها و الذي كان منحطا تماما ، حيث عملت على تحقيق استقلالها الاقتصادي و ذلك عن طريق التحكم في الموارد الوطنية ، و كان يتركز معظم الاقتصاد الوطني حينها على الصناعات الثقيلة الممولة عن طريق الارادات النفطية و الجزائر كغيرها من البلدان النفطية ليست بمعزل عن انعكاسات تقلب اسعار النفط خاصة ان هذا القطاع كان يمثل حوالي 97 % من ايرادات الدولة حيث أدت هذه التبعية الى حصول ثغرات و اختلالات عميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية و لقد ظهر ذلك بعد الازمة العكسية الاولى عام 1986 مما اضطر الدولة الى انتهاج عدة اصلاحات و برامج اقتصادية للخروج من المديونية الخارجية المسجلة.

و في مطلع القرن الجديد ارتفعت اسعار النفط بمعدلات كبيرة مما جعل الدولة تباشر بتطبيق برامج الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

و نظرا لما سبق حاولنا من خلال هذا الفصل التكلم عن انعكاسات و تقلبات اسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث ركزنا في المبحث الاول على واقع قطاع المحروقات و قطاع الاقتصاد الجزائري منذ الإستقلال الى يومنا هذا .

اما المبحث الثاني فقد تكلمنا عن اثر تقلبات اسعار النفط على الناتج الداخلي الخام و اخيرا حاولنا ايضاح الاثر القطاع المالي و التوازنات الكلية و ذلك كان في المبحث الثالث.

المبحث الأول : واقع الاقتصاد و قطاع المحروقات في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال وضعية مزرية و نظرا لهذا حاولت الحكومة دعم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي و ذلك بوضع مخططات و برامج و سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق نمو اقتصادي ، و يمكننا ادماج كل هذه السياسات و البرامج في مايلي :

المطلب الاول :واقع الاقتصاد الجزائري

عرفت الجزائر غداة الاستقلال عدة تطورات في الساحة الاقتصادية حيث شهدت عدة محاولات لوضع استراتيجيات بغية الخروج من حالة التخلف الذي ورثته عن فرنسا و لقد ظهرت هذه المحاولات و الجهود على شكل مراحل و يمكننا ايجازها فيمايلي:

1. مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي (1967- 1984) :عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلتين

1.1 مرحلة الانتظار (1962 – 1966) :

لقد كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال منحط تماما و متدهور بشكل كبير، حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار الكثير من معالم التخلف مثل ازدواجية اقتصادية كل القطاعات و تدهور مستوى المعيشة . و نظرا الى هذه الوضعية الحرجة فقد كانت السلطات آنذاك مضطرة للقيام بإجراءات على كافة القطاعات ، ففي سنة 1963 قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الفلاحية و في سنة 1964 قامت بتأميم قطاعات المناجم و البنوك.[1]

كما قامت ايضا بإنشاء دواوين و شركات وطنية من اجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل شركة الكهرباء و الغاز و ديوان التجارة المكلف باستيراد المنتجات الغذائية

و ايضا الشركة الوطنية المكلفة بقطاع المحروقات (sonatrack)سنة 1963 و شركة (SNS) سنة 1964 و المتخصصة في صناعة الحديد ...الخ.[2]

2.1 مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي (1967- 1985) :

بما ان النموذج الشائع في تلك الفترة كان الصناعات المصنعة ، فالجزائر لم تغامر و قامت بالاعتماد على هذا النموذج و ذلك من طرف المؤسسات العمومية ، و لقد تم القيام بهذا

[1]-كربالي بغداد: نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر-بسكرة-العدد 8 جانفي 2005.

[2]-Mohamed El Hocine Benissad ; Economie de développement de L'Algérie op.cit.p.20

النموذج او السياسة عن طريق استثمارات ضخمة في قطاع صناعة الحديد و الصلب و قطاع المحروقات و ذلك بسبب تأثيرها الكبير على باقي القطاعات، و لقد شهدت هذه المرحلة عدة مخططات و من أهمها مايلي: [1]

المخطط الثلاثي الاول (1967-1969)

يهدف الى انشاء قاعدة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية حيث جاء هذا المخطط على شكل مشروع استثماري اجمالي.[2]

المخطط الرباعي الاول 1970-1973:

خصص لهذا المخطط غلاف مالي مقدر ب 27.75مليار دينار جزائري و كان يهدف هذا المخطط الى انشاء صناعات قاعدية تسهل من خلالها انشاء صناعات خفيفة و تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية.

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

قد تزامن هذا المخطط مع ارتفاع اسعار النفط و لذلك تم زيادة حجم الاستشارات حيث قدر من اجمالي الاستثمار. % 43 هذا الاخير في مجال الصناعة ب

المخطط الخماسي الاول 1980-1984:

يقوم هذا المخطط على الحصيلة المسجلة و التي تتميز بتقييم الانجازات العامةللعثرية السابقة.[3]

2. مرحلة الاصلاحات و التعديل الهيكلي1985-1999:

لقد اعتمدت الجزائر في بداية هذه المرحلة المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 الذي يهدف الى تطوير الصناعة الصغيرة و المتوسطة ، الا ان الازمة العالمية سنة 1986 اضرت بالاقتصاد الجزائري مما أدى الى اتخاذ جملة من الاصلاحات و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- استقلالية المؤسسات العمومية.

- خوصصة كلية للقطاع الفلاحي سنة 1987.

- اصلاح المنظومة البنكية و النقدية.

1- عبدالله بن دعيدة :التجربة الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية –الفصل 12 الاصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية . بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط –الجزائر- الطبعة الاولى –مركز دراسات الوحدة العربية –لبنان- 1999 صفحة 355-356

2-حنان عبابسة :دورإيراداتالمحروقات في تطوير القطاعات الاقتصادية بالجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر 03- كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية صفحة 26

3-موسى سعداوي: دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية(حالة الجزائر)-أطروحة دكتوراه-تخصص تخطيط اقتصادي-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير-جامعة الجزائر 2006 ص 19-20.

- لم تاتي هذه الاصلاحات بالنتائج المرجوة بل زادت الامور سوءا حيث تدهور النمو الاقتصادي الى 2.7 % و نتيجة لذلك تقلصت مناصب الشغل الى 6000 وظيفة و ارتفعت البطالة لتصل الى 17.2 %سنة 1989 وتفاقم المديونية حيث قدرتب25مليار دولار سنة 1989.[1]

نظرا لكل هذه الاوضاع توجهت الجزائر الى باريس لاعادة جدولة ديونها و تم استشراق التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي و تم التوقيع على اصلاحات اقتصادية و لقد مرت هذه الاخيرة بثلاث مراحل و هي :

1.2 المرحلة الأولى خلال الفترة 1989-1991:

لقد تم ابرام اتفاقيتين بين الجزائر والهيئات المالية الدولية حول مايعرف بشرطية صندوق النقد الدولي اتفاقية standby الأولى تمت في 30-05-1989 واتفاقية standaby الثانية تمت في 03-06-1991 ولقد نصت هذه الاتفاقيات على تحرير التجارة الخارجية والاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارت الإدارية المالية ...الخ ، الا ان هذه الفترة اعتبرت أيضا فترة ضعف حيث سجلت:

- نمو سالب يقدر ب 1 % سنة 1990 ، تطور خدمة الديون لتصل الى 9 ملايير دولار سنة 1991.[2]

2.2 المرحلة الثانية 1992- 1993:

لقد استمرت الاختلالات خلال هذه الفترة أيضا حيث تم تسجيل نتائج مخيبة للامال يمكن اجمالها في مايلي:

إرتفاع المديونية الخارجية لتتجاوز 25 مليار دولار وارتفاع التضخم الى 20.5% ، ارتفاع معدل البطالة الى اكثر من 20%وانخفاض صادرات المحروقات سنة 1993 وتسجيل رصيد سالب في راس المال قدرب 836.7مليون دولار.[3]

[1]- عبد الرحمان تومي: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر –دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر ص13-14
[2]-صندوق النقد الدولي:التقرير الاستراتيجي العربي 1989- مركز الاستراتجية القاهرة 1990-354
[3]-Revue conjoncture memeseu l'economique,Edite par l'argencepress service N :16 alger 1993-p15

3.2 المرحلة الثالثة 1994-1998:

نظرا للتدهور الكبير قامت الدولة بتصميم برنامجيين اقتصاديين في الإصلاح الاختصاصي وهما:

برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي(1 افريل 1994-31 مارس1995) :

يهدف هذا البرنامج الى القضاء على عجز الميزانية العمومية ورفع معدل النمو الاقتصادي وإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وتحرير التجارة الخارجية ولقد تم تسجيل عدة نتائج خلال هذه الفترة ومن أهمها منها:

انخفاض عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 الى 4.4% سنة 1994 وتحسن ميزان المدفوعات حيث ارتفع الاحتياطي من العملة الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار سنة 1994 مقابل 1.5مليار دولار خلال سنة 1993.

برنامج التصحيح الهيكلي: افريل 1995-03-1998 :

يهدف هذا البرنامج الى تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية وبعث النمو الاقتصادي ولقد تبنى هذا البرنامج الأهداف التالية:

- تخفيض معدل التضخم الى 3.10%.

- التخفيض من عجز الميزانية بنسبة 3.1% مقابل 2.8 % سنة 1994-1995 .

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

- خدمة الدين تبقى بين45% الى 50% حتى 1995.

- التحكم في نمو النفقات العامة.

- دعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها.[1]

3. مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001-2016:

-لقد شرعت الجزائر منذ سنة 2001في انتهاج سياسة مالية توسعية لا سيما من الناحية المالية المخصصة لها عبر برامج استثمارية خلال الفترة 2001 حتى 2016،ولقد تمثلت هذه البرامج فيمايلي:

---

[1]-حاتم بوحفص:الإصلاحات الاقتصادية –نتائج انعكاسات (دراسة حالة الجزائر) الماتقى الدولي حول تاهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف 29-30-اكتوبر2001 ص1

1.3 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار امريكي قبل ان يصبح الغلاف المالي النهائي حوالي 16 مليار دولار ومن اهم نتائجه:

- تراجع نسبة البطالة من 29% الى 17% سنة 2004.[1]

- انخفاض ديون الجزائر الخارجية من 28مليار دولار الى 22 مليار دولار.

- ارتفاع معدل النمو ب 52%.

2.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو(المخطط الخماسي الأول)2005-2009 :

- قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بـ 114مليار دولار بما في ذلك البرنامج السابق ، اما الغلاف المالي له سنة 2009 فقد قدره ب 130 مليار دولار بعد إضافة عملية التقييم للمشاريع الجارية، وقد ركز هذا البرنامج على 5 محاور أساسية وهي :

- تحسين ظروف معيشة السكان.

- تطوير المنشات الأساسية.

- دعم التنمية الاقتصادية.

- تطوير الخدمة العمومية .

- تطوير التكنولوجيا الجديدة و الإتصال.

2.3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)

لقد خصصت الدولة غلاف مالي مقدر بحوالي 286 مليار دولار بما في ذلك البرنامج السابق أي ان البرنامج الجديد لوحده خصص له مبلغ 155 مليار دولار لقد تم تخصيص هذا المبلغ كله لأسباب موضوعية وأخرى تتعلق بالنقص في التحكم ويرتكز هذا البرنامج على 6 محاور يمكن تصنيفها في الجدول التالي:[2]

[1]-حنان عباسية:مرجع سبق ذكره ص 61
[2]-عبد الرحمان تومي:مرجع سبق ذكره ص 243

الجدول 3 : محاور برنامج المخطط الخماسي الثاني 2010-2014

المحاور	المبالغ المتخصصة
التنمية البشرية	خصص لمحور التنمية البشرية مبلغ 10122 مليار دولار دينار ليشمل مجموعة من القطاعات من بينها قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي
المنشات الأساسية	بلغ الغلاف المالي المخصص لهذا المحور 6448 مليار دينار ويشمل ثلاثة قطاعات هي: الاشغال العمومية. النقل.تهيئة الإقليم والبيئة
تحسين الخدمة العمومية	رصد لهذا المحور مبلغ 1666 مليار دينار لتطوير كل من قطاعات العدالة والمالية والتجارة وإدارة العمل
التنمية الاقتصادية	رصد له مبلغ 1566 مليار دينار يشمل قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية
مكافحة البطالة	خصص له مبلغ 360 مليار دولار ويهدف الى توفير 3 ملايين منصب شغل في نهاية 2014
محور التكنولوجيا الجديد للاستقبال	100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي 50مليار دينار لتجهيزات الموجهة للإعلام الالي 100مليار دينار لإقامة (الحكم الالكتروني)

المصدر : من اعداد الطلبان بالاعتماد على ملحق قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2010.2014

3.3 المخطط الخماسي 2015-2019:

يعود السبب الرئيسي للإعداد هذا المخطط الى تراجع النمو الاقتصادي في الجزائر،وذلك بسبب انهيار أسعار البترول ، والاثر السلبي الذي مس القدرات المالية للدولة،ومن شان هذا المخطط ان يعطي نفسا جديد للاقتصاد الجزائري، وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج بحوالي 262 مليار دولار والهدف من اعداد هذا البرنامج هو خلق اقتصاد تنافسي ومتنوع ، وذلك من خلال دعم الاستثمارات العمومية، ولقد تم إعطاء الأولوية لولايات الجنوب والهضاب العليا ومن اهم المشاريع التي سطرت في هذا البرنامج مايلي:

- الميترو والترمواي لتحسين نوعية النقل .

- مشروع السكن AADL.

- مشروع استكمال السكة الحديدية للهضاب العليا.

- اطلاق 600 مشروع في قطاع الصيد البحري.[1]

المطلب الثاني : واقع قطاع المحروقات في الجزائر

عرفت الصناعة البترولية تطورا كبيرا منذ الاستقلال و حتى يومنا هذا . و لقد صار هذا القطاع بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ككل حيث انه يساهم بنسبة 97 % الى 98% من حصيلة الايرادات ككل و ما يعادل نسبة 60% من الميزانية العامة للدولة و نظرا للاهمية الكبيرة اهذا القطاع الاستراتيجي سنحاول ايضاح بعض المعالم الخاصة في هذا المطلب

1. التطور التاريخي لانتاج البترول

يعود اكتشاف البترول في الجزائر الى بداية القرن 20 حيث كانت اول محاولة للتنقيب عن النفط سنة 1913 و ذلك بالإقليم الغربي لغليزان و في عام 1946 اكتشفت شركة البترول الصور الفرنسية اول حقل بترولي في واد قطرني ثم حقل برقة بعين صالح 1952 [2]

اما تاريخ انجاز البترول في الجزائر و الذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائر فقد كان 1956 حيث تم اكتشاف اول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية ثم اكتشاف اكبر الحقول و هو حقل حاسي مسعود من نفس السنة و بدأ التصدير بعدها و الذي تطور من 0.4 مليون طن عام 1958 الى 20.7 طن في 1969 و يقدر انتاج البترول للجزائر سنة 2007 حسب احصائيات الشركة البريطانية للبترول 86.1 مليون طن سنويا

2. الوضع النفطي في الجزائر :

بعد استقلال مباشرة سعت الجزائر الى دعم استقلالها السياسي باستقلالها الاقتصادي و بما ان الاقتصاد الجزائري يرتكز على النفط فقد حاولت تحقيق هذه النقطة عبر مراحل :

1.2 المرحلة الاولى : تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

بعد الاستقلال ركزت الجزائر على قطاع المحروقات و التي بدأت اهميته تتضح في الاقتصاد الوطني و نظرا لاحتكار الشركات النفطية كافة الانشطة البترولية ، قررت الجزائر انشاء شركة وطنية لكسر هذا الاحتكار فقامت بتأسيس الشركة الوطنية sonatrack بتاريخ 31-12-1963 و من ابرز مهامها ما يلي :

- استعادة السيطرة على الثروة البترولية
- القيام بجميع انشطة التنقيب ،الانتاج و النقل و حتى التسويق .

[1]-الموقع الرسمي لجريدة الجزايرس، تاريخ الاطلاع 2017/04/19،مراقبة تنفيذ المخطط الخماسي (على الخط) www.djazairess.com
[2]-كنوش عاشور: الغاز الطبيعي في الجزائر واثره على الاقتصاد الوطني،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-غير منشورة- جامعة الجزائر سنة 2004-ص 107

و لقد تعزز دورها عام 1966 عندما توسع نشاطها الى مجال التصنيع و في سنة 1969 اصبت الجزائر عضو في اوبك .

2.2 المرحلة الثانية : تأميم المحروقات :

لقد كانت الجزائر اول دولة من أعضاء منظمة الاوبيك تقوم بتأميم نفطها حيث عملت في بداية السبعينات على تاميم هذا القطاع و ذلك عبر عدة مراحل :

تاميم الشركات البترولية الغير فرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970 :

و كان هذا على النحو التالي :[1]

- تأميم شركة british petroleum في بداية 1967.
- تأميم esso.mobil.oil في 24 اوت 1967.
- تأميم شركة shell في ماي 1968.

تأميم الشركات البترولية الفرنسية 1971 :

بعد فشل المفاوضات بين الجزائر و فرنسا بسبب رفض الشركات الفرنسية رفع سعر النفط الى 2.85 $ للبرميل ما كان ذلك في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين بتاريخ 24-02-1971 و تم جعل شركة سوناطراك الفاعل الاساسي في قطاع المحروقات حيث زادت نسبتها من 56% عام 1971 الى 82% عام 1980.[2]

3.2 المرحلة الثالثة:الازمة النفطية 1986:

نتيجة للازمة النفطية العالمية عام 1986 تضرر الاقتصاد الجزائري كثيرا مما اضطرت الحكومة إلى القيام بإصلاحات في مجال النفط و كان أول هذه الإصلاحات قانون4/86 المؤرخ في 19-اوت 1986م المتعلق بأنشطة التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و رغم ان هذا القانون ينص على ان تبقى الدولة تحتكر كافة الأنشطة البترولية إلا انه تم تعديله و ذلك بإصدار قانون رقم 01/91 المؤرخ بتاريخ ديسمبر عام 1991 والذي يسمح بتوزيع الشراكة مع الدول الأجنبية.[3]

---

[1]-طيبولياميمنة :تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع الى قطاع المحروقات-رسالة ماجيستر في الاقتصاد-غير منشورة –جامعة الجزائر 2003-2004 ص 111.

[2]-بلمرابط احمد: البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989 رسالة ماجيستر في الاقتصاد-غ منشورة-جامعة الجزائر سنة 1992-1993 ص 40.

[3]-Bassafattouh north africa oil and foreign Invest;ent in changing markit condition "OIES.UK.JULY 2008-P8.9

4.2 المرحلة الرابعة: خلال الفترة 2000-2005 :

لقد عرفت الساحة النفطية الجزائرية خلال هذه الفترة إصلاحات كبيرة و هامة ساعدت على استرجاع صلاحيات هذا القطاع بصفته داعم للاستثمار حيث تم إصدار قانون رقم 07/05 و بتاريخ 28-04-2005و يهدف هذا القانون إلى جعل النصوص القانونية أكثر تلاؤمها و مواتيا للاستثمارات كما جاء في مضمونه أيضا هدف أساسي و هوتحديد النظام القانوني لنشاطات البحث الاستغلال النقل و التكرير.

5.2 المرحلة الخامسة : تعديلات 2006-2016:

لقد ساهمت هذه التعديلات في استمرار قطاع النفط كقطاع مساهم في التنمية الاقتصادية حيث ان الطاقة الانتاجية قد بلغت حوالي 1371.6الف برميل يوميا .سنة 2007الا ان الانتاج قد انخفض عام 2008 بسبب الازمة الاقتصادية العالمية مما ادى الى توقيع 4عقود سنة 2009 مع شركة اجنبية.[1]

و تم ادخال تعديلات جديد عام 2012 على قانون المحروقات وذلك بهدف جذب المستثمرين الأجانب إضافة الى صدور قانون 13-01المؤرخ في فيفري 2013 معدلا ومتمما للقانون رقم 05-07لدعم الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات اكثر.

3. تحديات و رهانات قطاع المحروقات في الجزائر :

يواجه قطاع النفط في الجزائر في وقتنا الحالي تحديات و رهانات كثيرة تشمل كل من البحث على سياسة او نموذج افضل لادارة هذا المورد و مواجهة صعوبات تطوير الاستثمار في هذا القطاع .....الخ ، و يمكننا توضيح هذه الرهانات في العناصر التالية :

1.3 تحديات تواجه التحول في نموذج إدارة موارد المحروقات :

التحول في سياسة ادارة عمليات المحروقات في الجزائر منذ عام 2005:

يعتبر صدور القانون رقم 05-07 في ابريل عام 2005 خطوة جبارة في سياسة ادارة موارد المحروقات في الجزائر و لقد جرت العادة بان تكون الشركة المكلفة بالمحروقات بمندوبين اثنين في ادارة الشركة الا ان الخلط بين المهام الادارية للحكومة و الجهات التجارية كان من سلبيات النموذج الاداري سونطراك و الشركات الاجنبية لانها اصبحت المراقب الحكومي للشريك الاجنبي بينما انعدم من يراقب تجاوزات سونطراك في حد ذاتها.

[1]-مباني عبد المالك = مرجع سبق ذكره ص83-84.

و نظرا لهذه العواقب السلبية بدات الحكومة بالتخلي عن هذا النموذج و ذلك بانشاء وكالتين مكلفتين بالمهام الادارية لقطاع المحروقات و هما :

الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ALNAFTو سلطة ضبط المحروقاتARH و هذا مع بقاء وزارة الطاقة و المناجم كمسير لموارد المحروقات.

ضرورة تحديد و دعم دور الشركة الوطنية سونطراك :

يقوم هذا المبدا على ان تبقى سونطراك هي الجهاز الذي يمثل المصالح الحكوية عندما تقرر الحكومة المساهمة تجاريا في عمليات التطوير و الانتاج ، حيث يتوجب عليها التصرف ككيات مستقل يهدف الى تعظيم الفائدة التجارية للحكومة كما تشمل مهمات الشركة ايضا اتخاذ القرارات اللازمة في عمليات تطوير الحقول.

وكل هذه القرارت بطبيعة الحال تبقى خاضعة لموافقة مجلس الوزراء بالنسبة للشركاء الأجانب ، وهناك عدة فوائد يمكن تحقيقها بعد تحديد الدور الجديد لسونطراك منها:

- تحمل الشركة مسؤولية مستقلة بما في ذلك الأخطاء التشغيلية او التجارية البحتة.

- فصل الدور التجاري عن مهام السياسة التشريعية والإدارية التقليدية للوزراة.

- المساعدة على النمو والتطور اكثر.

ضرورة تحديد الصلاحيات بين وكالة "النفط" عام 2005 وشركة سونطراك:

يدل على انتهاج الجزائر نموذجا جديدا في قطاع المحروقات يهدف الى الفصل بين المهام الإدارية والمهام التجارية حيث ان هذه الوكالة تشرف على الكثير من عمليات المراقبة والإدارة دون أي تحيز غير موضوعي وذلك بغية طمأنة الشركات الأجنبية بانه يوجد جهاز عادل يقوم بدور الانتقاء والتحكيم.

-من البديهي ان تواجه كل من الوكالة "النفط والسونطراك" بعض الصعوبات الخاصة عند الانتقال للتطبيق القانون الجديد رقم 05-07 الا انه تم إيجاد الحلول كما يجب التأكيد على بقاء شركة السونطراك حرة في بناء كوادرها وجهازها دون تقيده.

-ان الهدف الرئيسي من الفصل الإداري بين شركة سونطراك وهيئتي المحروقات الجديدتين هو التشجيع على خلق المنافسة الإيجابية بين مختلف الشركات البترولية العاملة

في الجزائر إضافة الى فتح مجال التعاون بين السلطات الحكومية من جهة والشركات الأجنبية من جهة أخرى.[1]

1.3 تحديات تطوير الاستثمار في قطاع المحروقات:

نظرا الى تقلبات الأسعار التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط إضافة الى معطيات البيئة الحالية والمتوقعة لاسعار الغاز اصبح القلق إزاء تطوير تكاليف قطاع المحروقات اكثر وضوحا بالنسبة للجزائر ومن المؤكد ان الصعوبات التي ستواجه الاستثمار في هذا القطاع ستتفاقم اكثر.

اما بالنسبة الى اهم التحديات التي تواجه تنفيذ مشاريع تطوير صناعة المصب في الجزائر وخاصة صناعة التكرير وإنتاج الغاز الطبيعي المميع لذا فان الأهداف التقنية المسطرة من خلال مشاريع التطوير تواجه جملة من الصعوبات خاصة مشاريع انشاء المصافي الجديدة.

وتعتبر مسالة العائد على راس المال من اهم هذه التحديات وذلك لان صناعة التكرير تتميز بربح بطئ إضافة الى صعوبات محلية ودولية ذات طابع مالي واقتصادي ويمكن ايجازها في النقاط التالية:

-عدم التأكد من معدلات الطلب المستقبلية على المشتقات النفطية الذي يزيد من صعوبة تحديد المخاطر.

- تقلبات تكاليف الموارد اللازمة للانشاء خاصة في فترة الازمات العالمية.

- ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة بسبب قدم المعدات.

-عدم توافق انتاج المصافي والمصانع النفطية مع هيكل الطلب المحلي والخارجي على المشتقات البترولية و لمواجهة كل هذه التحديات وغيرها يتطلب اعداد دراسات لتحليل نشاط الضعف الذي يواجه المصافي ومصانع الغاز المميع وذلك بهدف تحديد الإجراءات والحلول حتى يتمكن نشاط المصب من تفعيل ادائه.[2]

4. أهمية قطاع المحروقات :

يلعب هذا القطاع دورا حساسا في الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الشاملة وتكمن أهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري في مايلي:

---

[1]- صناعة تكرير النفط عربيا وعالميا" إدارة الشؤون الفنية لمنظمة الأقطار العربية المصدر للنفط"OAPEC الكويت 2007 ص 61-76

[2]- صناعة تكرير النفط عربيا وعالميا مرجع سبق ذكره ص 61-76

1.4 المحروقات والتجارة الخارجية : يعتبر النفط المحرك الأساسي للتجارة الخارجية بالجزائر كونه يمثل العنصر الرئيسي في هيكل الصادرات بنسبة 97%.
يوجد علاقة طردية بين أسعار النفط والصادرات بالجزائر، ولهذا نجد الميزان التجاري شديد التاثير بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية.[1]

2.4 المحروقات والجباية البترولية :
تلعب الجباية البترولية دورا كبيرا في عملية الرقي بالاقتصاد الوطني،كما ان لها علاقة وطيدة مع مستوي أسعار النفط وسعر الدولار الأمريكي ،ولقد أصبحت تساهم بالنسبة كبيرة في تمويل نفقات التجهيز إضافة الى نفقات التسير.

3.4 المحروقات والقطاع الصناعي :
-يعتبر النفط المادة الأساسية لاي نشاط صناعي ، حيث ان هناك عدد لايحصى من المواد التي تستخرج من البترول وتستعمل كمادة أولية في الصناعة ، ومن أهمها نجد الصناعة البتروكيماوية التي تساهم في عملية التطور والتقدم التقني.[2]

[1]- سايح بوزيد : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدولة العربية(حالة الجزائر) ....اطروحة دكتوراه- تخصص اقتصاد تنمية ،كلية العلوم الاقتصاد-علوم التسير والعلوم التجارية-جامعة تلمسان.2012 ص 98-101
[2]-طروبيا نذير: دراسة تاثير لسعار النفط على النمو الاقتصادي للجزائر(1971-2006) مذكرة الماجيستر-تخصص اقتصاد الاندماج الجهوي-كلية العلوم الاقتصادية –جامعة وهران 2009 ص 132

المبحث الثاني : علاقة الناتج الخام الداخلي بانخفاض أسعار النفط

ان الاقتصاد الجزائر ككل يعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير وبموجب هذا الصدد فان علاقة الناتج الخام المحلي ترتبط بشكل كبير بتطورات أسعار النفط.

المطلب الأول: تطورات قيمة الناتج الخام الداخلي خلال الفترة 1990 . 2016

الجدول التالي يوضح لنا انعكاس تقلبات أسعار النفط على قيمة الناتج الخام الداخلي خلال الفترة 1990-2016 وتنقسم هذه الفترة الى مرحلتين وهما:

الجدول 4 : . تطورات قيمة الناتج الخام الداخلي خلال الفترة 1990-2003 (الوحدة مليار دينار)

السنة	سعر البرميل – بالدولار-	نسبة ناتج الخام الداخلي %	قيمة PIB
1990	24.2	/	62.04
1991	20.4	/	45.71
1992	20.05	/	48.00
1993	17.8	/	49.94
1994	16.3	/	42.54
1995	17.6	/	41.76
1996	21.7	/	46.44
1997	19.49	/	48.17
1998	12.94	/	48.18
1999	17.91	/	48.64
2000	27.50	3.8	54.79
2001	24.85	3	55.18
2002	25.24	5.6	57.05
2003	29.03	7.2	68.01

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني والبنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان العلاقة التي تربط قيم الناتج الخام الداخلي بتقلبات أسعار النفط هي علاقة طردية ،حيث قدرت قيمة الناتج الخام الداخلي عام 1990ب 62.04 مليار دينار ،مقابل سعر 24.2 دولار/برميل ونظرا للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط في تلك السنوات فان هذا قد عاد باثر سلبي على الناتج المحلي الخام والذي انخفضت قيمته الى

45.71 مليار دينار مقابل سعر 20.4دولار/برميل عام 1991 وبقي التذبذب مستمرا الى غاية عام 1997.

وقد قدرت قيمة الناتج الخام الداخلي ب 42.54 مليار دينار -41.76 مليار دينار و 46.44 مليار دينار وهذا على التوالي خلال السنوات 1994-1995-1996 وبعد الأثر السلبي الذي شهدته معدلات النمو الاقتصادي والفرق في المديونية الخارجية حاولت الحكومة تحسين وضعها الاقتصادي وذلك بالقيام بعدة إصلاحات اقتصادية وهذا قد عاد بالفائدة على قيمة الناتج الخام الداخلي والتي بدات بالارتفاع حيث بلغت حوالي 48.64 مليار دينار عام 1999 مقارنة بعام 1997 والذي بلغت قيمة التاتج الخام الداخلي خلاله حوالي 48.17 مليار دينار واستمر الارتفاع الى غاية عام 2003 والذي قدرت قيمة الناتج الخام المحلي خلاله ب 68.01 مليار دينار مقابل سعر 29.03 دولار/برميل في حين كان حوالي 12.94دولار/برميل عام 1998 و17.91دولار/برميل عام 1999ويعود هذا التحسن الملحوظ في قيمة الناتج الخام الداخلي إضافة الى الإصلاحات الاقتصادية الى انتعاش أسعار النفط والتي شهدت ارتفاعا محسوسا .

الجدول 5 : . تطور قيمة الناتج الخام الداخلي خلال الفترة 2004-2016 (الوحدة مليار دولار)

السنوات	سعر البرميل بدولار	معدل نمو النتاج الخام الداخلي	قيم PIB
2004	38.66	4.3	6149.10
2005	54.64	5.9	7562.00
2006	65.85	1.7	8501.64
2007	74.95	3.4	9352.87
2008	99.97	2.4	11043.70
2009	62.25	1.6	9968.03
2010	80.15	3.6	11991.57
2011	107.09	2.9	14526.60
2012	110.09	3.4	16208.7
2013	105.87	2.8	16643.8
2014	99.86	3.8	17205.1
2015	59.60	/	1860.84
2016		/	1759.6

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي والمجلس الوطني لاساتذة التعليم العالي .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان النمو الاقتصادي شهد ارتفاعا نسبيا خلال الفترة 2004-2007،حيث قدرت قيمة الناتج الخام الداخلي في بداية هذه الفترة ب 6149.10مليار دولار مقابل سعر 38.66دولار/برميل وارتفع الى حوالي 9352.87 مليار دولار مقابل سعر 74.95دولار/ برميل ويعود هذا التحسن الى ارتفاع أسعار النفط والى سياسة الانعاش الاقتصادي التي طبقتها الحكومة في مطلع الالفينات.

شهد العالم خلال عامي 2007-2008 ازمة اقتصادية مست كل القطاعات على حد سواء وخاصة قطاع المحروقات ، وكان للجزائر نصيب في الأثر حيث شهدت تعثرا في النمو الاقتصادي ، حيث انخفض الناتج الخام الداخلي الى 9968.03 عام 2009، مقابل سعر 62.25دولار/برميل، ثم عاد الارتفاع مجددا في قيمة الناتج الخام الداخلي والتي قدرت ب 17205.1 مليار دولار و 17352.44 مليار/دولار ،وهذا بسبب ارتفاع الأسعار الى عام 2014،والبرامج الاقتصادية المطبقة والتي لعبت دورا كبيرا في تطوير النمو الاقتصادي رغم الازمة العكسية عام 2014، و بقي التذبذب مستمرا في أسعار النفط إلا أن الناتج الخام الداخلي شهد تحسنا نسبيا حيث قدر عام 2015 بـ 17352.4 .

المطلب الثاني: استخدامات الناتج المحلي الخام

يوضح الجدول التالي تطور قيم استخدامات الناتج المحلي الخام في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستهلاك النهائي الفردي للأسعار	1684862.2	1817277.4	1955242.0	2090638.0	233328.5	2510479.5	2647004.7	2908907.0	3274309.9	3677560.6	4043142.1	4475513.7
الاستهلاك النهائي للإدارة العمومية	156835.4	173334.5	218828.7	243281.0	260310.7	251126.9	299672.9	308463.9	397321.80	45994.1	596508.0	944172.2
الاستهلاك النهائي للشؤون العقارية	2025.4	2103.7	2168.5	2247.0	2476.0	2824.8	3158.4	3205.1	4414.6	5713.3	7417.1	9956.7
الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية	5770.1	7332.7	14172.7	15375.3	18650.3	22647.2	22770.3	33653.2	41989.4	50468.3	55100.1	57728.8
تراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة	852628.7	965462.5	1111309.3	1265162.5	147902.6	1691640.3	1969457.9	2462124.4	3228343.2	3811419.1	4350922.3	4617702.8
تغير المخزون	119032.4	169139.4	275073.1	328424.5	568511.4	702212.6	608732.2	775446.1	928709.1	862382.3	552116.6	485519.8
صادرات السلع والخدمات	1734750.7	1550898.4	1605789.6	2008951.3	2462919.6	3569649.3	4149706.9	4402231.8	2298034.0	3625855.1	4610102.5	5630649.3
واردات السلع والخدمات	857221.9	930677.5	1159170.2	1254041.2	1577137.7	1820427.1	1863501.3	2326059.4	3170777.2	3583772.0	3768002.9	4114739.8
استخدام الناتج المحلي الخام	3698683.7	3754870.8	4023040.4	4706040.4	5545851.5	6930153.4	7837002.1	8567945.6	1002344.7	8809620.8	10447305.9	12109503.6
تعويضات الاجراء	479700.3	517150.0	559774.1	594785.7	680523.4	72955.7	816070.3	91184.3	1040012.3	1130973.2	1290138.4	143549.6
استهلاك رؤوس الأموال الثابتة	257183.3	273734.0	291141.7	332544.5	391275.0	454756.2	485338.6	565980.0	632720.7	706801.1	731414.6	787595.6
الضرائب الغير مباشرة الصافية من الاعانات	737499.6	744007.3	832468.7	913352.0	1062054.6	1282579.9	1333434.7	1443920.1	1790872.7	1535384.9	1739492.5	2013950.8
الإنتاج المحلي الخام	3668683.7	3754870.8	4023418.8	4700040.4	5545851.5	6930153.4	7837002.1	8567945.6	10002344.7	8809620.8	10447305.9	12109503.6

الجدول 6 :. تطور إستخدامات الناتج الخام الداخلي (الوحدة مليار دينار)

نلاحظ من خلال الجدول ان العلاقة التي تربط بين تقلبات أسعار النفط واستخدامات الناتج الخام الداخلي هي علاقة طردية.

حيث شهدت كل من الاستخدامات الخاصة به تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة وهذا راجع الى التطور الذي شهدته أسعار النفط إضافة الى برامج الإصلاح الاقتصادي،الانه في عام 2009 شهدت بعض الاستخدامات مثل فائض الاستغلال الصافي والضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات وتغير المخزون انخفاضا نسبيا وذلك يعود الى الازمة التي مست قطاع المحروقات.

المبحث الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية

تؤثر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل كبير على كافة المؤشرات الاقتصادية وخاصة مؤشرات القطاع المالي والتوازنات الكلية.

المطلب الأول : انعكاس تقلبات اسعار النفط على الصادرات و الواردات

يلعب القطاع النفطي دورا هاما في التاثير على التوازنات الكلية الخارجية لكل من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط، وتتعتبر الجزائر من اكثر الدول اعتمادا على عائدات النفط والتي تقدر ب 97% من اجمالي عائدات الصادرات[1]

1. الصادرات:

لقد ظهر خلال الفترة 1990-2016 تذبذب كبير في حصيلة الصادرات وذلك راجع لاعتماد الجزائر على النفط بشكل كبير ،على حصيلة الصادرات كما هو مبين في الجدول الذي يوضح تطور هيكل الصادرات الوطنية.

[1]-النشرة الثلاثية لإحصائيات ب54613نك الجزائر ،رقم 15/سبتمبر/2011 على الموقع الالكتروني nk.central.dz50.64www.ba

الجدول 7 : . تطور الصادرات في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016 (الوحدة –مليار دينار-)

السنوات	الصادرات الاجمالية	الصادرات من النفط	الصادرات خارج المحروقات	سعر البترول
1990	113.04	10865	439	22.3
1991	121,00	11726	375	18.6
1992	108,38	10838	449	18.4
1993	100,91	9612	479	16.3
1994	83,40	8053	287	15.5
1995	102,40	9731	509	16.9
1996	133,75	12494	881	20.3
1997	138.89	13378	511	18.7
1998	102.13	9855	358	12.28
1999	155.22	12084	438	17.48
2000	220.31	21419	612	27.6
2001	191.32	18484	648	23.12
2002	188.25	18091	734	24.36
2003	246.12	23939	673	28.10
2004	320.83	31302	781	36.05
2005	460.01	45094	907	50.64
2006	546.13	53429	1184	61.08
2007	595.18	58206	1312	69.08
2008	618.50	60300	1550	94.50
2009	662.00	64600	1600	61.06
2010	729.00	70900	2000	77.45
2011	734.89	7151	1979	107.09
2012	718.6	698	206	110.09
2013	568	6375	205	105.87
2014	236.30	219.30	17	99.68
2015	544.84			59.60

المصدر : من اعداد الطالبان اعتمادا على المعطيات الصندوق النقد الدولي

يتضح لنا من خلال الجدول ان قطاع الصادرات الجزائري يرتكز تماما على قطاع المحروقات وذلك بنسبة 97% اما عن تطور الصادرات فقد عرفت تقلبات مستمرة وذلك راجع الى تقلب أسعار النفط في الاسولق العالمية حيث قدرت الصادرات الاجمالية عام 1990 بحوالي 113.04 مليار دينار مقابل 108.65 مليار دينار كصادرات نفطية وهذا عندما كان السعر حوالي 22.3 دولار/برميل ثم انخفضت حصيلة الصادرات حيث صارت عام 1992 حوالي 108.38 مليار دينار اما بالنسبة للصادرات النفطية فقد قدرت ب 103.88 مليار دينار مقابل سعر قدر ب 18.4 دولار/برميل من نفس السنة ثم عادت

الأسعار الى الارتفاع مجددا مع بداية عام 1995حيث قدر سعر البرميل ب 19.6 دولار و 102.40 مليار دينار كصادرات اجمالية 9731 مليار دينار كصادرات نفطية لتصل الى 155.22مليار دينار عام 1999 كصادرات اجمالية اما بالنسبة لصادرات المحروقات فقد قدرت ب120.84 مليار دينار مقابل سعر 17.5 دولار/برميل وبقي الارتفاع مستمرا حتى عام 2000حيث قدرت قيمة الصادرات ب22031 مليار دينار اما فيما يخص الصادرات النفطية فقد قدرت ب 214.19 مليار دينار لتصل الى 320.83 مليار دينار سنة 2004 كصادرات اجمالية و 313.02 مليار دينار كصادرات نفطية وهذا راجع للارتفاع المستمر لاسعار النفط وأيضا احداث 11 سبتمبر من جهة أخرى إضافة إضافة الى برامج الإنعاش والإصلاح الاقتصادي ويبقى الارتفاع مستمرا في حصيلة الصادرات وأسعار النفط على حد سواء ليصل سنة 2008الى 618.50 مليارديناركصادرات اجمالية 603.00 فيما يخص صادرات النفط وتنخفض بعد ذلك الأسعار بسبب الازمة الاقتصادية العالمية عام 2008 حيث قدرت الصادرات الإجمالية ب 662.00 مليار دينار سنة 2009و646.00 مليار دينار بالنسبة لصادرات النفط في حين وصلت الأسعار النفطية الى 61.06 دولار/برميل في هذه السنة بعد ما كان حوالي 94.50 دولار/برميل سنة 2008.

اما في الفترة 2012 فقد تميزت بإرتفاع كبير في الأسعار حيث وصلت إلى 110.09 دولار/برميل من نفس السنة بعدما كانت 77.45 دولار/برميل عام 2010 واستمر الارتفاع الى غاية 2014 حيث قدرت الصادرات الاجمالية ب 23930مليار دينار و219.30 مليار دينار كصادرات نفطية وهذا مقابل سعر 99.68 دولار/برميل وهذا بسبب الازمة العالمية العكسية التي مست قطاع المحروقات .

2. الواردات:

الجدول 8 : . تطور الواردات في الجزائر 1990-2016 (الوحدة-مليار دينار)

السنوات	الواردات الاجمالية	سعر البرميل بالدولار
1990	96.84	22.3
1991	76.80	18.6
1992	84.06	18.4
1993	87.89	16.3
1994	93.65	15.5
1995	107.6	16.9
1996	90.98	20.3
1997	86.78	18.7
1998	84.03	12.3
1999	95.64	17.48
2000	91.73	27.6
2001	99.40	23.12
2002	120.09	24.36
2003	135.34	28.10
2004	183.08	36.05
2005	203.57	50.64
2006	216.54	61.08
2007	274.39	69.08
2008	394.70	94.5
2009	391.00	61.06
2010	404.73	77.45
2011	472.47	107.46
2012	503.78	110.09
2013	548.52	105.87
2014	471.85	99.68
2015	400.468	59.60

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للجمارك C NISإطلع عليه يوم 2017/04/06 .

يتضح لنا من خلال الجدول ان حصيلة الوارداتتتأثر ايضا بالتقلبات التي تطرا على أسعار النفط وذلك لان جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات والجزء الاخر يعتمد على السياسة التنموية التي تعتمدها الدولة حيث كانت حصيلة الواردات حوالي 9.684 مليار دينار و7.680مليار دينار مقابل سعر 22.3 دولار/برميل 18.6 دولار/برميل وهذا خلال عامي 1990و1991 على التوالي وتلتها عدة تقلبات في حصيلة الواردات وهذا راجع الى

التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي تدخل ضمن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة آنذاك وقد وصلت قيمة الواردات عام 1996 حوالي 9.098 مليار دينار مقابل سعر 20.3دولار/برميل لتعود مجددا الى الانخفاض لتصل الى8.403 مليار دينار عام 1998 مقابل سعر 12.28دولار/برميل لتشهد بعد ذلك ارتفاع مستمرحيثقدرت قيمة الواردات سنة 1999 ب9.564 مليار دينار مقابل 17.84دولار/برميل لتصل سنة2008 الى 3.9470مليار دينار مقابل سعر 94.50 دولار/برميل وهذا راجع الى سببين أولهما الارتفاع المستمر للأسعار والسبب الثاني هو تحديد التجارة الخارجية حيث انتهجت الجزائر مؤخرا السياسة الكنزية وذلك بزيادة الانفاق لتحفيز الطلب مما أدى الى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية وبالتالي ارتفاع حصيلة الواردات لتشهد بعد ذلك انتكاسة في قيمة الواردات سنة 2009سببه ازمة الاقتصاد العالمية وانخفاض الأسعار حيث قدرت قيمة الواردات ب 3.9100 مليار دينار مقابل سعر 61.06دولار/برميل ثم يعود سيناريو ارتفاع قيمة الواردات ليصل سنة 2013 الى 5.4852 مليار دينار مقابل سعر بترولي مقدر ب105.87دولار/برميل ثم عادت الى الانخفاض مجددا حيث قدرت سنة 2014حصيلة الواردات ب4.7185 مليار /دينار مقابل سعر 99.86دولار/برميل .

المطلب الثاني: انعكاس تقلبات اسعار النفط على القطاع المالي

للتغيرات العالمية في أسعار النفط اثر كبير على تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ،وبالتالي التاثير على مستوى النمو الاقتصادي وفي مايلي سنعرض تطورات اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية

1. القطاع المالي

الجدول 9 : . تطور معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016 (الوحدة مليار دينار)

السنة	معدل التضخم	سعر البترول دولار/برميل
1990	16.65	22.3
1991	25.89	18.6
1992	31.67	18.4
1993	20.54	16.3
1994	29.05	15.5
1995	29.78	16.9
1996	18.68	20.3
1997	5.73	18.7
1998	4.95	12.28
1999	2.65	17.48
2000	0.34	27.60
2001	4.23	23.12
2002	1.42	24.36
2003	4.27	28.10
2004	3.96	36.05
2005	1.38	50.64
2006	2.31	61.08
2007	3.67	69.08
2008	4.86	94.5
2009	5.73	61.06
2010	3.91	77.45
2011	4.52	107.09
2012	8.89	110.98
2013	3.25	105.98
2014	3.5	99.28
2015	4.4	59.60
2016	5.9	/

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

عرفت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا في مطلع التسعينات حيث قدر معدل التضخم عام 1990 ب 16.65 % مقابل سعر 22.3دولار/برميل ووصل عام 1992 الى 31.67% مقابل سعر 18.64دولار/برميل ويعود هذا الارتفاع الى انخفاض سعر النفط ثم عرف بعد ذلك تحسنا نسبيا حيث انخفض الى حوالي 0.34% عام 2000 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط.وبقيت معدلات التضخم تذبذب حيث بلغت حوالي 1.42%- 4.27%- 3.96% - 1.38 % على التوالي خلال السنوات 2002-2003-2004-2005.ثم عاد الارتفاع مجددا،فقد بلغ حوالي 5.73%كاقصى حد خلال العقد الأول وهذا عام 2009.

وبقي معدل التضخم منحصرا في نسب منخفضة الى غاية يومنا هذا حيث قدرت عامي 2014-2015ب3.5% و4% على التوالي .ويعود هذا الارتفاع في الآونة الأخيرة الى التذبذب في أسعار النفط والازمتين العالميتين عامي 2008-2014 واضافة الى كثرة الاعتماد على السلع المستورد التي ارتفعت أسعارها بسبب أسعار النفط.

2.1 الكتلة النقدية:

الجدول 10 : . تطور الكتلة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة 1990-2016 (الوحدة مليار دينار)

السنوات	معدل تطور الكتلة النقدية	سعر النفط دولار/برميل
1990	12.07	22.3
1991	17.65	18.6
1992	8.88	18.4
1993	24.17	16.3
1994	12.36	15.5
1995	9.46	16.9
1996	14.77	20.3
1997	18.2	18.7
1998	19.5	12.28
1999	14.00	17.48
2000	13	27.60
2001	22.3	23.12
2002	18.30	24.36
2003	16.61	28.10
2004	12.12	36.05
2005	10.21	50.64
2006	20.00	61.08
2007	21.71	69.08
2008	15.67	94.5
2009	1.75	61.06
2010	13.80	77.45
2011	19.90	107.09
2012	10.90	110.09
2013	8.40	105.98
2014	-	99.28

المصدر : من إعداد الطالبان بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي

تتطور الكتلة النقدية بعلاقة طردية مع تقلبات اسعارالنفط على عكس التضخم ، حيث شهدت انخفاضا في بداية التسعينات فقد قدرت عام 1992 ب 8.88% مقارنة بعام 1990 والتي كانت حوالي 12.07% وساد بعد ذلك تقلب ملحوظ خلال الفترة 1993-2000، فقد بلغت 24.17% عام 1993 لتنخفض الى 14.77% عام 1996 حوالي 13% عام 2000 بعدما شهدت ارتفاعا نسبيا عام 1998 حيث قدر معدلها ب 19.50%،وادنى قيمة تم تسجيلها في معدل الكتلة النقدية كانت عام 2009 والتي بلغت 1.75% وذلك بسبب الازمة العالمية 2008 وتعود كل هذه التقلبات على العموم الى تقلبات أسعار النفط العالمية والتي تؤثر على حصيلة الإيرادات النفطية والتي تعتبر من مركبات الكتلة النقدية

خلاصة :

ان الأثر الذي تخلفه تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري كبير جدا حيث مس كل القطاعات الاقتصادية،وذلك لان الإيرادات النفطية بمثابة شريان الحياة للاقتصاد الجزائري حيث تشكل اهم مورد لتمويل الخزينة العمومية ودعم عجلة النمو.

رغم الإصلاحات والبرامج التي انتجتها الجزائر في كل من قطاع المحروقات والقطاع الاقتصادي الا ان النتائج كانت مخيبة للامال وذلك بسبب تذبذب أسعار النفط.

خلال فترة الالفينات انتعش الاقتصاد الجزائري حيث تم القضاء على المديونية الخارجية والتي كانت تقدر ب 33 مليار دولار وكان هذا عام 2010 وتم تحقيق احتياطي كبير للصرف الأجنبي وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط الا ان النكبات النفطية التي مرت بها الجزائر وخاصة ازمة 2014 قد أضرت بالاقتصاد الوطني كثيرا.

الخاتمة

خاتمة

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي تمحورت حول مدى تأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بتقلبات أسعار النفط.

ومن خلال عرض الفصول التي تناولناها، تمكّنا من استخلاص جملة من النتائج النظرية والتطبيقي لتحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات، فمن الجانب النظري نجد أن النفط له أهمية كبيرة سواء كمصدر للطاقة أو كمصدر للكثير من الصناعات، ونظرا لهذه الأهمية تم السيطرة على هذه الصناعة منذ نشأتها.

من طرف الشركات البترولية العالمية الكبرى، والتي احتكرت صناعة النفط بكامل مراحله انطلاقا من الاستخراج إلى الاستهلاك وتحكمت تحكما كاملا في أسعار النفط وبسبب هذا تم إنشاء منظمة الأوبيك والتي تحكمت في الأسعار في فترة السبعينيات وكرد على هذا أنشأت المنظمة الدولية للطاقة، والنتيجة الأكيدة هي أن قانون العرض والطلب هما اللذان يؤثران على تطور أسعار النفط.

وقد كان للتقلبات التي حدثت للأسعار العالمية للبترول خلال الفترة الأخيرة أثرا واضحا على النمو الاقتصادي في الجزائر، فقد اتضح أن هناك علاقة طردية بينهما إلا أنه بقي من الصعب إيجاد تفسير واضح للسلوك الاقتصادي لأي دولة منتجة للنفط خاصة في حالة دراسة السلوك الاقتصادي للجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فنجد أنه يصعب التوصل إلى سلوك معين بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي لأن هذا الأخير يرتبط بالظرف النفطي وتقلبات أسعار النفط بعلاقة قوية والتي برزت منذ تأميم قطاع المحروقات عام 1971 حيث اعتمد على إيرادات هذا القطاع في تمويل كافة القطاعات الأخرى، وصار الاقتصاد ككل يعاني، وعلى الرّغم من المجهودات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة بغية عزل الاقتصاد الوطني عن التغيرات التي تحدث في أسعار النقط والمتمثلة في برامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي منذ مطلع

التسعينات والتي تهدف إلى خلق صادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن التبعية بقيت قائمة وهذا الرأي يرجع إلى النتائج المستخلصة من الدراسة.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : كانت حول حدوث نتائج سلبية على النمو الإقتصادي في الجزائر بسبب إنخفاض أسعار النفط و هي حيث توصلنا في دراستنا إلى أن انخفاض أسعار النفط له أثار كارثية على معدلات النمو الإقتصادي و ذلك لان الإقتصاد الوطني بالكامل يتركز على قطاع المحروقات بنسبة أكثر من 95 % لهذا فإن الإنخفاض يؤثر على كافة القطاعات بدأ بالناتج الخام الداخلي و الذي تربطه علاقة قوية بقطاع المحروقات حيث أن أكثر من 30 %من إستخداماته هي إيرادات نفطية إضافة إلى تأثر الأسعار في كل القطاعات و تأثر المداخيل بسبب الإنخفاض و بالتالي تراجع معدلات النمو الإقتصادي و هذا ما حدث في الأزمات السابقة .

الفرضية الثانية : و التي تتمحور حول إمكانية وجود علاقة بين تقلبات أسعار النفط و التوازنات الإقتصادية الكلية للبلدان النفطية و هي فرضية صحيحة حيث أثبت من خلال دراستنا تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية سواء كانت البلدان مصدر أو مستوردة ، و يختلف التأثير بالإيجاب أو السلب و هذا حسب تقلب الأسعار و معظم المؤشرات تتغير وفق علاقة طردية و تقلبات أسعار النفط مثلالميزان التجاري ، إلا في بعض الحالات مثل معدلات التضخم فإن العلاقة تكون عكسية، و تتجل هذه العلاقة بوضوح أكثر عند الدول النامية ذات الطابع الإقتصادي الريعي و هذا راجع لدرجة تأثر إقتصادياتها بتقلبات أسعار النفط .

الفرضية الثالثة : التي مفادها أن التقلبات لأسعار النفط ناتجة عن العرض والطلب والعوامل الأخرى، فقد أثبتت هذه الدراسة أن أسعار النفط خضعت لتقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف النفط حتى يومنا هذا، وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤشرات التي ساهمت بشكل أو بآخر

في تغيير الأسعار وتقلبها، فالنفط لا يختلف عن السلع الأخرى في كون أسعاره تحدد بناء على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها، إضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل المناخية والسياسية...الخ.

الفرضية الرابعة : و التي كانت حول تبعية الاقتصاد الوطني لتغيرات أسعار النفط في ظل هشاشة قاعدة الصناعة الوطنية، حيث أثبت بروز علاقة كبيرة بين قطاع البترول والاقتصاد الجزائري منذ تأميم هذا القطاع في 1971/02/24، حيث اعتمد عليه خلال فترة السبعينات في تمويل برامج التنمية والنمو الاقتصادي، وهذا جعل الاقتصاد الوطني رهينة للمضاربة في الأسواق النفطية العالمية، وارتباطه بالحركة العالمية لأسعار النفط، والدليل على ذلك وقوع الجزائر في أزمة سنة 1986 و 2014 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وهذا ما أجبر الدولة على القيام بإصلاحات اقتصادية جذرية في مطلع التسعينيات.

نتائج الدراسة

من خلال قيامنا بهذه الدراسة وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها تحصلنا على النتائج التالية:

- ❖ أن النفط يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة الأخرى، فالمنتجات النفطية أصبحت تشكل عصب الحياة بالنسبة للعديد من المجالات مثل الصناعة، الفلاحة والنقل.
- ❖ نشأت منظمة الأوبيك كضرورة حاسمة للوقوف في وجه الاحتكارات والكارتيلات البترولية، وقد استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات بأعضائها وساهمت في استقرار السوق البترولية.
- ❖ أسعار النفط تتحدد وفق عدّة عوامل وأهمها الطلب والعرض إضافة إلى عوامل مناخية وسياسية من خلال نماذج النمو الاقتصادي ومحدداته المذكورة استنتجنا وجود فارق كبير بين مستويات النمو الاقتصادي والدول النامية والدول المتقدمة.

- ❖ من خلال دراستنا لنظريات ونماذج النمو الاقتصادي استنتجنا أن نموذج سولو شكل انطلاقة جديدة لنماذج النمو الاقتصادي، فقد كان أول من شكل نموذجا حقيقيا للنمو بإدخال عامل التقدم التقني لنموذجه، وإقراره لوجود إحلال بين عاملي رأس المال والعمل.
- ❖ هناك تأثيرا حقيقيا لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري ، وقد ظهر ذلك من خلال الدراسة التحليلية التي أجريناها عن معطيات كل من الناتج الخام والصادرات والواردات والكتلة النقدية.

هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي.

إقتراحات و توصيات

من خلال هذه الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن إعطاء التوصيات التالية:

- ❖ ضرورة سعي الدول النفطية لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط والعمل على تفعيل أكثر لدور منظمة الأوبيك في سوق النفط العالمية.
- ❖ تحسين مستوى شفافية سوق النفط والتقليل من حالة الغموض.
- ❖ حسن استخدام الإيرادات النفطية من قبل الدول المنتجة للبترول وذلك بتحديد أهداف مسبقة للدول النفطية.
- ❖ يجب على الدول النفطية إيجاد مخططات تنموية لاقتصاديتها لتجنب الانعكاسات السلبية الناتجة عن الأزمات النفطية.
- ❖ يجب على الحكومة الجزائرية أن تتعامل مع أسعار النفط بدقة متناهية و ذلك نظرا إلى الأهمية البالغة في اقتصادها .
- ❖ يجب على الجزائر أن تعمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و إيجاد قطاعات بديلة .

آفاق البحث

هناك جوانب هامة لها صلة بالموضوع تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا وعمقا، تقترحها على أن تكون إشكاليات لمواضيع بحث مثل:

- ✓ مستقبل النفط للجزائر والآفاق المستقبلية للاقتصاد بعد الثروة النفطية.
- ✓ تحديات وآفاق النمو الاقتصادي طويل الأمد في ظل تقلبات أسعار النفط.
- ✓ دور منظمة الأوبيك ومستقبلها في سوق النفط العالمية.
- ✓ عائدات الطفرة النفطية الأخيرة 2014 ومجالات تخصيصها.
- ✓ انعكاس أزمة 2014 على الاقتصاد الجزائري.
- ✓ مساهمة القطاع الخاص في تنمية الإقتصاد في الجزائر في ظل إستمرار إنخفاض أسعار البترول .

1. حمد فوزي أبو السعود، احمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عابد-الموارد واقتصاداتها-الدار الجامعية الإسكندرية-مصر 1985 ص141
2. محمد أزهر السماك –اقتصاديات النفط-مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر الطبعة الأولى 1981ص11
3. د -كامل بكري –الموارد واقتصاداتها-دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، لبنان -ص157
4. د-صفوح –خير-الجغرافيا الاقتصادية-مطبعة طربين 1977-1978 ص378-379.
5. د-كامل بكري واخرون-الموارد الاقتصادية-الدار الجامعية 1989 ص208
6. حافظ البرباس- الصراع الدولي على النفط العربي, بسان للنشر- بيروت لبنان 2000- الطبعة الأولى ص25.
7. سمير التنير-التطورات النفطية في العالمي العربي ماضيا وحاضرا-الجزء الثاني دار المنهل اللبناني ص23-29.
8. علي هارون- أسس الجغرافيا الاقتصادية-دار الفكر العربي ص533
9. عارف العساف –اقتصاديات الوطن العربي –ص 96- دار المسيرة
10. نشرة صندوق النقد الدولي- افاق الاقتصاد العالمي افريل 2007-ص 42
11. عبد الرزاق بني ماكي-محمد الروابدة اقتصاديات الموارد والبيئة-الطبعة الأولى دار وائل للنشر 2015 الأردن ص 273.
12. عاطف سليمان الثروة النفطية و دورها العربي الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية للنشر و التوزيع لبنان 2009 ص41
13. مشدن وهيبة-اثرتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد البترولي خلال 1973-2003 مذكرةماجسير في علوم التسير-تخصص النقود والمالية-جامعة الجزائر 2005-ص 12.
14. مداني مختار-عبد الرحمان مختار"اثر أسعار البترول على التنمية الاقتصادية" حالة الجزائر- مذكرة في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد وتنمية-جامعة ابن خلدون تيارت ص19
15. زيتوني هوارية "اثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات" الاقتصاد الجزائري نموذج- مذكرة ماجيستر-اقتصاد وتنمية-جمعة ابن خلدون-تيارت-غير منشورة 2011 ص 19.

16. قويدري فويشح بوجمعة –انعكاساتتقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر–مذكرة مقدمة ضمنمتطلبات شهادة ماجيستر–تخصص نقود ومالية –جامعة حسيبة بن بوعلي–شلف–2009–ص 62

17. كامل بكري –محمود يونس واخرون –الموارد واقتصادياتها –دار النهضة العربية–لبنان 1986 ص 185–189

18. عبد الحي زلوم واخرةن–مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار–الطبعة الأولى الأردن 2008 –مؤسسة عبد الحميد شومات ص 50

19. عبد الحي زلوم –نبيل حشاد واخرون –مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار – مؤسسة عبد الحميد شومان–عمان –الأردن ص55–62

20. احمد جاسم جبار الياسري–النفط ومستقبل التنمية في العراق–الطبعة الثالثة–العارف للمطبوعات بيروت لبنان 2010 ص 154–156

21. محمد صديق عفيطي–تسويق البترول –مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع–مصر 2001 ص 270

22. مصلح الطراونة–ليلي لعبيدي–منظمة التجار الدولية ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC–دار وائل للنشر–الأردن–2013 ص275–276

23. وحيد خير الدين–أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)–مذكرة ماجيستر–تخصص اقتصاد دولي–كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير–جامعة بسكرة–2012 ص97.

24. مصطلح الطروانة–ليلي لعبيدي ماميسن–منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) ص 307–308

25. موري سمية–اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية(دراسة حالة الجزائر)2009–2010 ص73–77.

26. طوريبا–دراسة تاثير أسعار النفط علىالنمو الاقتصادي الجزائري(1971–2006) مذكرة ماجيستر تخصص اقتصاد والاندماج الجهوي–كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وهران ص33–34

27. العمري علي–دراسةتاثيراتاسعارالنفط الخام على النمو الاقتصادي لدراسة حالة الجائر–مذكرة ماجيستر–تخصص اقتصاد–كلية العلوم الاقتصادية 1970– 2006.

28. طوربيا نذير-دراسة تاثير أسعار النفط عاى النمو الاقتصادي للجزائر 1971-2006 مرجع سبق ذكره ص33-34

29. حمادي نعيمة-تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008-مذكرة ماجيستر تخصص نقود ومالية-كلية العلوم الاقتصاديةوعلومالتسير-جامعة شلف 2008 ص81-82.

30. إبراهيم بلقلة-نطورات أسعار النفطوانعكاساتها عن الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009-مجلة البحث العدد12-الجزائر 2013 ص9-10

31. تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OPECافريل 2011 ص 53

32. تقرير الأمين العام السنوي الحادي والاربعون لمنطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2014 ص 87.

33. بن بعقوب الطاهر-قرعي مريم-اثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-السياسات الاستخدامية للمواد الطاقوية بين المتطلبات التنمية الفطرية وتامين الاحتياجات الدولية-جامعة سطيف سنة 2015 ص2-3

34. عفاف عبد الجبار سعيد مجيد علي حسن-مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي الطبعة الثالثة-داروائل للنشر-الأردن 2004 ص125

35. منى البرداعي-مذكرات في اقتصاد البترول-معهد البحث والدراسات العربية-مصر 2008-ص89.

36. لباني ياسمينة-انعكاسات تغيير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري مذكرة التخرج ماجيستر في الاقتصاد غير منشورة-جامعة الجزائر 2008-2009 ص 47

37. بباني عبد الملك-الجزائر في ظل التحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات-دراسة تحليلية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير-

38. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه-جامعة الجزائر 03 سنة 2013-2014 ص 46-48.

39. طاهر الزيتوني-التطورات في أسعار النفط العلمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي-مجلة النفط والتعاون العربي-المجلد 36 العدد 132 شتاء 2010منظمة الاوبيك الكويت ص17-18

40. عبد الخالق فاروق :الغاز الطبيعي هو مستقبل النفط العربي مكتب شؤون الاعلام النائب رئيس مجلس الوزراء الامارات العربية المتحدة 2005 ص44

41. سعدي فيصل:تقلبات السوق النفطية وأثرها على قطاع التجارة والخارجية الجزائرية للجزائر خلال الفترة(1997-2010) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر 03-2014-ص36

42. حسن القاضي-عبد الرزاق قاسم-سمير رشاني: لمحاسبة البتول-منشورات جامعة دمشق-كلية الاقتصاد سوريا 2006 ص 19

43. محمد إسماعيل عمر : صناعة وتكرير البترول-دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع مصر 2007 ص345-346

44. سيد فتحي احمد الخولي:اقتصادات النفط-دار حافظ للنشر والتوزيع جدة-المملكة العربية السعودية 1992 ص293-294

45. boyed la toure,x :p-20.

46. 1-bassamfattouh,:p-15

47. Robeat « the developement in the wordsoilmarkets » 28thox fordenerge semaine « global2-energy,a new challege »ore ford-U,k,4,14.septembre 2006

48. boydela toure.x :p -20.

49. Ayoube Antoin,perce lois jacques-« pétrole marche et stratégies »-economica-paris 1987-p 3

50. chitourchomseuime « le politique et le nouvel ordre petroler international »olger 1998 p 114

يعتبر البترول سلع إستراتيجية و مادة حيوية للصناعة و التجارة على حد سواء ، حيث تشكل الإرادات النفطية الممول الرئيسي و الركيزة الأساسية لإقتصاد الدول المنتجة للنفط ، و تتجلى لنا أهميته أكثر إا أخذنا بعين الإعتبار أن بعض الدول النفطية هي دول نامية و ذات إقصاد ريعي و منها الجزائر و التي تعاني من تغيرات معدلات نموها الإقتصادي و هذا حسب تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة في السنوات الأخيرة ، و بناءا على هذا فقد هدفت الدراسة إلى معرفت إنعكاسات أو أثر إنخفاض أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة ممتدة من 1990 إلى 2016 .

Abstract

Gasoil is a strategic commodity and a vital materiel for industry and trade, oil revenues constitute the main financial and the mainstay of oil producing countries economy, it is more important if we consider that some countries are a developing countries with a rural economy like Algeria which suffers from changes in its economic growth rates according to the fluctuation of oil prices in the world markets specially in recent years.

The study represented introduces the repercussions or the impact of the decline in oil prices on the economic growth in Algeria during the period from 1990 to 2016.